محمد لومة

الثورة الموؤودة

تقديم
الأستاذ النقيب عبد الرحمن بنعمرو

محمد لومة

المس بأمن الدولة من خلال محاكمة عمر دهكون ومن معه
المحكمة العسكرية بالقنيطرة (1973)

الثورة الموؤودة

تقديم
الاستاذ النقيب عبد الرحمن بنعمرو

● الكتاب: الثورة الموؤودة

● المؤلف: محمد لومة

تقديم: الاستاذ النقيب عبد الرحمان بنعمرو

● الطبعة الأولى: **2004**

●الايداع القانوني :2003/0853

■ تقديـــم

النقيب عبد الرحمن بنعمرو لكتاب "الثورة الموؤودة"

لقد اختار السيد محمد لومة لمؤلفه الجديد عنوان "الثورة الموؤودة". ويدور محتوى الكتاب حول أحداث مارس 1973 بأسبابها الذاتية الخاصة بحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وما لحق مناضليه وأسرهم من مضايقات وتصفيات واعتقالات ومحاكمات، وبأسبابها الموضوعية ذات السمات المظلمة والمأساوية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتي يتحمل فيها المسؤولية الأساسية والأولى النظام السياسي القائم والطبقة المستغلة التي تحتمي به وتسانده..كما يتطرق الكتاب من خلال فصوله الأربعة إلى ما سبق الأحداث من تدريبات مسلحة وتنظيمات سرية وما صاحبها من إعدادات واجتماعات وتنقلات داخل المغرب وخارجه ومن مناوشات مسلحة واعتقالات وقمع وتعذيب ومحاكمات (وبالخصوص محاكمة القنيطرة العسكرية) ومن صدور أحكام قاسية وصلت إلى22 حكما بالإعدام نفذ جميعها ومن أخطاء صاحبت بعض الوقائع المساقة قدم المؤلف ملاحظات بشأنها...

وقد اعتمد المؤلف فيما ساقه من وقائع ومعلومات على بعض ما ورد في محاضر الضابطة القضائية وما أرفق بها من محجوزات وفي محاضر جلسات محكمة القنيطرة وعلى تصريحات بعض المناضلين الذين انخرطوا في أحداث مارس1973 سواء بكيفية مباشرة أو غير مباشرة..

وبغض النظر عن مدى الصحة الكلية أو الجزئية للوقائع والمعلومات الواردة في محاضر الضابطة القضائية، فإن ما اعتمد عليه المؤلف من معلومات استقاها من تصريحات بعض المتابعين بالجلسات العلنية للمحاكمة، ومن تصريحات لمناضلين محترمين عاشوا الأحداث عن قرب واتصال مباشر لابد أنه يحظى بالأهمية...

ويستفاد من الكتاب أن أسباب فشل ثورة 1973 ترجع إلى أخطاء ارتكبت على مستوى القيادة والتكوين والتدريب والخطط والبرامج وعدم اختيار الظرف الزماني والمكاني لانطلاقها مع عدم إغفال الإشارة إلى بعض الاختراقات للتنظيم السري للثورة من قبل الأجهزة السرية للحكم...

ومهما كان نوع الأخطاء التي ساهمت في فشل ثورة مارس 1973، فإنها ستظل مع استثناء العمدي والجسيم منها أخطاء نضالية لا يمكنه بأي حال من الأحوال أن تقلل من صدق تضحية ومكانة من ساهموا في صنعها والمشاركة فيها، فأحداث مارس 1973 ولينعتها من شاء بأي نعت من النعوت لا يمكن اعتبارها إلا جزءا، وحلقة من حلقات نضالات الشعب المغربي عبر تاريخه الكفاحي والتي ما زالت مسترسلة ضد الظلم والاستبداد والاستغلال من أجل إقامة مجتمع الحرية والكرامة والعدالة وسيادة إرادة الشعب على مصيره ومقدراته...

ومهما كانت الملاحظات والمؤاخذات التي ستوجه في إطار النقد البناء إلى بعض ما جاء في الكتاب من وقائع ومعطيات وتحليلات، فإن ذلك لن يقلل من أهمية الكتاب كمساهمة جدية في التوثيق والتحليل لأحداث دخلت في تاريخ المغرب النضالي...

فتحية مرة أخرى للسيد محمد لومة على مساهمته القيمة في التحليل والتوثيق للذكورين.

الرباط في 7 مارس _2003_

مقدمة

بالمقارنة مع محاكمة مراكش الكبرى لسنة 1971، جاءت محاكمة 157متهما في حالة اعتقال أمام المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية بالقنيطرة اعتبارا من 25يونيو 1973، ضمن ظروف استثنائية وغير مسبوقة في التاريخ المغربي المعاصر.

فغداة هذه المحاكمة، كان قد تم إعدام أحد عشر ضابطا من سلاح الطيران الملكي لتورطهم في محاولة إسقاط الطائرة الملكية بتاريخ 16غشت 1972، كما جرى إعدام فوري وغامض وبدون محاكمة علنية لأحد عشر جنرالا ولضباط آخرين أقل رتبة، لتورطهم في المحاولة الإنقلابية الفاشلة للعاشر من يوليوز 1971.

وكل ذلك لم يمنع ضباطا آخرين من الالتحاق بصفوف التنظيم السري الذي كان يقوده الفقيه محمد البصري آنذاك، ليمثلوا أمام هذه المحاكمة، فضلا عن قائدين إداريين لكل من واد لاو وإيموزار إذاوتنان، وموظفين إداريين ومخازنية وعدد هام من الأطر المثقفة.

وفي أعقاب هذه المحاكمة وقبلها بشهور قليلة سيسقط عشرات آخرون من أبناء هذا الوطن صرعى الإعدامات الرسمية، أو الإشتباكات المسلحة هنا وهناك، أو الإغتيالات المدبرة ضد المخبرين وأعوان الأمن.

وقد أتى كل ذلك، كنتيجة طبيعية واعتيادية لواقع سياسي واقتصادي واجتماعي غاية في التأزم، رسمت ملامحه بدقة كبيرة المذكرة الجوابية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية المرفوعة للمرحوم الملك الحسن الثاني جوابا عن رسالته الموجهة للأحزاب السياسية في شهر شتنبر1972، بحثاعن المخارج المستعجلة من الوضعية السيئة في البلاد، والآخذة في التفاقم يوما بعد يوم، ولا سيما بعد المحاولة الانقلابية الثانية(1).

(1)-في جوابه على رسالة ملكية بعد محاولتي الانقلاب(72-71)، قدم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أرقاما مأساوية حول الوضع الاقتصادي والاجتماعي بالمغرب، وذلك وفق ما يلي:

-ما يقرب من 5% من السكان يحصلون على45%إلى50% من الدخل الوطني.

ويأتي هذا البحث كتتمة لكتابي الأول المعنون ب(المس بأمن الدولة من خلال محاكمة مراكش الكبرى لسنة 1971 - ثورة شعبية؟ أم مناورة للتحريك؟). فالخيط الرابط بين هاتين المحاكمتين هو التنظيم السري المنبثق عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية دون سواه، ومن لم يمثل أمام المحاكمة الأولى من المتهمين الرئيسيين المتابعين أو المحكوم عليهم غيابيا سيشكلون مجددا النواة الصلبة للمحاكمة الثانية.

ولكي أستطيع النفاذ إلى كثير من الأسرار والوقائع المتصلة بهذا الموضوع، كان علي مجددا أن أعبئ العشرات من رفاقي ممن شاركوا ميدانيا في هذه الأحداث، أو أقحموا فيها بسبب انتمائهم السياسي لاسيما بعد صدور كتب خلال السنتين الأخيرتين تضمنت خلاصات واستنتاجات مغلوطة تجاه هذه المرحلة تشكل تحريفا (مخدوما) للسياق التاريخي الموضوعي والنزيه للأحداث كما جرت في واقع الحال.

كي لا ننسى أن نذكر بأن أكبر خطأ يقع فيه هؤلاء (الكتبة) هو استماتتهم في توظيف هذه الأحداث التاريخية المؤلمة راهنا لتصفية حسابات سياسوية ضيقة، ومن أجل ذلك، يفصلون هذه الأحداث عمدا عن إطارها التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي في مرحلة عاصفة من تاريخ بلادنا.

..نعم قادة التنظيم السري المنبثق عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ليسوا من صنف الملائكة، ولكنهم في مطلق الأحوال رموز نضالية وطنية على غرار قادة وطنيين آخرين. وأخطاء هذه الرموز كثيرة ومتنوعة بدءا بعلال الفاسي ومحمد بلحسن الوزاني والمهدي بنبركة وعبد الرحيم بوعبيد وعباس المسعدي والفقيه البصري وعبد السلام الجبلي وغيرهم. وهذه الأخطاء لا تنال بأية حال من ريادتهم في العمل الوطني ضمن أسوأ الظروف وأعقدها، ومن حجم التضحيات الكبيرة التي قدموها من أجل وطنهم وشعبهم، وبعضهم لقي حتفه على هذا الطريق وهو لا يزال في عز الشباب.

- دخل10%من العائلات الأكثر ثراء كان سنة1960-1959 يفوق سبع مرات دخل10%من العائلات الأكثر حرمانا، وبعد12 سنة أصبح يفوقه بأكثر من12 مرة.

- ممن تتراوح أعمارهم بين15إلى24 سنة يمثلون زهاء60% من العاطلين.

- ملايين من المحرومين لايبلغ مصروفهم اليومي إلا درهمين.

فهذه هي مواصفات زعاماتنا الوطنية على علاتها..(والله غالب) كما يقولون..وبالتالي فإن ثقافة (الفضح) و(التعرية) وتصيد الأخطاء وتضخيمها إنما يصب في نهاية المطاف في ناعورة الخونة وأبنائهم ممن لا يزالون في المواقع المتقدمة في هذه البلاد سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وماليا ضدا على حركة التاريخ، ونواميس التغيير، وقد انتقلوا خلال السنوات الأخيرة إلى مرحلة خلق أحزاب سياسية ومنابر إعلامية، شغلها الشاغل الإساءة لنضالات ومناضلي الشعب المغربي، وتشويه سمعتهم، وإهدار مكاسبهم التي راكموها بالدم والنار يوم كان أجدادهم هم يرفعون على بيوتهم أعلام الدول الأجنبية كمحميين، للتهرب من أداء الضرائب، ويتمسحون بأعتاب الغزاة الأجانب للحصول على رخص بيع الشاي والسكر والخمور والتبغ وما شاكل.

وتأسيسا على ذلك، فإنه لا يمكن أن نساوي في الذاكرة النضالية لشعبنا بين الضحية والجلاد بين المناضل والخائن، فمحمد الخامس لن يكون مطلقا هو محمد بنعرفة، ومحمد الزرقطوني أو علال بنعبدالله أو الفقيه البصري أو المهدي بنبركة أو علال الفاسي، لن يكونوا مطلقا في مرتبة التهامي الكلاوي أو المتوكي أو الكندافي أو البغدادي أو عدي أو بيهي أو أوفقير أو المدبوح أو الدليمي والعشعاشي وقس على ذلك كثير.

وكيفما كانت أخطاء وانزلاقات قائدنا السابق الفقيه البصري، فإنه لم يكن ولن يكون أبدا عميلا للأجهزة السرية، وهو الذي خبر جحيم دار المقري، والسجن المركزي بالقنيطرة وغيرهما، وراكم في رصيده أربع إعدامات. ولا يستقيم عقلا ومنطقا أن نعتمد من أجل محاسبته على شهادات لأشخاص أصبحت عمالتهم لمخابرات أوفقير والدليمي حديث الخاص والعام.

إن في أعناقنا جميعا أمانة المساهمة في توثيق نضالات شعبنا من أجل الاستقلال والديمقراطية والتقدم، بعيدا عن الحسابات السياسوية الضيقة، وعقد التغريب والاستيلاب والتسطيح والتعمية التي تسكن صدور كثيرين من المحسوبين على هذه البلاد.

إننا ننقب هنا في ثنايا مرحلة بالغة السواد، وقلوبنا مفعمة بالحسرة والألم، ويحدونا الأمل الكبير في الطي النهائي لهذه المرحلة بكل فظاعاتها ومآسيها، لكنه وقبل هذا الطي

يلزمنا أن نعرف بالتدقيق ماذا حدث..وذلك لعدم تكراره مستقبلا..وقبل هذا وذاك، إعادة الاعتبار للضحايا ولأسرهم، والقيام بإصلاح ما يمكن إصلاحه، بتوفير العلاج والدواء لمن بقي منهم على قيد الحياة، وتعويضهم ماديا كلما أمكن ذلك.

وتكمن الصعوبة في إنجاز هذا البحث في أن عددا كبيرا من أعضاء التنظيم السري من الذين حملوا السلاح في السابق، أو المؤازرين والأنصار، يرفضون بالمطلق الخوض في تفاصيل تجربتهم مع غير رفاقهم القدامى ممن يثقون فيهم، ويسكنهم هاجس أمني قوي من إمكانية العودة مجددا إلى جحيم التعذيب والاعتقال. وحتى في حالة تجاوبهم معنا فهم يطلبون منا بإلحاح أن نقوم بحذف ما نراه ساخنا من شهاداتهم، والذي من شأنه أن يخلق لهم متاعب هم في غنى عنها.

فإذا لم تكن من الرفاق القدامى لمسيرة هؤلاء، فمن الصعب عليك أن تصل لحقائق وخلاصات سليمة، وهذا هو الشرط الأساسي لتوثيق هذه المرحلة ودقائقها المفجعة، لذلك اعتبرنا هذا المجهود الفكري مؤقتا ومفتوحا في وجه مساهمات باقي رفاقنا القدامى، والذين عليهم أن يراسلوننا أو يتصلوا بنا لتصحيح ما يعتبرونه مجانبا للحقيقة أو مجتزءا أو مبتورا.

ذلك أن طبيعة هذا النشاط الجمعوي الذي يرتبط بمئات الأشخاص، وعلى امتداد فترة زمنية تجاوزت العقدين، وعلى مساحة أكثر من خمس دول، تستدعي بإلحاح قراءة جماعية لأبرز الفاعلين في هذا التنظيم، وصولا لخلاصات أكثر كمالا ودقة.

والله ولي التوفيق

الـــفصل الأول

الإطـــار الـعام لحركة 3 مارس 1973

المقدمات السياسية والتنظيمية لقيام حركة 3 مارس 1973

بإلقاء القبض في أواخر أكتوبر 1970 على اليزيد البركة تكون مرحلة فاصلة قد انتهت في نشاط هذا التنظيم السري. فكافة القرائن التي استعرضناها في الخلاصات العامة لهذه المرحلة ضمن كتابنا (محاكمة مراكش الكبرى) تؤكد بأن الهدف العام لقيادة التنظيم السري خلال الفترة من 1966إلى 1970؛ كان هو هدف تحريك الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي العام في مجموع البلاد؛ في اتجاه إنعاش قنوات الحوار والتواصل مع المؤسسة الملكية، واتخاذ إجراءات سياسية واقتصادية واجتماعية جذرية تنقذ البلاد من الوضع المتأزم الذي وصلت إليه، بما فيها ضرورة إقصاء كل الرموز السياسية والعسكرية والأمنية والتي كانت في صراع مكشوف مع الحركة الوطنية، تلك التي نشطت بدون كلل على امتداد حوالي خمسة عشر عاما من أجل تعميق هوة القطيعة بين الحركة الوطنية بكل مكوناتها والمؤسسة الملكية؛ والتي سيبادر بعضها بعد عدة شهور للقيام بمحاولتين انقلابيتين على التوالي في ظرف سنة واحدة .

بينما كان الهدف العام لقواعد التنظيم هو شن ثورة شعبية عارمة على غرار ما كان سائدا في إبانه في كثير من بلدان العالم الثالث والتي تناضل ضد الإمبريالية والاستعمار والصهيونية والأنظمة الرجعية المرتبطة بهذه القوى أو بعضها.

وخلال الفترة من أكتوبر1970 إلى غشت 1971، كانت كافة الأنظار متجهة إلى ما ستسفر عنه محاكمة مراكش ضد193 متابعا، بينهم 162في حالة اعتقال، وإلى طبيعة وحجم القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدستورية التي ستبادر المؤسسة الملكية لاتخاذها في أعقاب هذه الجولة .

وكان ما حدث يستوجب بالفعل وقفة تأمل خاصة وحاسمة؛ لاسيما وأن حجم الخسائر التي لحقت بالتنظيم لغاية أكتوبر1970 لا يتناسب مطلقا، لا مع حجم العمليات التي قام بها، ولا مع حجم النتائج المتوخى تحقيقها من تلك العمليات. بما معناه أن التذبذب بين خيار الثورة

الشعبية وخيار المناورة من أجل التحريك أصبح في وضع دقيق وحرج، إذ بدأت القواعد والقيادات الشابة توجه انتقاداتها الحادة للقيادة ،لاسيما وأن العمل الحزبي نفسه أصبح مهددا، ومجال التحرك حتى على المستوى النقابي أو التربوي أو الإعلامي يزداد ضيقا يوما بعد يوم(1).

وخلال فترة الترقب هذه تجمعت جملة من المؤشرات الدستورية والسياسية، والتي دفعت بالتنظيم السري إلى ترجيح خيار الثورة الشعبية والذي كان وقتها يدار من خارج البلاد على خيار المناورة من أجل التحريك. ويتمثل أبرز هذه المؤشرات والمواقف بتقديري في ما يلي:

1. إصدار أحكام قاسية على المعتقلين في محاكمة مراكش (5 أحكام بالإعدام- 6أحكام بالسجن المؤبد- حكمان بثلاثين سنة- 5أحكام بعشرين سنة- 24 حكما بعشر سنوات؛ بما معناه إعدام أو تغييب حوالي ربع عدد المتابعين خلف القضبان لمدد طويلة) .

2. مسارعة النظام إلى طرح مشروع دستور جديد على الاستفتاء، قبل أن تستكمل اللجنة الملكية المشكلة لهذا الغرض عملها، والتي ضمت كلا من الأساتذة : علال الفاسي- عبد الرحيم بوعبيد- إدريس السلاوي- أحمد عصمان . وقد فسرت قيادات حزب الاستقلال والاتحاد الوطني للقوات الشعبية هذه المسارعة على أنها رفض قاطع لمطالبها التي تقدمت بها من أجل وضع دستور جديد يستجيب لمتطلبات المرحلة، فقامت بإعلان مقاطعتها لهذا الاستفتاء وما سيفرزه لاحقا من مؤسسات.

3. رفض إطلاق سراح معتقلي مراكش كشرط لمباشرة الحوار الذي دعا إليه المرحوم الحسن الثاني في شتنبر1972؛(2) وكان قد سبق له أن وجه رسائل في شأن بدء حوار يساهم في إخراج البلاد من الوضع الصعب الذي كانت عليه لاسيما في أعقاب محاولتين انقلابيتين

(1)- ظل الاتحاد الوطني للقوات الشعبية محروما من صحافته منذ اختطاف المهدي بنبركة ولغاية شهر نونبر1972، أي بعد محاولتين انقلابيتين، ومصرع قائدهما الرئيسي الجنرال محمد أوفقير، بينما كانت صحف حزب الاستقلال تتعرض بين الوقت والآخر للمصادرة والحجز، وأحيانا تعريض صحفييها للاعتقال.

(2)- التف معتقلوا محاكمة مراكش الكبرى حول زعيمهم المعتقل، وطالبوه داخل السجن بأسباب احتفاظه بأسمائهم الكاملة ضمن قائمة وجدت بحوزة بوجمعة تسلطانت، مما تسبب في اعتقالهم جميعا ولم يقوموا بعد بأية عمليات مسلحة فأجابهم بكل تلقائية: إنني فقيه..وابن فقيه ولا أرضى لأحد أن يضيع، ففي حالة نجاح الثورة، كان من العدل والانصاف أن يحصل كل منكم على ما يستحقه من منافع وامتيازات، فهناك منصب الوزير، والسفير، والعامل، والمدير..وما شاكل ! !

فاشلتين لبعض عناصر الجيش. تجدر الإشارة إلى أن المرحوم عبد الرحيم بوعبيد قام في هذا الإبان بتوجيه مذكرة باسم قيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلى المرحوم الحسن الثاني (أكتوبر 1972)، كجواب عن الرسالة الملكية الموجهة للحزب حيث تضمنت على الخصوص اقتراحات الحزب في ما يخص تعديل الدستور، وتحقيق الانفراج السياسي، كشروط أساسية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وصولا لقيام مجالس منتخبة ذات مصداقية. وقد قام جلالته بعد ذلك باستقبال وفد من قيادة الحزب للتذاكر في مضمون المذكرة الآنفة الذكر. وكان على رأس هذا الوفد المرحوم عبد الرحيم بوعبيد. وقد تبع هذه المذاكرة - كما هو معروف- الافراج عن صحافة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية اعتبارا من نونبر 1972، إلا أن موضوع إطلاق سراح معتقلي محاكمة مراكش ظل معلقا باعتبار أن النظام كان يرفض اعتبار متابعي مراكش سياسيين بل إرهابيين.

4. قيام محاولتين انقلابيتين فاشلتين بقيادة نفس الرموز التي ناصبت الحركة الوطنية العداء، وحاربتها في كل المواقع، ولفقت لها في مختلف المناسبات المكائد والمؤامرات. وقد أصابت هذه المحاولات الفاشلة بالذعر والخوف كافة الأوساط الوطنية والتقدمية، وكذا الطبقة البورجوازية الكبيرة والمتوسطة التي أصبحت ترى في المحاولتين الانقلابيتين أكبر خطر يهدد مصالحها وامتيازاتها مما دفع بها إلى تهريب أموالها للخارج، زيادة على هروب ما تبقى من اليهود بالمغرب.

وقد تولدت لدى هؤلاء حالة من الخوف والذعر ليس فقط بحكم العقلية الجامدة والمتخلفة لهذه الزعامات العسكريتارية وماضيها الأسود في محاربة حركات التحرر الوطني في الداخل والخارج، وإنما كذلك بحكم انتماءاتها وارتباطاتها المشبوهة مع الدوائر الأمريكية والفرنسية والصهيونية(1).

(1)-إذا كان يصعب تعميم هذا الحكم على كافة قيادات المحاولتين الانقلابيتين الفاشلتين،إلا أن السقف الرسمي لمجموع هذه الحركة كان في قمة التخلف الفكري والعمالة للأجنبي والضلوع في مافيات الفساد الإداري وتجارة المخدرات والتهريب، وكانت تكن لمجموع فصائل الحركة الوطنية من يمينها إلى يسارها الحقد والكراهية والعداء.

تجدر الإشارة إلى أن تهريب اليهود كان يتم بالتنسيق والتواطؤ مع مكاتب الهجرة ومصالح الموساد، ويتذكر الجميع كيف كان أوفقير يعطي أوامره للسماح بهجرة اليهود وحتى بدون جوازات سفر فردية، بل أحيانا بلوائح تضم العشرات دفعة واحدة.

في حين تأكد أثناء المحاكمة وجود قادة على جانب كبير من الوعي بالقضايا الوطنية الساخنة كامقران وكويرة، ولم تسمح لهم هيئة المحكمة لبالغ الأسف في الاستفاضة في شرح الدوافع الحقيقية لما أقدموا عليه.

وقد أدركت مجموع القوى الوطنية والتقدمية حينها بأن كافة المكاسب التي حققها المغاربة منذ نيل الاستقلال أصبحت مهددة ،وشرعت هذه القوى، كل بطريقتها الخاصة في البحث عن مخارج من هذا الوضع المقلق والمنذر بأوخم العواقب .

وإذا كان المرحوم الحسن الثاني من جهته قد شرع منذ شتنبر1972 في دق ناقوس الخطر، بدعوته لكافة الأحزاب السياسية بموجب رسائل ملكية للتداعي إلى تباحث أسباب ما حدث، واقتراح السبل الكفيلة بتحريك الوضع العام نحو الأفضل، فإن جهاز الدولة المكلف بنقل وتنفيذ هذه التعليمات كان لا يزال متأثرا بهول ما حدث، ليس فقط لكون الجنرال أوفقير كان يجمع بين يديه اختصاصات سياسية وإدارية وعسكرية كبيرة يتعذر إعادة ترتيب أوراقها بسهولة، وإنما كذلك لكون (الأوفقيرية) كانت قد أصبحت أخطبوطا ممتدا في كافة مرافق ومؤسسات الدولة، من إدارة عمومية وقوات مسلحة وأجهزة استخبارات وغيرها، ليس فقط كرموز بشرية متنفذة هنا وهناك، وإنما كذلك كعقلية وكأساليب عمل وتدبير وذلك بسبب ما وفر لها من مال، ومن حرية التصرف والتحكم بدون أي حسيب أو رقيب في حريات الناس وحرماتهم وممتلكاتهم.

و يبدو جليا أن هذا التباطؤ الرسمي في التعامل الإيجابي والفعال مع ما كان يتوجب استخراجه من دروس وعبر من المحاولتين الانقلابيتين سالفتي الذكر، وكذا من محاكمة مراكش الكبرى لسنة1971، قد دفع بعناصر وقيادات التنظيم السري نحو حالة خاصة من نفاذ الصبر، والقطع مع محاولات المناورة من أجل التحريك..وقد برزت هذه الحالة بشكل قوي في ما كان برنامج (صوت التحرير) الموجه من طرابلس بليبيا يبثه من مواد وتعليقات، ومن عمليات حثيثة للتنظيم لإدخال الأسلحة إلى المغرب وتنسيب الأعضاء الجدد في صفوفه.

ولا شك أن الدعم الرسمي الليبي للتنظيم السري على كافة المستويات العسكرية والمالية والإعلامية، قد ساهم في تنمية وتطوير هذه (الحالة)، وتأطيرها بمجموعة من القيادات الوسطى في التنظيم والتي تلقت أحكاما ثقيلة غيابيا من محكمة الجنايات في مراكش قبل ذلك، مثل عمر دهكون- إبراهيم التزنيتي- أسكور- بوشعكوك- محمد بنونة- عمر الفرشي- ولحسن التاغجيجتي..إلخ.

وهكذا بينما كان متوقعا من قيادة التنظيم توقيف نشاطاته المسلحة بعد الموجة الثالثة للاعتقالات في أكتوبر1970، في انتظار ما ستسفر عنه محاكمة مراكش الكبرى، وبنفس الوقت إعطاء النظام مهلة زمنية معقولة لاستيعاب ما يحدث من حوله، بدل ذلك، استمر التنظيم في نشاطاته سواء لجهة تسريب الأسلحة والمتفجرات نحو الداخل، أو لجهة تجنيد أعضاء جدد..ولاسيما عن طريق عمر دهكون الذي كان يشكل العصب الحساس في هذا الباب خصوصا ضمن مدن الرباط والدارالبيضاء ووجدة.

فهل كان هذا التهافت على مواصلة العمل المسلح في الداخل على هذا النحو نتاجا طبيعيا لتواجد القيادة في الخارج، والتي كانت في أمس الحاجة لاستمرار الدعم المالي المشروط لبعض الأنظمة التقدمية العربية لها بمتابعة النشاط بدون توقف كيفما كانت العواقب؟ وبغض النظر عن المستجدات الآنية؟ .

الثابت لدينا، أن إيفاد أولى المجموعات الجديدة إلى ليبيا لتلقي التدريب العسكري كان في أواخر يوليوز1971(1)، أي قبل صدور أحكام محاكمة مراكش الكبرى بعدة أسابيع، ولربما ساهمت المرافعة (النارية) لوكيل الملك والمطالبة برأس 48 متابعا في هذه المحاكمة في دفع الأمور سريعا في هذا الاتجاه.

ونجد في حالة الثورة الفلسطينية في هذه الفترة نموذجا صارخا لما يلحقه ارتباط القيادات الثورية بالأنظمة السياسية والعسكرية العربية من هزائم كبرى مثل تلك التي لحقت بالثورة الفلسطينية سواء داخل الأرض المحتلة أو الساحات المجاورة. فهذه الأنظمة كانت تشترط من أجل استمرار دعمها المالي والسياسي لأي تنظيم فلسطيني بقاء رموز معينة تابعة لها ضمن قيادة هذا التنظيم أو ذاك، كما يؤكد نفس المنحى بعض محاضر الضابطة القضائية في هذا الشأن.

بصرف النظر عن رغبة القواعد المقاتلة والأطر السياسية والتنظيمية، فكانت المؤتمرات العامة لا تمس هذه الرموز، لتبقيها دائما في صدارة القيادة حتى تضمن الدعم المالي والسياسي لهذه العاصمة أو تلك. كما كانت المواقف والمبادرات -في قسم هام منها- نابعة من تعليمات وضغوط هذه العواصم وأجهزة مخابراتها، أكثر مما هي نابعة من مصلحة الثورة في الداخل.

(1)-انظر نص حكم المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية بالقنيطرة. قضية1748/8754 - ص52

وسيباشر التنظيم السري بهيكلته الجديدة ،اعتبارا من أكتوبر1972 في حشد كافة عناصره الذين ظلوا خارج دائرة الاعتقال من أجل القيام بانتفاضة شعبية عامة في الداخل اعتبارا من مستهل مارس1973 ،وذلك باعتماد خطة عامة تتمثل محاورها في ما يلي :

أولا: إدخال بعض العناصر إلى معسكرات التدريب العسكري في ليبيا، بعد قيام كل من حافظ الأسد وهواري بومدين بإقفال المعسكرات السورية والجزائرية في وجه اللاجئين المغاربة، وقد امتدت هذه التداريب لفترات زمنية من 20 يوما إلى شهرين، وتركزت برامج التدريب فيها على الأسلحة الخفيفة ومدافع الهاون والرشاشات، ودروس عامة حول التكتيك والمناورات القتالية وكذا على تكتيك الضفادع البشرية، وذلك على يد ضباط عسكريين ليبيين.

ثانيا: شحن عشرات بنادق الكلاشينكوف من ليبيا إلى وهران، ومنها إلى المغرب، حيث حجز بعضها من طرف النظام الجزائري، ليعتقل بعض الأعضاء المتورطين في ذلك وتعريضهم للتعذيب، للاعتراف على مخازن السلاح الموجودة على التراب الجزائري.

ثالثا: تسريب مجموعات مسلحة برشاشات الكلاشينكوف والمسدسات والقنابل من الحدود الشرقية للمغرب صوب نقاط وجدة- خنيفرة- كوليمة- تنغير، والشروع في مهاجمة قوى الأمن والجيش بهدف الحصول على أسلحتها ،وبنفس الوقت تحريض السكان المحليين للانضمام إلى حركة العصيان المدني، وتطوير هذه الحركة تدريجيا صوب شمال ووسط وجنوب البلاد.

وحسب ما أسر به عبد الله بن مخزور (فريكس) لرفيقه البكباشي حفيظ في المعتقل قبل إعدامه، فإن قيادة التنظيم استبعدت الانطلاق من جبال الأطلس الصغير ومنطقة إيموزار أداوتنان حيث كثافة الأدغال ووفرة الكهوف وذلك بالنظر لبعدها عن حدود الجزائر. والحال أن هذه الحدود توفر إمكانات كبيرة للكر والفر على أرض دولتين، فضلا عن سهولة الإمداد بالأسلحة والذخائر والعناصر المقاتلة، إلى جانب أن وعورة الطبيعة هناك تساعد على تطوير حركة غوار ناجحة(1).

(1)-إذا كان الأمر كذلك، وكان الجزائريون على استعداد للسماح للعناصر المسلحة بالدخول والخروج انطلاقا من أراضيهم، فلماذا القيام بأول عملية عسكرية على ملحقة مولاي بوعزة، والتي تفصلها عن الجزائر مئات الكيلومترات، مقابل أقل من ذلك بكثير عن مدن الرباط والدار البيضاء وفاس ومكناس؟ (أنظر خارطة العمليات في الملاحق).

فقد ورد في قرار الإحالة ضمن هذه المحاكمة بأن أحمد بلفروخ، المقاول المغربي في ليبيا، أحضر معه خلال شهر مارس 1972 عشرين رشاش كلاشينكوف إلى وهران برفقة المدعو حسن (على الأرجح هو أخ الفقيه البصري)، وقام بشحن خمسة وعشرين رشاشا آخر من نفس الطراز بين طرابلس ووهران خلال شهر يونيو 1972.

وكانت هناك في الداخل أسلحة أخرى لم تهتد إليها فرق التحقيق أثناء اعتقالات 1969-1970، وهي في غالبيتها مسدسات وقنابل وشحنات للتفجير ومواد كيماوية وتجهيزات عسكرية مختلفة.

رابعا : تكليف مجموعات أخرى بتنفيذ الاغتيالات وتفجير بعض المؤسسات الوطنية والأجنبية منها على وجه الخصوص في مدن الرباط-الدار البيضاء-وجدة-الناضور، بانسجام كامل مع نشاط المجموعات المسلحة في البوادي.

خامسا : تكثيف البرامج الإعلامية المناهضة لنظام الحكم سواء من خلال صوت التحرير اعتبارا من ليبيا، أو من خلال توزيع المناشير في الداخل للدعوة إلى الثورة .

سادسا : إعطاء أولوية لمهاجمة المقرات ذات العلاقة باليهود المغاربة،ولاسيما منهم المرتبطين بإسرائيل حسب تصريحات عمر دهكون بالمحكمة.

سابعا: القيام بتنفيذ اغتيالات في صفوف الوشاة الذين ساهموا في اعتقالات 1969و1970 ، وذلك لامتصاص موجة النقد الشديد في صفوف القواعد تجاه القيادة في أعقاب هذه الاعتقالات، بسبب بقاء بعض المخبرين الرئيسيين طليقين، ومتمتعين بالامتيازات التي أغدقت عليهم كثمن لما قدموه من خدمات ضد التنظيم (المناضي إبراهيم-محمد أوراضي-ميلود الغربي-بومديان).

ثامنا: توسيع الشبكة التنظيمية ما أمكن، لتضم عسكريين وعناصر أمن وقوادا إداريين وأطرا في مختلف الإدارات العمومية.

تاسعا: تجميع المعلومات والتصاميم والوثائق المتعلقة بالعمليات المزمع تنفيذها ضد بعض الأشخاص والمقرات والبنايات.

وبالمقارنة مع نشاط التنظيم السري لسنوات 1969-1970، فإن التسليح هذه المرة يكتسي

طابعا هجوميا ،وكثيف النيران، ويتخذ ميدانا عمليا تيا شاسعا ومتباعدا، بالارتكاز إلى وعورة الطبيعة في بعض المناطق، وقرب بعضها إلى الحدود الجزائرية، كما أن بعض مناطقها تتوفر على مئات بنادق الصيد التي اعتاد السكان استعمالها سواء بترخيص أو بدونه .

كما أنه بمقارنة قوائم المتابعين في كل من محاكمتي 1971 و1973، سنجد أن العناصر الأساسية في حركة 3مارس 1973 هم تحديدا بعض المحكوم عليهم غيابيا بأحكام متفاوتة في محاكمة مراكش(1971)، وقد أضيف إليهم بعض الأعضاء القدامى في التنظيم السري والذين لم تهتد إليهم قبلا مصالح الشرطة، إلى جانب مجموعة من فلاحي المنطقة الشرقية ومنطقة الجنوب الشرقي والأطلس المتوسط ممن عملوا سابقا في تنظيمات المقاومة وجيش التحرير، وخلايا حزب الاستقلال ،ثم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بعد ذلك .

وما بين صدور أحكام محكمة الجنايات بمراكش (1971) وانطلاق نشاط التنظيم مجددا، يمكن التوقف عند محطات هامة :

ـ إغتيال من قاموا بالوشاية بمعتقلي مراكش، وكان ذلك وفق ما يلي :

أولا: بتاريخ 6يوليوز1972 بأمزميز، ناحية مراكش، ترصد السيد أحمد خيار للمسمى المناضي إبراهيم ،حيث أطلق عليه ثلاث رصاصات من مسدس أوتوماتيكي، نقل على إثرها إلى مستشفى ابن زهر بمراكش، حيث لفظ أنفاسه مساء يوم7 يوليوز .

وحسب وقائع الاتهام في محاكمة أحمد خيار، فإن هذا الأخير كان يشتغل في ليبيا سنة 1969، قبل الاتفاق معه على تنفيذ هذه العملية، وقد ظل خيار يتردد على أمزميز لعدة شهور للتعرف على ضحيته، تمهيدا لتنفيذ عمليته في ظروف مناسبة(1) .

وقد صرح أحمد خيار في المحاكمة بأنه ترصد للمناضي في إحدى الأمسيات، حتى إذا واتته الفرصة، أطلق عليه ثلاث رصاصات، اثنتين في كتفيه، والثالثة في أصل فخذه اليسرى، وحرص على ألا يقتله، عملا بمضمون الرسالة التي تلقاها قصد إبقائه حيا معطوبا ليظل عبرة للآخرين.

(1)-عندما وصل خبر اغتيال المناضي إلى علم المعتقلين في السجن(الفرقاني ومن معه)، بادروا إلى توزيع الحلويات والمشروبات وهم في غاية الابتهاج، وكتب الأستاذ الفرقاني قصيدة شعرية مطلعها:

تماما...تماما...تماما وثلاث في أم الرأس تماما

وكان المناضي يردد باستمرار إبان المحاكمة كلمة (تماما) لتأكيد إجابته على أسئلة الرئيس اللعبي...

تجدر الإشارة إلى أن مصالح الشرطة بذلت جهدا خاصا في العثور على أحمد خيار، ففي البداية كانت لا تعرف عنه سوى اسم (محماد مول القهوة) صاحب الأسنان السوداء، وذي اللهجة الأمازيغية التي لا تختلف عن منطقة أمزميز..وبالفعل شنت مصالح الشرطة حملة على هذه المناطق، ولا سيما منها من تتوفر على عيون مائية للشرب بها مادة الكبريت، (سكان هذه المناطق في الغالب أسنانهم سوداء). قبل أن تنتقل إلى جرد أسماء الغائبين من أحد مداشر قبيلة مسفيوة..وقد استطاعت اكتشاف اسم أحمد خيار الذي يتذكر السكان أنه مقيم في ليبيا أو سورية ! ! وهو ما قادهم في الأخير إلى مداهمة كل منازل أعضاء عائلته في المغرب حيث يتوقع اختفاؤه، من الأعمام إلى الأخوال والإخوان والأخوات !! إلى أن عثروا عليه عند خال له في الدار البيضاء .

كما تتوجب الإشارة إلى أن محامي السيد أحمد خيار الأستاذ عبد العزيز بناني، أثار انتباه هيئة المحكمة إلى أن هذا الأخير كان يتابع محاكمة مراكش المشهورة في أواسط سنة1971، لاسيما وأن عددا من المتهمين فيها كانوا من رفاقه في الكفاح ضد الاستعمار ،ومن أولئك الذين بذلوا النفس والنفيس في سبيل تحرير المغرب .كما أن السيد الخيار علم بأن المخبر الرئيسي وشاهد الاتهام الأول كان هو المناضي الذي أوشى بشجار عبد الرحمن والحبيب الفرقاني في دجنبر1969، ومع التذكير بأن تلك المحاكمة كانت قد أسفرت عن تبرئة ما يقرب من ثلاثة أخماس المتهمين الحاضرين. وأردف الأستاذ بناني المحامي يقول؛ فإن تعذيب هؤلاء وتشريد عائلاتهم طيلة سنتين كاملتين كان نتيجة الدور الخطير الذي قام به المناضي المذكور في المتابعة ثم المحاكمة، وأن عمل السيد الخيار أحمد لا يمكن أن يفهم إلا انفجارا لثورة نفسية ضد شخص خان منظمته، وقام بالإخبار عن تنظيماتها العادية والتي اتخذ منها الاتهام قرينة للتآمر والإجرام، وكان ذلك داخلا في إطار القمع السافر للحريات العامة.وأخيرا طالب الأستاذ بناني من هيئة المحكمة تطبيق الفصل 403 من القانون الجنائي المتعلق بالضرب والجرح مع الترصد وسبق الإصرار المؤديين إلى الموت. وطالب أيضا تمتيع المتهم بظروف التخفيف؛ أي بتخفيف العقوبة، مع اعتبار :

1.أن الأمر يتعلق بمقاوم شارك في تحرير بلاده، ولا سوابق له .

2.أن السيد الخيار رغم حصوله على بطاقة مقاوم لم يطلب أي جزاء مادي، ولم يسع للحصول على أي امتياز كيفما كان نوعه .

3.أن العملية التي قام بها السيد الخيار لا تعد من الجرائم الموبوءة، وإنما يجب اعتبارها من تلك الجرائم ذات الصبغة السياسية، وأن عمله هذا ناتج عن سياسة القمع وخرق الحريات العامة آنذاك، تلك السياسة التي لعب فيها الضحية دورا خطيرا في إطار محاكمة مراكش .

وقد أسفرت مداولات المحكمة عن إصدار حكم الإعدام على أحمد خيار، والفكيكي العربي، والحسين الخضار، والأشقر الهواري.(1)

ثانيا: تصفية المسمى ميلود الغربي في وجدة بتاريخ 27 أبريل1972، والذي يتهمه التنظيم السري بالإبلاغ عن عناصره، والتسبب في اعتقال المختار الجعواني، والإعداد لاختطاف الحسين الخضار من الجزائر. وقد تردد اسم ميلود الغربي كثيرا في محاكمة مراكش، والذي ادعى في شهادته المكتوبة (لم يمثل أمام المحكمة) بأن عم المختار الجعواني أحضر لهذا الأخير شاحنة كاملة من السلاح !!.

وقد تدخل آنذاك الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد في محاكمة مراكش 71 ليوضح بأن ما هو ثابت في محضر الشرطة أن السيد ميلود الغربي قام بإبلاغ الشرطة بالأسلحة ونية القيام بثورة ضد النظام، وقد جرى بحث في دار المختار الجعواني فلم يسفر عن أي شيء. ولذلك يقول الأستاذ بوعبيد، فإننا نعتبر بأن كل ما أشير إليه في محاضر الشرطة هو من قبيل الوشاية الكاذبة. لاسيما وأن السيد ميلود الغربي لم يحضر للمحاكمة ولو كشاهد ليثبت لنا ادعاءاته. وكان من المنطقي جدا أن يحضر أمام المحكمة .

ثالثا: إطلاق الرصاص على محمد أوراضي في سلا بتاريخ 29 دجنبر 1972. وتجدر الإشارة إلى أن وضعية كل من إبراهيم المناضي ومحمد أوراضي بعد محاكمة مراكش1971 خلقت حالة نفسية خاصة لدى قواعد وقادة التنظيم السري، ولاسيما منهم المعتقلون. فالأول

(1)- أثناء هذه المحاكمة،برهن المتهم أحمد خيار على أنه كان في استطاعته تصويب طلقات قاتلة للمناضي لو أراد ،بدليل أن خزان المسدس لا يزال مليئا..ثم لكونه اضطر لإطلاق طلقتين في الرأس على كلب كان يتعقبه وينبح خلفه ! ! فأيهما أصعب في الإصابة القاتلة الإنسان أو الكلب ؟ ! ! (من تصريحات الخيار أمام هيئة المحكمة)

-انظر أيضا جريدة المحرر- عدد 29/11/1972 .

جرى تمتيعه أثناء المحاكمة بصفة الشاهد الرئيسي، وحوكم بإسقاط المتابعة أخيرا، ثم وردت لقيادة التنظيم معلومات عن استفادته من ضيعة فلاحية وجرار للحرث، ومسدس شخصي للدفاع عن نفسه لدى الحاجة. أما الثاني فظل يتنقل رفقة عناصر الشرطة هنا وهناك بحثا عن عمر دهكون وجماعته.

وفي ساعة إطلاق النار عليه من طرف عمر دهكون رفقة مصطفى اجداييني، كان يدفع سيارة معطلة رفقة (شخص) آخر نحو محطة البنزين المحاذية لجسر سكة الحديد بسلا. وقد توفرت لنا أثناء إنجاز هذا البحث معلومات تؤكد بأن هذا (الشخص)الذي كان برفقته، هو شرطي بلباس مدني ومعروف إبان مطاردة شيخ العرب، وقد ذهب مرارا إلى قرية أكوليز في بداية الستينيات في هذا الإطار... وتواجده مع أوراضي في ضوء هذه المعلومات لا يمكن تفسيره إلا في نطاق مهمة أمنية خاصة لحماية أوراضي .

وتؤكد مصادر أخرى بأن هذا (المرافق الأمني) والمدعو -م- لعب دورا معينا في محاولة اغتيال الشهيد بنبركة في حادثة بوزنيقة الشهيرة سنة 1962(1).

كما تجدر الإشارة إلى أن أوراضي بعد هذه العملية سيحضر بصفته شاهدا أمام المحكمة العسكرية بالقنيطرة ضد عمر دهكون سنة 1973، وسيقوم بإصدار بعض (الكتيبات) حول تجربته القصيرة داخل التنظيم، حيث حاول جاهدا دحض الاتهامات الموجهة إليه من عشرات الأعضاء بأنه شخص كان مندسا في صفوفهم منذ الأيام الأولى، وكان عميلا لجهاز CAB1، من خلال أحد ضباطه المدعو عبد السلام العروسي.

رابعا: اختطاف ثم اغتيال المسمى وليت بومديان (شباط) من طرف بعض الأشخاص، بتاريخ 23 غشت 1972، وذلك بوجدة، في نطاق مساعي التنظيم السري لتصفية ومعاقبة الوشاة والمخبرين الذين تسببوا له في خسائر كبيرة، وبذات الوقت، لرفع معنويات أعضائه سواء داخل السجون أو خارجها.

(1)-علمنا بأن هذا الشخص قام مؤخرا برفع دعوى أمام القضاء الإداري ضد جهاز المخابرات الذي كان يعمل فيه بسبب تعرضه لطرد تعسفي-حسب رأيه-بحجة اكتشاف أنه كان عميلا مزدوجا يعمل لصالح جهازين في وقت واحد. وفي اعتقاده أنه تعرض لحيف كبير، إذ كل ذنبه أنه يعمل لصالح الدولة المغربية من خلال جهازين في وقت واحد.

التنظيم السري بين النشأة والتطور

في كتابي (ثورة شعبية أم مناورة للتحريك؟) الصادر في نهاية 2001 كطبعة أولى، ثم في نهاية 2002 كطبعة ثانية مزيدة ومنقحة، رجحت إطلاق وصف التنظيم السري على وصف المنظمة السرية، على هذا الكم الكبير من الأفراد-سواء الذين حملوا السلاح وهم قلة، أو الآخرين الداعمين لهم في الداخل والخارج وهم الأكثر، وذلك للاعتبارات التالية:

-افتقار هذا (الكم) إلى هيكلة تنظيمية حديثة مبنية على تقاسم المهام بين أعضائه، وفق لجان عضوية للشؤون العسكرية والمالية والإعلامية والاستخبازاتية وللدعم اللوجستيكي، وكذا للعلاقات الخارجية والتأديب، وللفروع الموازية الخاصة بالطلبة والمنظمات التربوية والمرأة والنقابات..إلخ.

لقد كانت هناك ثلة من الأشخاص تمسك بزمام كافة الأمور، لدرجة أن توزيع المهام في ما بينهم كان غير محدد، وغير متعارف عليه تنظيميا.

-غياب أدبيات مكتوبة لهذا التنظيم، من دراسات مذهبية، وتعاميم، ودوريات.. إلخ. وحتى حينما بدأت هذه الأدبيات تظهر بعد1972 اتسمت بالكثير من العموميات، وكان ذلك مع الشروع في بث برنامج صوت التحرير من الإذاعة الليبية، وإصدار أعداد قليلة بعد ذلك من نشرة (الإختيار الثوري).

-غياب محاضر مكتوبة للاجتماعات التي كان يعقدها التنظيم عبر مختلف مستوياته، والمتضمنة للقرارات المتخذة، وآليات متابعة التنفيذ..إلخ.

-تداخل ماهو عسكري بما هو سياسي بما هو نقابي أو تربوي أو إعلامي في نشاط هذا التنظيم.

-افتقار هذا التنظيم السري إلى الحد الأدنى من الشفافية المالية، فالدعم يؤخذ غالبا عبر قناة واحدة من فوق، ليصرف بشكل غير واضح، وغير مدقق، والتصرف فيه لا يكون محل مشاورات مسبقة أبدا، ولا يزال جميع القادة الذين باشروا من قريب أو بعيد مهامهم داخل هذا

التنظيم يرفضون بالمطلق الخوض في هذا الموضوع(1).

- تفشي ظواهر التملق والزبونية والوشاية والحلقية داخل هذا التنظيم، فنجد أحيانا تهميش العناصر التي تنتقد بصدق وموضوعية، وتقريب مساحي (الكابا) وحارقي البخور من حول القادة، وذلك بعيدا عن اعتماد مقاييس تنظيمية علمية وقاعدية في الترقية أو الترسيب أو المحاسبة.

- افتقار هذا التنظيم لاستراتيجية واضحة ومحددة في أذهان الأعضاء، فما يربط الجميع هو السخط على الوضع العام، ولكن كيف؟ وما هي دقائق الحلول التي يتصورونها؟ وماهي الوسائل الكفيلة بالتنفيذ؟ وما هي نوعية التحالفات التي يمكن عقدها؟ وما هي فئات معسكر الخصم حسب خطورتها؟ وكيف يمكن التعامل مع كل من هذه الشرائح؟ هذه كلها أسئلة لا تزال حتى اليوم بدون جواب.

تجدر الإشارة، إلى أن الشهيد بنبركة انتبه مبكرا إلى هذا الجانب على المستوى الحزبي والنقابي، حيث صنفه في خانة الأخطاء القاتلة الثلاث للحركة التقدمية المغربية ضمن نقده الشهير بعنوان (الإختيار الثوري) والمقدم لمؤتمر للاتحاد الوطني للقوات الشعبية سنة 1962.

- تكرار الخطأ الجسيم المرتكب خلال سنتي 69- 1970، فهذه المرة كذلك كان التنظيم السري في الداخل يتحرك برؤوس تنظيمية متعددة لا رابط بينها، فعمر دهكون يتلقى تعليماته مباشرة من الفقيه البصري بشكل مستقل عن البكباشي حفيظ ومبارك المتوكل واللذان يتحركان بنفس الطريقة، ومجموعات الغوار في الأطلس والمغرب الشرقي كان عهدها بالقيادة يوم ساهم بعض أفرادها في إيصالهم بالسيارات إلى فكيك صبيحة يوم 26 يناير1973..وبعدها فقدت الاتصال تماما بالخارج..وأسوأ من ذلك، فقدت الاتصال فيما بينها في أعقاب الهجوم على ثكنة مولاي بوعزة مباشرة.

في حين أن المنظمة بالمعنى المتعارف عليه عبر العالم هي الوحدة المتماسكة والقوية والمرتكزة على:

- أرضية طبقية متجانسة، تستطيع أن تصوغ برنامجا مشتركا، واستراتيجية

(1)- غياب هذه الشفافية فتح الباب على مصراعيه أمام الإشاعات والتقولات والانتقادات، ونال كثيرا من مصداقية القيادة.

مشتركة، اعتمادا على المصالح الحيوية لمكوناتها.

- هيكلة تنظيمية مبنية على التقسيم العضوي للمهام بين أعضائها(1).

-انتظام العمل، وفق اجتماعات مضبوطة بجدول أعمال، وتقرير ما ينبغي عمله أو مناقشته ومتابعة تنفيذ ما لم يتم تنفيذه، واستعراض المستجدات للبت فيها ديمقراطيا.

- علاقات تنظيمية تعتمد في الغالب مبادئ المركزية الديمقراطية، ومحاصرة التكتلات الفئوية وذات المصالح الضيقة، والعصية على النقد الذاتي.

-إخضاع كل نشاط المنظمة للتدوين في شكل دوريات وتعاميم ودراسات مذهبية، وذلك لتوحيد الرؤى، وتسليح المناضلين ب(بوصلة) صارمة قصد المساعدة على بلوغ الأهداف المتوخاة بأفضل السبل والوسائل.

وتنحدر روافد هذا التنظيم السري، بتقديري، من ما يلي:

1. مجموعات المقاومة وجيش التحرير الرافضة لأوفاق إكس لي بان وسان كلو، وللتسويات الداخلية المترتبة عنها، وفي طليعتها العفو عن الخونة والحفاظ على أملاك المعمرين الأجانب، وعلى أكثر من 64ألف جندي فرنسي في مختلف مناطق البلاد، والشروع في تفتيت جيش التحرير ومنعه من متابعة تحرير باقي المناطق المحتلة..إلخ.

2. العناصر الراديكالية في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومنظمات الشباب الوطنية.

وإذا استثنينا بعض المجموعات التي انتفضت خلال سنوات 1959-1960-1961 ضد الوضع السياسي الجديد (بنحمو الفواخري-مولاي الشافعي-البشير وبنحمو- البشير المطاعي-مولاي عبد السلام الجبلي)، وإذا استثنينا كذلك مجموعة بنحمو القادم من الجزائر في صيف 1964، فإن التنظيم السري موضع هذا البحث أصبح معروفا لدى مصالح الأمن اعتبارا من اعتقالات 16 يوليوز1963، حيث قسم صك الاتهام معتقلي هذه النازلة إلى منظمتين، منظمة الفقيه البصري، ومنظمة شيخ العرب(2).

(1)-انظر في ملاحق هذا الكتاب-على سبيل المقارنة-الهيكل التنظيمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (حبش)، وذلك لنفس الفترة الزمنية.

(2)- القضية الجنائية ذات الرقم 63/ 502 -المحكمة الإقليمية بالرباط.

أما الموجة الثانية، فقد ظهرت مع اعتقالات دجنبر 1969، والتي مثل أعضاؤها المائة واثنان وستون أمام محكمة مراكش الكبرى سنة 1971، وكلهم تابعون للفقيه البصري(1).

وأتت الموجة الثالثة ليمثل أعضاؤها ال 157 أمام المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية بالقنيطرة في 25 يونيو 1973(2).

أما الموجة الرابعة، فكانت مع محاكمة 48 عضوا أمام المحكمة الإقليمية بفاس سنة 1975.(3)

وحيث أن الفقيه البصري هو الشخصية التاريخية والمحورية لمجموع هذه الموجات من حياة التنظيم السري، نرى من الضروري القيام هنا باستعراض موجز لأهم المحطات النضالية في حياة هذا الشخص، حتى نتمكن من فهم الظروف والملابسات المعقدة التي حدت به إلى السير -ولربما مكرها- في هذا الطريق.

من مواليد1922 بقرية أدوز بنواحي دمنات، درس بجامعة ابن يوسف بمراكش، وانغمر في النشاط السياسي منذ نعومة أظفاره، بدء بالنشاط الطلابي ثم السياسي وصولا إلى الارتباط بخلايا المقاومة المسلحة التابعة للمنظمة السرية المتفرعة عن حزب الاستقلال، والتي استلم مسؤوليتها مباشرة بعد استشهاد محمد الزرقطوني. ولكنه سرعان ما يعتقل بعد أقل من شهرين من اضطلاعه بهذه المسؤولية. وقد تمكن رفقة آخرين من تنظيم عملية هروب ناجحة من السجن المركزي بالقنيطرة، ليلتحق بعد ذلك بمدينة إيفني كلاجئ.

عمل في ما بعد كعضو في القيادة العامة لجيش التحرير، وبهذه الصفة حضر مؤتمر مدريد التنسيقي والذي دعا إليه الزعيم علال الفاسي.

لم ينتهز فرصة حصول البلاد على الاستقلال وقربه من محمد الخامس ومكانته الرفيعة كممثل رسمي لمنظمات المقاومة، للحصول على مغانم وامتيازات شخصية، مع أنه كان من المشرفين على عملية توزيع الكثير منها على قدامى المقاومين من رخص النقل العمومي، ومناصب المسؤولية في الإدارة، بل ودكاكين لبيع الخضروات في أبرز الأسواق..إلخ.

(1)- القضية الجنائية ذات الرقم 612/ 71 -محكمة الجنايات بمراكش.

(2)- انظر نص حكم المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية بالقنيطرة -قضية 48 17/8754.

(3)- القضية الجنائية عدد 631/ 6/ 76 حكم عدد 310.

عانى البصري الأمرين في مواجهة سياسة الردة عن مقررات مؤتمر مدريد لينابر 1956(1) فقاوم مناورات الخطيب وأحرضان وبوزار الرامية إلى نقل وحدات جيش التحرير من الشمال -حيث عمقه البشري واللوجيستيكي والنضالي المغاربي- إلى الفيافي الصحراوية في الجنوب تمهيدا لتفتيته والإجهاز عليه، بالتحالف المباشر وغير المباشر مع الفرنسيين والإسبان والقوى الرجعية في الداخل. وقد بذل قصارى جهوده لتطعيم قيادة هذا الجيش في كوليم بعد1957 بقيادات تقدمية جديدة لإفشال مخططات الاحتواء والاختراق والتفتيت؛ مثل محمد بنسعيد آيت إيدر وعبد الرحمن الزيات ومصطفى بنعثمان ومحمد باهي حرمة وغيرهم. كما كان على اتصال يومي دائم مع قيادة أركان هذا الجيش لتذليل الصعوبات، وتأمين الدعم السياسي واللوجيستيكي اللازم(2).

كما عانى كثيرا من الصراعات الناشبة داخل فصائل المقاومة بعد الاستقلال، والتي كثيرا ما أدت إلى تصفيات دموية، فعلى سبيل المثال شكل أحمد الطويل أحد الذين التحقوا بصفوف المقاومة في أيامها الأخيرة وذلك على غرار آخرين فرقة خاصة به،حادت عن طريق النضال الوطني الصحيح لتشيع الرعب ليس فقط في صفوف المقاومين وإنما أيضا بين رجال الأعمال في الدار البيضاء، لدرجة قيامها باغتيال صاحب سينما شهرزاد لرفضه لابتزازاتها المتكررة، وهو الوثيق الصلة بمجموعة الفقيه البصري، فبادرت هذه الأخيرة إلى تكليف المقاوم رحال المسكيني بترتيب الأمر مع الطويل، حيث ترصده بعد خروجه من حفل زفاف ليرديه قتيلا، ولم تمر سوى أيام قليلة حتى قامت مجموعة الطويل باغتيال رحال المسكيني.

وعند هذا الحد، قررت قيادة المقاومة استئصال هذه المجموعة بالقوة المسلحة نظرا لمخاطرها المتزايدة على الجميع، وفي هذا الصدد يتذكر كل من محمد بنحمو الصغير (الكاميلي) وعمر الفرشي كيف استدرجت القيادة مجموعة الطويل إلى منزل معروف في درب

(1)- أسفر هذا المؤتمر عن مقررات تاريخية هامة من جملتها، تشكيل قيادة مشتركة بين منظمات المقاومة وجيش التحرير، ومتابعة النضال حتى تحرير مجموع أراضي المغرب العربي؛ وسكت عن مفاوضات الاستقلال الجارية آنذاك من خلف ظهر المقاومة وجيش التحرير.

(2)- كان دعاة التفتيت من القادة السابقين لجيش التحرير يترددون على المنطقة لإكمال مخططهم، كما كانت هناك زيارات عديدة لوزير الدفاع رضا اكديرة والقبطان محمد الشرقاوي والقبطان حفيظ العلوي..وكانت المشاكل التي يعاني منها جيش التحرير كثيرة ومعقدة أبرزها منع توصله بالتغذية والوقود والأسلحة والذخائر وباقي متطلبات القتال.

السلطان بدار الحاج المختار السوسي، حيث باشرت على دفعتين تصفية27 شخصا رميا برصاص الرشاشات.

ولم تكن هذه الممارسات بعيدة عن التحركات التي تقوم بها مجموعة المقاطعة السابعة للأمن الوطني بالدار البيضاء، والتي كان من بين أفرادها عميشة وعبد الله الدكالي وأحمد البخاري وغيرهم.

ومع تنفيذ ضربة (إكوافيون) ضد جيش التحرير في الجنوب اعتبارا من بداية1958 ضمن الملابسات الداخلية والخارجية المعروفة، أصبح الفقيه محمد البصري ورفاقه على قائمة جدول أعمال التصفية المستعجلة والمنهجة لورثة الاستعمار من ضباط اللفيف الأجنبي ورموز الإقطاع، ورفاق الأمس القريب الذين التحقوا بهذا المعسكر.

فلتمرير التذويب النهائي لوحدات المقاومة وجيش التحرير في أسرع وقت ممكن، لفقت مؤامرة التخطيط لاغتيال ولي العهد- رئيس أركان القوات المسلحة الملكية- لكل من محمد البصري وعبد الرحمن اليوسفي وبنسعيد آيت إيدر وسعيد بونعيلات، ليعتقلوا لفترة زمنية كانت كافية نسبيا لهذا التمرير الإجرامي في حق الوطن والشعب، وبذات الوقت، لإقالة حكومة عبد الله إبراهيم.

وعندما أطلق سراحهم بضغط من القوات الوطنية الحية وعلى رأسها شيخ الإسلام محمد بلعربي العلوي، كانت رموز أعوان الحماية من عينة أوفقير والمدبوح يتسلقون هرم السلطة السياسية والعسكرية والإدارية ويطردون رجالات المقاومة وجيش التحرير والعمل السياسي الوطني من المناصب الإدارية التي عينهم فيها محمد الخامس في فجر الاستقلال، ويتابعون مخططاتهم لضرب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ومطاردة كل من رفض الخضوع لهم من عناصر المقاومة وجيش التحرير، فكانت هناك ردود فعل تلقائية وغير متناسقة، لايمكن إدراجها سوى في خانة الدفاع عن النفس، مثل الحركات التمردية لمولاي الشافعي والقائد البشير، وبنحمو الفواخري وأحمد أكوليز (شيخ العرب) وغيرهم.

وحتى هذه اللحظة لم يكن الفقيه البصري يبارك اللجوء للعنف الداخلي، حتى أنه قال

لبنحمو الفواخري الذي جاء إليه مستغيثا من جراء اشتداد المطاردة الأمنية حوله سنة1961 بعد تنفيذه لمجموعة من أعمال الاغتيال والتفجير "لست موافقا معك..لقد قتلت أناسا ويجب أن تحاكم..وأنا لست مستعدا للدفاع عنك.."

ولكن رهان الفقيه البصري ورفاقه على العمل الديمقراطي السلمي للانتقال الهادئ نحو العهد الجديد لم يعط ثماره المرجوة في أعقاب وفاة محمد الخامس..فكان أن أضطر مرغما لمسايرة الاتجاهات البلانكية والانقلابية داخل المكونات التنظيمية التي كان من قادتها..والتي نفد صبرها وانتقلت بالفعل لمباشرة العمل المسلح.

وسيشكل ذلك مدخلا لمحاكمة16 يوليوز1963، ثم محاكمة مراكش الكبرى لسنة1971، ثم محاكمة القنيطرة لسنة1973..ثم محاكمة فاس 1975..وهكذا دواليك.

وبإجراء مقارنة أولية للهيكل التنظيمي العام لهذا التنظيم بين الفترتين (1969-1970)و(1972-1973)، تستوقفنا الملاحظات التالية:

-تميز السقف التنظيمي القيادي لفترة(69-1970) بهيمنة مطلقة لقدامى المقاومين وجيش التحرير، والذين يتوفرون على مستوى دراسي ما بين المتواضع وهم قلة أو المنعدم كليا وهم الأكثرية.

-تركيز التنظيم لوجوده في نفس الفترة في المدن والمناطق الحضرية، ولم تعرف له خلال هذا الإبان خلايا تذكر في المناطق القروية، باستثناء بعض أحواز مراكش.

-تضمنت القيادة في فترة(72-1973) أشخاصا لهم مستوى دراسي متقدم، كمحمد بنونة (مهندس) عبد الرحمن اليوسفي(محام)، ومبارك بودرقة (محام)، ومحمد بنيحيى(إطار صحفي)، والحسين المانوزي (تقني صيانة الطائرات)، ومحمد آيت قدور (مهندس دولة في التجهيز)، ومحمد الاخصاصي(أستاذ جامعي)، ومحمد التوزاني (ملازم مشاة).

-ظلت القيادة العامة باستمرار تدير دفة الصراع من الخارج عكس العديد من حركات التحرر الوطني المعروفة، متأثرة بتجربتها السابقة على عهد الاحتلال عندما كانت موزعة بين تطوان وإيفني ومدريد وطنجة، وهو أمر ساهم كثيرا في حدوث الانتكاسات المتعاقبة والمعروفة في صفوف هذا التنظيم. فمن المتعارف عليه أن القيادة وسط معمعان النضال هو الشرط الأول

لنجاح أية حركة ثورية، في حين أن تدبير النضال من وراء الحدود (التيلي كوماند)سياسة لا تقود سوى إلى الكوارث.

- باستثناء كل من محمد بنونة وإبراهيم التزنيتي، فإن باقي أعضاء المجموعات القتالية في الأطلس المتوسط والمغرب الشرقي ليس لهم تكوين فكري كاف يمكنهم من مباشرة التعبئة السياسية لسكان المناطق التي يتواجدون بها، لا سيما وأن هؤلاء يعانون من نسبة مرتفعة من ظاهرة الأمية، ويفتقدون الأشكال التنظيمية السياسية والنقابية والتربوية المعروفة في المدن. وهذا أدى إلى تغييب العنصر السياسي والأيديولوجي لفائدة العنصر العسكري المحض، وساهم بشكل مأساوي في وصول الأمور إلى الطريق المسدود.

وبهذا الصدد، قامت بعض العناصر القيادية المتقدمة والمثقفة في قيادة التنظيم السري سواء في الجزائر أو ليبيا أو فرنسا، بترويج ادعاءات خاطئة بين صفوف من سيدخل إلى المغرب حاملا السلاح، مفادها أن الجو العام في المغرب مهيأ للثورة، وأن مجرد تفجير بعض العبوات الناسفة هنا وهناك كفيل بإشعال كامل الوضع. والغريب أن لا أحد من هؤلاء القادة المثقفين (المحرضين) التحق بالمسلحين بعد 3 مارس 1973، وبالعكس، انقلبت طروحاتهم النظرية رأسا على عقب بعد الانتكاسة، باحثين عبثا عن تحميل المسؤولية لهذا القائد أو ذاك..إلخ. وجزء من هؤلاء (المحرضين) عادوا إلى المغرب بعد إعلان العفو العام مع بداية الثمانينات، لترتب أوضاعهم الإدارية والمهنية بمفعول رجعي كما لو أن شيئا لم يحدث في الماضي.

الهيكل العام للتنظيم السري قبل تفكيكه (فبراير- مارس1973)

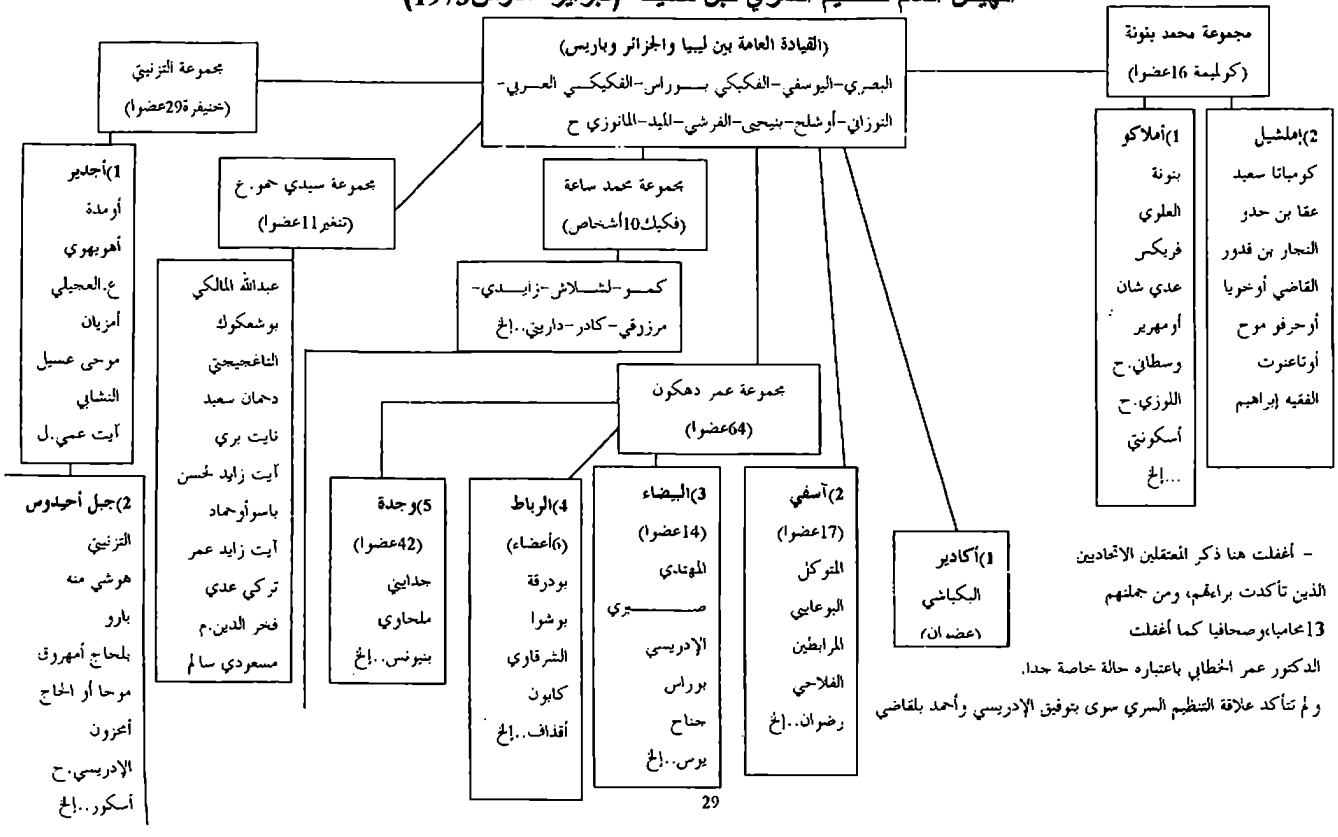

- أغفلت هنا ذكر المعتقلين الاتحاديين الذين تأكدت براءتهم، ومن جملتهم 13محاميا،وصحافيا كما أغفلت الدكتور عمر الخطابي باعتباره حالة خاصة جدا.

و لم تتأكد علاقة التنظيم السري سوى بتوفيق الإدريسي وأحمد بلقاضي

الهيكل العام للتنظيم السري قبل تفكيكه(1969-1970)

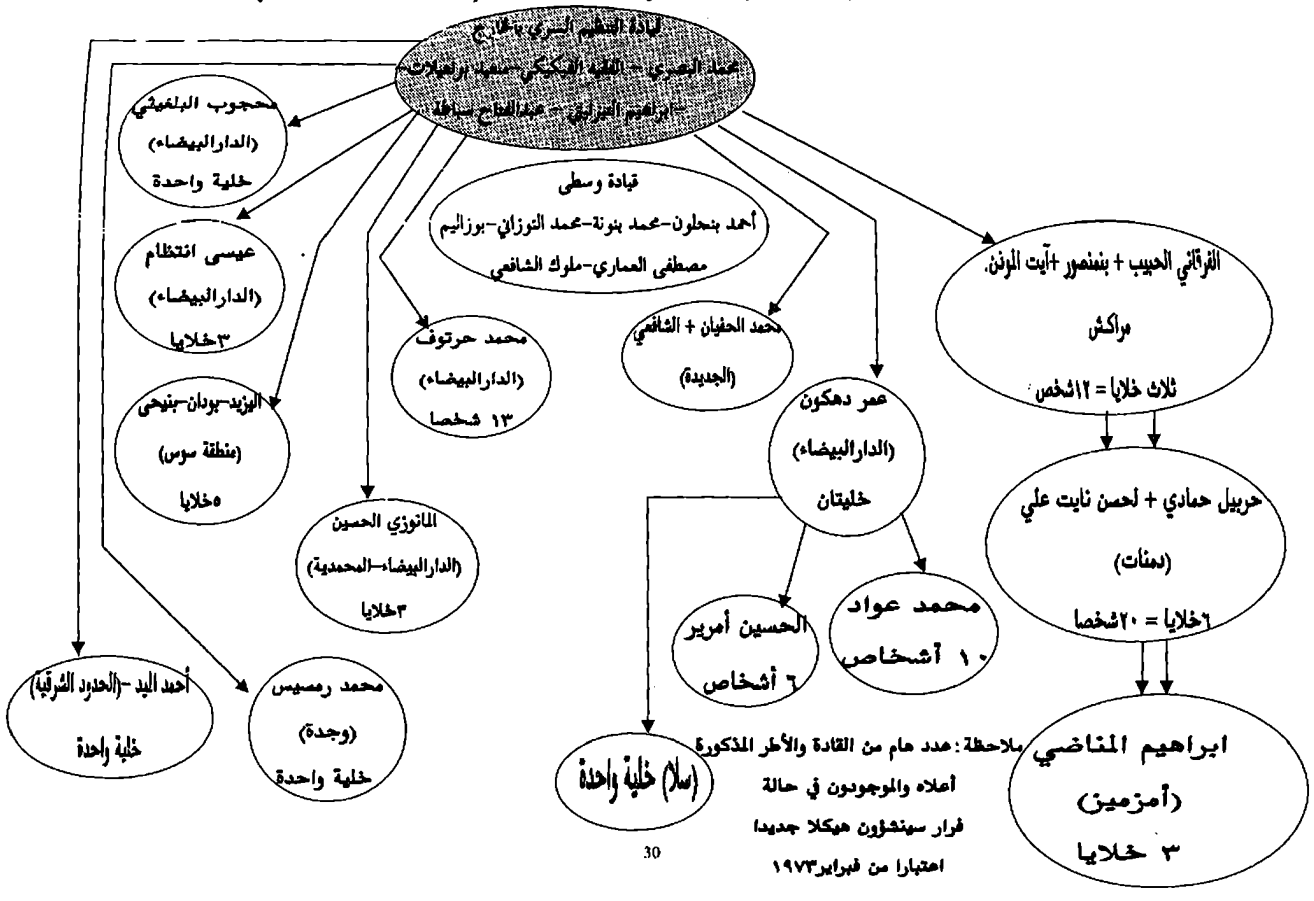

ملاحظة: هدد هام من القادة والأطر المذكورة أعلاه والموجودون في حالة فرار سينشؤون هيكلا جديدا اعتبارا من فبراير١٩٧٣

نموذج عن الهيكل التنظيمي المماثل (على سبيل المقارنة)للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش) إبان محاكمة 1971

ملاحظـــة: لم يسبق بتقديري أن تم نشر هذا الهيكل التنظيمي،فقد كنا نزاول العمل ضمنه ولا نكتبه،ونعرف محطاته ورموزها..ولكن التقادم في هذه الحالة(أكثرمن ثلاثين سنة)يشفع لنا في المبادرة إلى النشر،لاسيما وأن الكثير من رموز هذا الهيكل إما استشهدوا أو أعدموا من طرف الجبهة أو تركوا العمل الفدائي بصفة كلية .

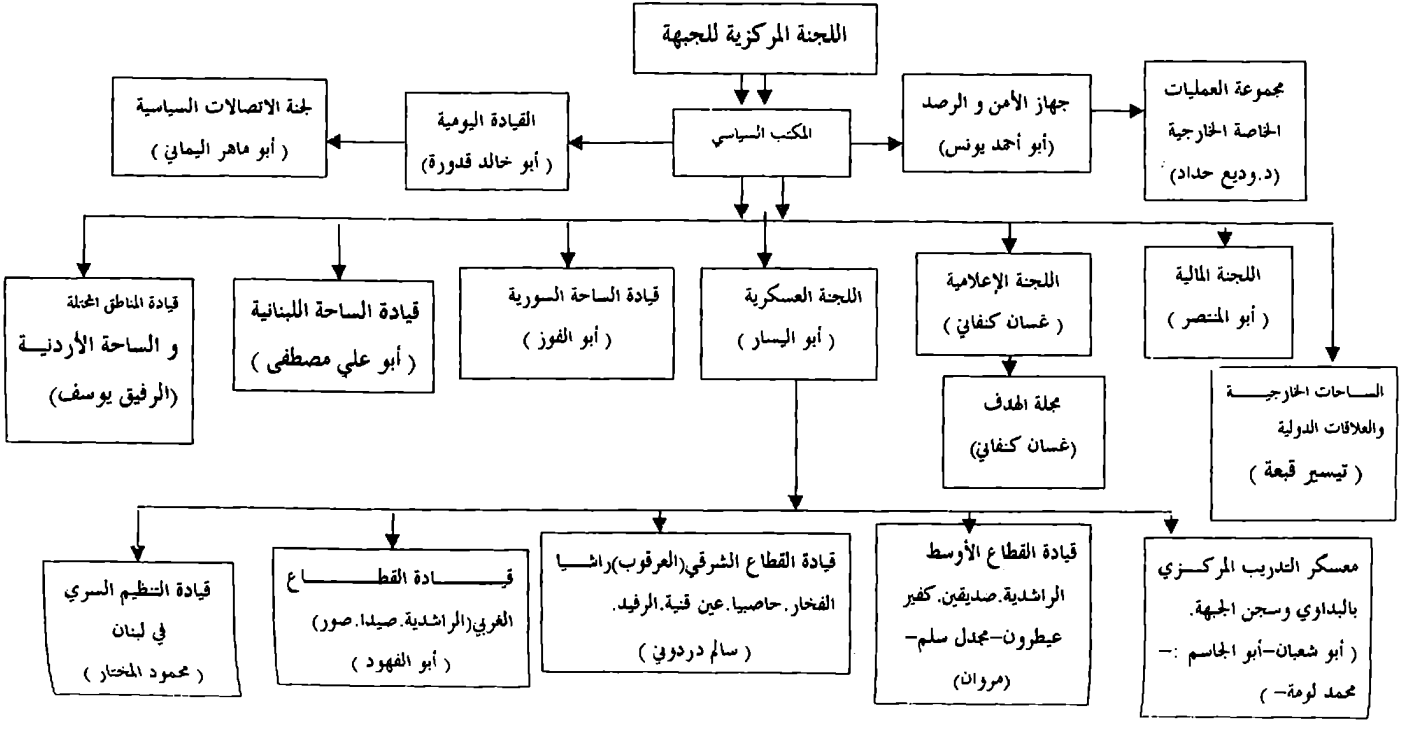

الـفصل الثاني

المحاكمة

المحاكمة

شرعت المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية في النظر في قضية الأحداث المسلحة(1)التي عرفتها منطقة خنيفرة ومولاي بوعزة وأملاكو ومدن الرباط والدار البيضاء والناضور ووجدة، وذلك اعتبارا من صباح يوم25 يونيو 1973بمدينة القنيطرة. وقد تشكلت هيئة المحكمة وفق ما يلي :

- السيد محمد اللعبي - رئيسا .
- السيد الرائد محمد الراشدي - قاضيا .
- السيد النقيب محمد الخروبي - قاضيا .
- السيد المساعد الأول بن رزقي ميلود الطيبي - قاضيا .
- السيد محمد عزيز الكردودي - وكيل الملك
- السيد أبو النعائم - كاتب الجلسة .

وفي البداية، شرعت هيئة المحكمة في التعرف على المتهمين الماثلين أمامها في حالة اعتقال، وذلك طيلة الصباح، وجزء من المساء .

وأثناء هذه الإجراءات، تدخل الأستاذ المعطي بوعبيد ليخبر المحكمة بأن هناك محاميين جزائريين حضرا للمشاركة في الدفاع عن المتهمين في إطار الاتفاقية الثنائية بين المغرب والجزائر، والتي تسمح للمحامين أن يدافعوا عن المتهمين في كلا البلدين، أمام العدالة المغربية والجزائرية على أن يحصلوا على إذن من وزير العدل .

وأوضح الأستاذ المعطي بوعبيد بأن المحامين الجزائريين طلبا الإذن ولكنهما لم يتوصلا به وهما يوجدان خارج القاعة، وطلب من رئيس المحكمة بصفته الساهر على نظام الجلسة التي هي علنية، وليست سرية أن يسمح لهما بالدخول إلى القاعة كملاحظين. فأعطيت الكلمة

(1)- قضية جنائية رقم 1748/8754 ع.ع -النيابة العامة- المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية بالقنيطرة .

للنيابة العامة، والتي أفادت بأنها لا ترى مانعا من التحاق المحاميين الجزائريين بالقاعة بصفتهما الشخصية وبدون بذلة..

وبالفعل أذنت المحكمة بحضورهما، إلا أنهما لم يتمكنا من الدخول إلى قاعة الجلسات لأسباب غير معروفة(1) ، مع الإشارة إلى أن المحكمة كانت مغلقة، أي بحضور المحامين وبعض الصحافيين والشرطة والدرك فقط ومنع الحضور حتى على عائلات المتهمين.

ثم أعطيت الكلمة للسيد عزيز الكردودي ،وكيل جلالة الملك لتلاوة قرار الإحالة على المحكمة العسكرية، والذي يقسم المتهمين إلى ثلاث مجموعات؛ وفق ما يلي :

المجموعة الأولى، من المتهم الأول وما بعده إلى غاية الرابع والثلاثين بإدخال الغاية، ومن الثامن والأربعين إلى المائة واثني عشر بإدخال الغاية، ومن المائة والعشرين إلى المائة والسبعة والخمسين بإدخال الغاية، متهمون بارتكاب جناية المس بسلامة الدولة الداخلية، المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفقرة الأولى من الفصل 201، من القانون الجنائي المغربي، والمساهمة في نفس الجناية.

المجموعة الثانية، من الخامس والثلاثين إلى السابع والأربعين بإدخال الغاية، متهمون بارتكاب جناية الاعتداء الذي يرمي إلى القضاء على النظام لإقامة نظام آخر مكانه، المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الفصلين 169-170 من القانون الجنائي، والمساهمة والمشاركة في نفس الجريمة .

المجموعة الثالثة، من المائة وثلاثة عشر إلى المائة وتسعة عشر، متهمون بارتكاب جناية حيازة السلاح والعتاد بدون قانون، المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الظهير الشريف المؤرخ في 2 شتنبر 1958 .

بعد تلاوة قرار الإحالة ،تناول الكلمة الأستاذ امحمد بوستة، حيث تقدم بدفع شكلي يتعلق بالأستاذ عبد الرحيم بوعبيد، والذي استدعته النيابة العامة كشاهد، مع أنه كان قد تنصب قبل ذلك كمدافع عن عمر بنجلون ومحمد اليازغي. وأوضح الأستاذ بوستة بأن تنصيب

(1)- جريدة العلم المغربية - ص1 - عدد 8398 بتاريخ 26 يونيو 1973 .

الأستاذ بوعبيد كان قد تم بتاريخ 14 يونيو الحالي، كما حصل على الرخصة لزيارة موكليه في المعتقل واطلع على الملف، إلا أنه فوجئ بالاستدعاء يصله يوم20 يونيو ليس بصفته كمحام، وإنما بصفته كشاهد. وأضاف الأستاذ بوستة بأن هذه الحالة تضع إشكالا يتعلق بالضمير وبالمسطرة القانونية؛ ذلك أنه لا يمكن الاستماع إليه كشاهد حول ما علمه سابقا كمدافع ،وطلب في الأخير من النيابة العامة أن تتنازل عن شهادته، كما طلب من رئيس المحكمة أن يستعمل سلطته التقديرية حتى يتمكن الأستاذ بوعبيد من القيام بواجبه كمحام.

وعندما تناول الوكيل العام للملك الكلمة رفض أن يتنازل عن شهادة الأستاذ بوعبيد، وعلل ذلك بأن استجواب بعض المتهمين بعد تنصيبه كمحام وإعطائه الرخصة اقتضى استدعاءه كشاهد. ثم تدخل الأستاذ النقيب المراكشي ليبرز بأن الحالة المطروحة أدت إلى خلق شاهد غير مرتاح لما سيقوله أمام المحكمة، ذلك أنه اتصل بموكليه، وعلم ما علم قبل استدعائه كشاهد .

وبعد أن اختلت المحكمة للتداول في هذا الدفع، عادت لتصدر حكما عارضا يقضي برفض طلب الأستاذ بوستة، واستدعاء الأستاذ بوعبيد كشاهد .

ولقي نفس المصير، الطلب الذي تقدم به كل من الأستاذين عبد الرحمن بنعمرو ومحمد بنسعيد لتأخير النظر في القضية .

كما تقدم الأستاذ النقيب بنعمرو نيابة عمن ينوب عنهم في القضية، وبالنيابة كذلك عن الأساتذة الفاروقي ومشبال وخليل مبارك وبن بركة، بمذكرة كتابية أثار فيها عدم اختصاص المحكمة العسكرية للنظر في هذه القضية، وعدم مشروعية تشكيل المحكمة، ومخالفة مقتضيات الفصل الثالث من قانون 26 يوليوز1971، والفصلين 68 و82 من قانون المسطرة الجنائية، وطلب الحكم بأن تشكيل المحكمة، وانتداب السيد ممثل النيابة العامة، لا يتمشى مع القانون، وأن المحكمة العسكرية غير مختصة للنظر في التهم الموجهة إلى المنوب عنهم، وأن مسطرة التحقيق التمهيدي المجراة من طرف الشرطة القضائية تعتبر باطلة، وبالتالي إبطال جميع المحاضر المنجزة من طرفها، وإبعادها من الملف .

ومن جهته تقدم الأستاذ عبد العزيز بنزاكور نيابة عن المتهم الجدايني مصطفى بمذكرة جاء فيها أنه تجلى له من محضر الشرطة أن مدة الوضع تحت الحراسة ابتدأت بتاريخ 23

مارس1973، وانتهت بتاريخ 22 ماي1973،بتقديم موكله لدى السيد وكيل الملك لدى المحكمة الابتدائية بالرباط؛ والذي أذن حسب المحضر بالتجديدات المتعلقة بالحراسة المذكورة، وأن الإيداع بالسجن لم يتم إلا بتاريخ 7يونيو1973، ولا يوجد ما يدل على وجود أي تجديد بالنسبة للفترة المتراوحة بين تاريخ 22 مايو1973 وبين تاريخ7 يونيو1973، واستنتج من ذلك أن مدة الوضع تحت الحراسة لم تكن قانونية، وأن جميع التصريحات المنسوبة إلى المتهم، وجميع الإجراءات التي تمت منذ تاريخ23 مارس1973 إلى تاريخ 7 يونيو1973 تعتبر باطلة، ولا أثر لها.

وبعد استماع المحكمة إلى السيد ممثل النيابة العامة، واختلائها للمداولة، أصدرت حكما عارضا برفض جميع الدفوع المثارة من طرف الأستاذين بنعمرو وبنزاكور.

وقد ذكر السيد رئيس المحكمة هيئة الدفاع إلى أن من حقه في إطار سلطته التقديرية أن يمنع ما من شأنه إطالة المناقشات بدون فائدة، مشيرا إلى أن مضمون الفصل العاشر من قانون26 يوليوز1971 ينص على أن الدفوع بعدم مشروعية الإحالة على المحكمة العسكرية أو ببطلان الإجراءات المسطرية التي بوشرت فيما قبل، يجب أن تتقدم بمذكرة كتابية واحدة قبل الشروع في النظر في صلب النازلة، وإلا كانت الدفوع المذكورة غير مقبولة لفوات الأوان.

ومن خلال استنطاقات العناصر الأساسية في هذا التنظيم أمام هيئة المحكمة العسكرية بالقنيطرة نقف على دقائق مهمة في حياة هذا التنظيم وتمويله وتسليحه وأسلوب عمله..إلخ .

ولتحقيق هذه الغاية سنستعرض في ما يلي التصريحات التي تقدم بها أمام هيئة المحكمة كل من:

-عمر دهكون، محمد المهتدي، يوس مصطفى-عمر بنجلون، أحمد بلقاضي، عبد العزيز بناني -الدكتور عمر الخطابي (كحالة خاصة سنتكلم عن خصوصيتها بعد قليل).

التصريحات

كانت وقائع جلسة المحكمة لصباح يوم الخميس 29-06-1973 كما يلي :

1. دهكون عمر : أعزب، لا عمل ولا سكن، ولاسوابق .

- كانت أول سفرة لي إلى الجزائر أواخر 1960 عن طريق ألمانيا. وكانت المرة الثانية في سنة 1965 حيث اتصلت بالشتوكي بنسعيد هناك وهو من المقاومين اللاجئين. وقد حدثني بنسعيد عن الوضعية الداخلية في المغرب من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، وعن أحداث مارس 1965 التي ذهب ضحيتها عدد من الأبرياء طلبة وعمالا وعاطلين. وإثر ذلك عرض علي الانخراط في منظمة سرية للقيام بعمليات ضد بعض الخونة والأيادي الخفية التي تستفيد من الأوضاع وتستغل الفوضى لتهريب الأموال بمساعدة أياد أجنبية وصهيونية. ولما كنت في الجزائر علمت بصدور العفو عن بعض المقاومين اللاجئين في الجزائر. وعند رجوعي إلى المغرب اتصلت بمحمد البصري بعد أن أشار علي بنسعيد بذلك وبلغه عن طريقي تحياته، وكان محل اللقاء الكتابة العامة. فعقد معي موعدا خارج المكتب. وبقيت العلاقة صرفة إلى بداية صيف 1966، لا تتعدى إطار الشبيبة الاتحادية. وكان الهدف هو محاربة الأمية في الطبقة العاملة. وفي 30 يوليوز 1966 كان لي موعد مع محمد البصري على الشاطئ وجرى بيننا الحديث التالي حيث سألني :

ما رأيك في أن شخصا مسؤولا في حكومة بلادك شارك في اغتيال زعيم مغربي ؟

فكرت في الحال وعرفت أن الأمر يتعلق بالمرحوم المهدي بنبركة. وأن الشخص المسؤول هو أوفقير، وأجبته :

إذا كانت هناك حجة ثابتة في الاغتيال فيجب أن تخصص محكمة شعبية لمحاكمة هذا الشخص .

فأعلمني البصري آنذاك أنه سيسافر إلى منطقة ما في المغرب أو الخارج، فأعطيته العنوان في ضريح سلا للإبقاء على الاتصال .

- لما انتهينا من تدريب الزبداني في سوريا قلت للبصري: أن الحكومات العربية تهتم بفتح ملفات للتطوع. ودخلت إلى المغرب وبعدئذ توصلت برسالة ثانية في جوان 1969 تطلب مني ترشيح بعض العناصر للتدريب خارج المغرب. وعن الأموال التي كان يهيئها لي البصري فإن ارتباطي به لم يكن ماديا، وإنما كان ارتباطه عن اقتناع. أما عن وسائل العيش في المغرب فمنذ 1965 كانت أعيش مع محمد عثمان الذي يشتغل في وزارة الدفاع. ومن حين لآخر كنت أتصل بعائلتي في الدار البيضاء. أما المشاركة في الجبهة الفلسطينية فبعد ذهابي في آخر مرة إلى الخارج واختفائي سألت البصري ماذا أفعل في الخارج؟ وقلت له هل من الممكن أن أتطوع وأذهب للجبهة وكان الجواب،ليس من الممكن في ذلك الوقت.

- تلقيت تدريبا عسكريا في الجزائر لمدة 45 يوما، أما الأسلحة فهي مختلفة؛ أسلحة خفيفة وثقيلة، مسدسات فرنسية وصينية والبندقية 36 و49، وعدت أنتظر فتح المجال للتطوع للقتال في فلسطين.

- أقمت في المغرب سنة1969، حيث واضبت على تعلم الفرنسية في البعثة الثقافية الفرنسية، وأخذت شهادة، وبعدها قمت بترشيح مجموعة من العمال والطلبة لتلقي التداريب العسكرية في سورية، وهكذا كل واحد وصل حسب الإمكانيات، باستثناء أنا الذي ذهبت من وجدة إلى فرنسا على نفقة البصري. وفي باريس تم الاتصال بالعناصر المذكورة. وأنا الذي هيئت ترحيلهم إلى دمشق وكان التمويل على البصري. وقد دام التدريب حوالي 45 يوم إلى 50 يوم. والأسلحة كثيرة، رشاشة صينية وروسية، وأسلحة فرنسية، ومدافع من نوع روسي وأسلحة مختلفة .

- حول تتبعي للنشاط الصهيوني في المغرب الواقع أن هذا النشاط يرجع إلى سنة 1963 ذلك أنه في إحدى لقاءاتي مع المهدي بنبركة في الرباط صرح لي بأن المخابرات المركزية الأمريكية والصهيونية تتبع خطاه لأنه قام بدور فعال في الوحدة بين مصر وسوريا، ولم يمر أسبوع على هذا القول حتى قلبت سيارة المهدي في الطريق بين البيضاء والرباط، وكانت لدي معلومات عن مشاركة بعض المسؤولين من الشرطة المغربية .

لما اتصلت به في الخارج علمت منه أنه نظم ندوة في غينيا عن دور الصهاينة في

إفريقيا .هذا الموضوع الذي لم يعطه الرؤساء الأفارقة في ذلك الوقت الأهمية. وصرح لي أثر ذلك أن المخابرات المركزية الأمريكية تهدد حياته. وكان ما كان من اختطاف بنبركة والمحاكمة التي جرت في باريس، وثبت أن الصهاينة و أوفقير قد شاركا في هذا الاختطاف الذي كان في أكتوبر 1965.

وتحدث عن زيارة ناحوم غولدمان رئيس الوكالة اليهودية الدولية والحفلة التي أقامتها القنصلية الأمريكية في البيضاء وحضرتها جماعة من اليهود المغاربة من بينهم دافيد عمار المشهور بأدواره ويهودي صاحب كباريه بأنفا بالبيضاء وجو أوحنا الذي سرق أموال لا سامير وباروك، كل هؤلاء يحسبون على المغرب.

وأثناء إقامتي في باريس اتصلت بالشهيد محمود الهمشري ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في باريس، وحكى لي أن دافيد عمار وأوحنا كانا صحبة مسؤول مغربي في باريس وقد قاما بتوجيه رسالة عن طريق ممثل الصهيونية في فرنسا إلى غولدا مائير طلبا للعفو على الأختين برادلي. وكانت هذه الحقائق تتراءى لي عندما اقترحت على البصري تزويدي بالسلاح لأقوم بعمليات ضد المصالح الصهيونية والأمريكية في المغرب .

- عن هوية محمد بنونة أعرفه كمهندس إلكتروني تخرج من ألمانيا الفدرالية ويقوم بنشاط في الخارج، وشاهدته في الجزائر ولم يتدرب في سوريا .

- عن علاقتي مع علي بوشوا أصرح بأنه كان من الناس الآخرين الذين تعرفت عليهم وكان ذلك في يوليوز 1972، لما كنت مختبئا وكنت أذهب إلى المقابر وأقرأ على الموتى، ففي يوليوز كنت في مقبرة بن مسيك فتعرفت عليه هو وزوجته حين جاء ليترحم على أقاربه. وعرفت أنه من النشيطين في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية .

- عن علاقتي مع مبارك بودرقة أصرح بأنني أعرفه منذ سنة1962 عندما كان رفيقي في مدرسة النهضة بسلا، وعندما قدمت إلى الرباط من وجدة لم أجد إلا بودرقة لأجلس عنده شهرا.

- كنت قد أرسلت رسالة إلى البصري لما علمت بحالة المعتقلين في قضية الفرقاني ومن معه وتدارست الأمر مع بودرقة حول التوصل بمبلغ من البصري لتوزيعه على عائلات المحكوم عليهم في مراكش .

- توصلت من محمد بنونة برسالة تطلب مني التحقق من عناوين كل من دافيد عمار وصاحب ملهى لوتيبLe tube بأنفا (وهما يهوديان مغربيان، باعتبار أن هذا الأخير شارك في اختطاف المهدي بنبركة سنة1965، وبالفعل اقتنعت بالفكرة وقررت اغتيال هذا الشخص لو وجدته.

- أخبرني بودرقة في نونبر 1972 وهو في الخارج بقرب وصول سيارة من بلجيكا محملة بالأسلحة وذلك لاستخدامها ضد الصهاينة المغاربة والمصالح الأمريكية.فهذا الاخبار كان بين 15 و20 نونبر 1972. وبعد 20 أو 25 يوم قال لي بأن السيارة قادمة وأنها ستصل قريبا، وأنه يجب علي أن أعين المكان الذي يمكن أن نفرغ فيه الأسلحة من السيارة .

عندما سلمني شحنة الأسلحة في الرباط كنت مكلفا أنا بإعداد مكان يتم فيه تفريغ ذلك السلاح الموجود بالسيارة. فعلا سيدي الرئيس اغتنمت فرصة تعرفي على بوشوا في يوليوز 1972 للتعرف على الشرقاوي محمد الذي كان يتردد على متجر بوشوا، وبعد ذلك دار بخلدي في وقت من الأوقات نظرا لملاحظتي لأنه إنسان يتوفر على تجربة، وبأنه إنسان حسب اعتقادي واع وعنده معلومات حول جميع المشاكل التي تروج حوله في الرباط. دار بخلدي أن أعرض عليه بعد ذلك بثلاثة أشهر الانخراط في المنظمة التي أنتمي إليها وعقدت معه موعدا في منطقة بالقرب من أكدال، وفعلا عرضت عليه المشروع فكان جوابه أنه يتعذر عليه وهو مسن وله معارف ولا يمكنه. ووصلت معه إلى نهاية أنني هددته لأنني مسلح، وقلت له هاأنذا عرضت عليك اقتراحا ولم تقبله، وأنا أعرف أنك تتصل بأشخاص في الحزب، ومع ناس في النقابة وغيرهم فإذا قلت لأحد على أنني عرضت عليك هذا الموضوع وأنني اقترحت عليك هذا المشروع فإنك معرض بالنسبة لي. وأنت تحت تهديدي. هذا ما دار بيني وبين الشرقاوي، وظلت علاقتنا كذلك. وكنت أعرف أن له مرآبا بشارع دكار بالرباط، وعرضت عليه أن يسلم لي الكراج. هنا اتفق معي على أنه تحت تصرفي وسلم لي المفتاح، وقلت له أنني سأصلح السيارة في الليل وكان الوقت رمضان، وكان شرطه أن لا يحضر معي شخص آخر. وكان السلاح عبارة عن رشاشتين ومسدسات وعدد من المتفجرات و22"أصبع"من البلاستيك وما يقرب من 5000رصاصة.هذه هي الأسلحة التي جاءت في السيارة المعنية وكلفت بإخفائها.

- توصلت برسالة من بنونة يخبرني فيها أن أوراضي يعمل مع الشرطة ويبحث عني لقتلي. وقد التقيت أوراضي صدفة، (وأنا بزي نسوي) مع البوليس في محطة القطار بالبيضاء، ومنذ ذلك الحين تعقبته حتى عرفت منزله، ورأيته مرة يخرج من بيته رفقة زوجته وأولاده، وكنت إذ ذاك رفقة بودرقة وأثر في المنظر فعدلت عن إطلاق الرصاص عليه(1). وما هي إلا لحظة حتى أتاه إنسان بسيارة فركب معه ،ولما وصلا إلى القنطرة مع الضوء الأحمر انعرجا وفجأة، وكنا على بعد 200م توقفت السيارة وفي هذه اللحظة كنت مستعدا لإطلاق الرصاص. واقتربت حتى بقي 15م وصوبت عليه فضربته في رجله اليمنى لأجعله عبرة لمن يعتبر.

- جاء عندي بودرقة في 28 فبراير 1973، بعدما هيأ جميع المواد وقضينا الليل والنهار لصنع القنابل الأربع التي كلفتنا نصف المتفجرات، فاقترحت أنا ثلاث أماكن لوضعها، واقترح بودرقة المكان الرابع في السفارة الأردنية بمناسبة وجود الملك الحسين في المغرب، ودار أمريكا، وفي الرباط وضعت قنبلة بالمكتبة الأمريكية ووضع بودرقة الأخرى تحت خشبة مسرح محمد الخامس، وكنت غير متفق معه لوجود أناس مختلطون هناك .

- تبلغت بأن الشرطة تبحث عني في 19 مارس 1973 حيث كنت من حين لآخر اتصل بمصطفى يوس، وفي الإثنين قال لي المهتدي وكان في حالة عصبية أن الشرطة بحثت عنه في المنزل.

وكان أول احتياط أن أعطيت ليوس مصطفى المفتاح وطلبت منه أن يحول(كيسين من السلاح).

(وتركزت الأسئلة في الأخير حول المحجوزات من وثائق وأسلحة وغيرها. وقد تعرف عمر دهكون على بعضها. وقد دام استنطاقه طيلة اليوم الرابع من المحاكمة) وطرح الأستاذ النقيب عبد الرحمن بنعمرو سؤالا عن أنواع التعذيب التي نالت المتهم عمر دهكون لدى الشرطة، فأجاب :

(1)- نفى لي بودرقة هذه الواقعة، وأن الذي كان يسوق به هو مصطفى جداييني. ومن الواضح أن عمر دهكون لا يريد إثقال ذمة جداييني المعتقل معه فرمى بتهمة المشاركة على شخص فار -وهذا طبيعي في مثل هذه المواقف.إلا أن الشرطي السري المرافق لمحمد أوراضي يؤكد من جهته بأن الأمر يتعلق بمبارك بودرقة دون سواه والذي يعرفه جيدا.

- " لقد اعتقلت يوم 22مارس1973، وسقت معصوب العينين ومقيدا في سيارة خاصة وذلك إلى منزل لا أعرفه، حيث بدأ العذاب الأليم الذي لا يرتكز على أي قانون، فقد علقت وخنقت بمادة (جافيل). وقد فوجئت بأن الشخص الذي كان يشرف على تعذيبي هو الكولونيل الدليمي ."

2. محمد المهتدي:

وكان المتهم الثاني في هذه القضية هو محمد المهتدي بن بوشعيب، وفي ما يلي ملخص لجلسة استجوابه أمام المحكمة.(1)

في البداية صرح محمد المهتدي -بناء على أسئلة الرئيس- بأنه تعرف على عمر دهكون سنة 1966في الكتابة العامة للاتحاد الوطني، وأنه كان يعلم بمجموعة من المغاربة كانت تتدرب على السلاح في الخارج، ولكنه لم يكن يعرف الهدف، وأن عمر دهكون أرسله إلى باريس بناء على طلب محمد البصري، وأعطاه 850 درهما كمصاريف للسفر مع رسالة إلى البصري لا يعلم فحواها، ولما ذكره الرئيس بما جاء في محضر الشرطة من أنه كان يعلم بأن بها معلومات عن تحركات القوات المسلحة المغربية بناحية مراكش، فأجاب بأنه لم يطلع على الرسالة، وصرح أيضا أنه وصل إلى باريس يوم4 مارس 1969 في السادسة صباحا على أساس أن يتصل بشخص يدعى كمال، ولكنه لم يتمكن من الاتصال به، وعندما كان في الانتظار تقدم إليه شخص وقدم له رقما هاتفيا ووعده بمساعدته، وحين اتصل بهذا الأخير هاتفيا نظم له لقاء مع شخص مغربي يدعى علال، الذي توجه معه إلى سفارة المغرب بفرنسا، حيث حضر حفلة عيد العرش تناول فيها طعام العشاء، وبعد إقامة ثلاثة أيام في أحد الفنادق، اتصل بشخص في نادي الطلبة-يدعى يدر-الذي، أعطاه معلومات عن كيفية الاتصال بالبصري. حيث أخذ-الميترو- إلى ساحة السلام في باريس وتوجه إلى زنقة سان دومنيك. حيث وجد البصري هناك، وسلمه الرسالة. ثم سأله البصري فيما إذا كان مستعدا للتوجه إلى سوريا مع المتطوعين المغاربة، وكان جوابه بالإيجاب. وفعلا توجه إلى سوريا رفقة شخص يدعى العماري

(1)-لم يستطع مصالح الأمن الوطني معرفة علاقة محمد المهتدي بالتنظيم السري بين سنوات1969- 1973 ، إلا بعد اعتقاله، وكان قد سبق له تلقى دورة عسكرية في الرباط تحت الاسم الحركي -سمير في صيف1969.

بتاريخ14 مارس1969 على متن طائرة أدى ثمن تذكرتها البصري، وأضاف بأنه ظل في دمشق خمسة أيام اتصل به على إثرها شخص (يدعىالفكيكي) وشخص آخر يدعى(صالح)، الذي صاحبه إلى القيادة العليا للجيش السوري(1)، التي وجهته إلى مركز التدريب يسمى الزبداني قرب دمشق، حيث هناك مجموعة من المتدربين من مختلف الدول العربية ومن بينهم عشرة مغاربة قال عنهم أنهم لا يعرف ...إلا أسماءهم المستعارة، وكان الهدف هو التطوع إلى جانب الفدائيين الفلسطينيين، وأضاف بأنه قضى هناك حوالي شهر تقريبا من 14 مارس إلى22 أبريل1969 تدرب أثناءها على عدة أنواع من الأسلحة على يد عسكريين عرب، وأنه يحمل اسما مستعارا هو سمير. وصرح أن عدد المغاربة في المركز تزايد فأصبح 30 متدربا.

وجوابا على مجموعة من الأسئلة التي ألقاها الرئيس قال بأنه رجع إلى المغرب بتاريخ 4 ماي 1969 حيث اتصل بعمر دهكون وأخبره بتفاصيل مهمته في سوريا، وأنكر ما جاء في محضر الشرطة من أن دهكون صرح له بأن الثورة في المغرب قد هيئت. أما عن عودته إلى المغرب، فأكد أنه علم بوفاة والده عن طريق البصري، وأنه كان يفضل البقاء في الخارج للبحث عن العمل. وحول سؤال عن العلاقة بين التكوين العسكري ومستقبله المادي أجاب بأنه استعمل سفره إلى باريس ثم سوريا كوسيلة للخروج من المغرب وتأمين تعويضات السفر، ومن أجل ذلك تحمل التدريب وأنه لم يكن له أي غرض في التعاون مع المجموعة. وأضاف أنه قبل اقتراح البصري بالتوجه إلى الجزائر خوفا منه .

وصرح من جهة أخرى أنه رجع إلى باريس حيث عمل في مصنع لتركيب السيارات، وعاد إلى المغرب بعد وفاة والده وللسهر على مصالح أبناء أخته التي توفى زوجها في حادثة. وجوابا عن سؤال قال بأنه اجتمع فعلا بعمر دهكون والمتوكل ورزقي في المقبرة الأوروبية بالبيضاء باعتبارهم رفقاء في الحزب، ونفى ما جاء في محضر الشرطة من أن دهكون قدم له هؤلاء الأشخاص باعتبارهم ينتمون إلى نفس المنظمة وأنهم على استعداد للعمل في الوقت المناسب، وأضاف بأن اجتماعهم في المقبرة يرجع إلى تستر دهكون المتابع من طرف العدالة، ثم اعترف بأنه تم الاتفاق على كراء منزل لعقد اللقاءات فيه .

(1)- لم يكن معسكر الزبداني تابعا للقيادة العليا للجيش، لقد كان تابعا لمنظمة الصاعقة الموجود مقرها آنذاك بساحة الحجاز في دمشق، ومن هناك يؤخذ المتطوعون نحو الزبداني.

وقال أن دهكون كان يصرح في عدة لقاءات بوجوب مراقبة بعض الأشخاص. غير أنه- أي المتهم- كان لا يعرف ما إذا كان الهدف هو القضاء عليهم أم لا، لأنه كان لا يستطيع التساؤل وينفذ طلباته بدون شعور ،وأشار إلى أنه كان يعرف أن عمر متابع من طرف العدالة. وعلل استمراره في العمل معه بأنه كان يشعر بالخطر ولا يدري ما يفعل. وقال أنه تبعا لتعليمات دهكون قام بالبحث في الدار البيضاء عن أمكنة لوضع وتفجير القنابل، وفعلا اقترح عليه وضعها في عمارة المطابع المتحدة والخزانة الأمريكية، ثم كلفه البصري بتنفيذ العملية إلا أنهما لم يتمكنا من ذلك مع الإشارة إلى أنه لم يكن في نيتهما التنفيذ .

وحول المنزل الذي اكتراه باسمه لفائدة المجموعة قال بأنه لم يكن يعلم الأهداف خلافا لما جاء في محضر الشرطة من أنه أعد لاستقبال القادمين من الخارج والاحتماء به. وعن تاريخ اتصاله الثاني بالبصري صرح بأنه كان في ديسمبر 1971 بطلب من عمر، وهي الفترة التي وجد فيها العمل، وأضاف بأن دهكون كلفه بإيصال تقرير إلى البصري عن أحوال خلية الدار البيضاء. وهناك قدمه البصري إلى شخص يدعى الميد الذي تسلم من البصري مبلغا ماليا علم أنه مخصص لمساعدة عائلات المعتقلين في المغرب .

وصرح المتهم أنه رجع إلى المغرب في 31 ديسمبر1971 حيث طلب منه دهكون أن يتوجه إلى الرباط مع يوس مصطفى، وهناك التقى بطالب اسمه بوعلام. وأقام في بيته لمدة 8 أيام، وكانت المهمة هي التعرف على الرباط ونواحيها. وعن سؤال نفي المتهم أن يكون قد أشار على دهكون بالهجوم على محاسب في أحد البنوك، وأخذ الأموال التي بحوزته، كما نفي أن يكونوا قد قاموا بالمحاولة..وأقر المتهم بأن دهكون سلمه مسدسا ولكن بهدف وضعه في المنزل. كما صرح بأن مصطفى يوس أخبره بوصول سيارة مشحونة بالأسلحة إلى الرباط في شهر نوفمبر1972 .

وحكى للمحكمة أن دهكون أخبره بنيته لتصفية أوراضي لأن هذا الأخير يبحث عنه لتصفيته، وكان ذلك في أواخر سنة1972، وأضاف أن دهكون بعدما نفذ قوله وحكى له الكيفية التي تم بها التنفيذ قدر بحكم تجربته أن أوراضي لم يمت. وحول معرفة المتهم بالمحامي بلقاضي قال أنه كان يزوره باعتباره مكلفا برعاية مصالح أبناء الحوادث بمناسبة ورودها في جريدة

(الرأي) التي كان يحملها معه، كما صرح بأنه في إحدى الزيارات بتاريخ 6مارس1973 أطلع المحامي المذكور على وضع القنابل في عدة أماكن، كما أسر إليه إمكانية عدم تفجرها. وقال أنه فعلا كان يشارك في تركيب القنابل، إلا أنه كان متيقنا من بطلان مفعولها باعتبار أن المفرقعات لا تتفجر إلا بقوة 12 فولت، في حين أن القوة التي زودت بها لم تتعد 4 فولت ونصف(1) .

وأضاف بأن الهدف كان في البداية يرمي إلى وضعها في مقر الجمعية اليهودية، وفي دار أمريكا، إلا أنه تم العدول عن الفكرة الأولى نظرا لوجود عدد من المارة أمام مقر الجمعية اليهودية. فوضعت بذلك تحت سيارة تابعة للسفارة الأمريكية، وكان معه أثناء التنفيذ مصطفى يوس. وكان ذلك في الوقت الذي توجه فيه دهكون إلى الرباط بقنبلتين والذي أخبره فيما بعد بأنه وضع أحدها بودرقة بمسرح محمد الخامس .

وأقر المتهم بأن دهكون أخبره بمحاولة لقتل يهودي يشتغل في محطة للوقود قصد الاستيلاء على الأموال التي كان يحملها عادة إلى البنك. وأجاب عن سؤال بأن إبراهيم وبن بوشعيب أخبراه ببحث الشرطة عنه. فقام بناء على تعليمات من دهكون بإخلاء المنزل الموضوع باسمه من السلاح حتى لا يعثر عليه، أثناء تفتيشه من طرف الشرطة .

وبطلب من وكيل الملك عرضت على المتهم عدة وثائق حجزت في منزله ومن بينها كتاب بعنوان (مؤامرة ضد الطلبة المغاربة)، وفيلم معه36 صورة تحتوي على بعض الإدارات وقناطر ومركز

الدرك في مدينة وجدة. كما عرض على المتهم جواز سفره ومنشور داخلي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية وتواصيل كراء المنزل .

3. يوس مصطفى:

وبعد استنطاق كل من عمر دهكون ومحمد المهتدي باعتبارهما المتهمين رقم 1و2 بالتتابع في هذه القضية، انتقلت هيئة المحكمة لاستنطاق المتهم الثالث في هذه القضية: يوس مصطفى .

وقد قام الرئيس في بداية الجلسة بتذكير المتهم يوس مصطفى بأنه متهم بالمس بأمن

(1)-ليس ضروريا توفر تيار 12فولط لإحداث التفجير،فالأمر يتوقف على نوعية المتفجرات ودرجة تخزينها،كما يتوقف على طبيعة الطقس، وعوامل تقنية أخرى (المؤلف).

الدولة الداخلي، وصرح المتهم جوابا على أسئلة الرئيس أنه تعرف على عمر دهكون في إطار الشبيبة الاتحادية سنة1966، وليس قبل ذلك. وفي سنة1970 التقى به بدار المغرب في فرنسا وكان يعلم أنه محكوم عليه بالسجن في محاكمة مراكش بعشرين سنة سجنا، وأضاف قائلا :"بعد رجوعي من فرنسا إلى المغرب في أكتوبر1971 وجدته هنا وأخبرني أنه ينتمي إلى منظمة لم يفسر لي أوضاعها ولم يكن لي علم بهذه المنظمة قبل ذلك، أما ما جاء في محضر الشرطة فليس صحيحا لأنني وقعت عليه معصوب العينين دون معرفة ما يحتوي عليه."

وعن سؤال أجاب بأن دهكون لم يراسله من باريس قصد الالتحاق به في فرنسا، كما صرح بأنه لم ير الميد قط. وقال بأن دهكون عندما التقى به في باريس طلب منه أن يعيره سيارته ففعل دون أن يعلم غرضه بها، كما أن دهكون لم يخبره بعزمه على إحداث جيوب بها لإخفاء السلاح .

وعن سؤال أجاب بأنه لم يتوجه إلى أحفير وليست له أي علاقة بنقل السلاح، كما أن دهكون لم يكلفه بصنع أية قنابل أو أعلمه بوجودها. وأضاف أنه لا يعرف أي شخص باسم أحمد صبري .

ثم توجه الرئيس إلى المتهم يوس مصطفى وسأله عن أسلحة وجدت بغرفة نومه فأنكر وجودها، فأوضح الرئيس أن هذه الأسلحة أثبتت في محضر معاينة ومعنى الإنكار أن المتهم يدعي الزور، وشرع الرئيس في قراءة محضر الشرطة الذي جاء فيه :

"توجهنا إلى منزل يوس مصطفى وبمحضره أطلعناه على صفتنا وأذن لنا بالدخول، وشرعنا في التفتيش الذي أسفر عن العثور في غرفة نومه على مسدسين أوتوماتكيين، و3 أمشاط من الذخيرة (200غرام) و115 رصاصة وبذلة عسكرية وجواز سفر. وبعد استنطاق المتهم قال، أن الأسلحة والذخيرة والمتفجرات التي حجزتم عندي سلمني إياها عمر دهكون وهي معدة لتستعمل في إطار المنظمة التي نحن أعضاء فيها .أما البذلة فقد أعطاها لي البوراسي ".

إلا أن المتهم مصطفى أنكر ذلك أمام المحكمة وقال بأنه لم يحضر تفتيش منزله .

وسأله الرئيس : قلت عند وكيل الملك "أعترف أني صاحبت دهكون إلى سلا وأخبرني أنه ينوي قتل أوراضي " .

ج : لقد كنت في حالة نفسية غير عادية، كما أن الشرطة هددتني بالعودة إلى التعذيب إذا لم أصرح لوكيل الملك بما يطابق محضر الشرطة .

وهنا طرح وكيل الملك سؤالا على المتهم دهكون حول ضغط القنابل الموضوعة، فأجاب بأن قنبلتي الرباط وضع فيهما بودرقة 9.5 فولت، بينما كان في قنبلتي البيضاء 4.5 فولت. وبذلك يرجع عدم انفجار القنابل إلى ضعف الضغط الكهربائي .

وعن سؤال من الأستاذ بلحسن محامي يوس مصطفى أجاب عمر دهكون أن دور مصطفى كان محددا وأن عمله الرئيسي الذي قام به هو تحويل الأسلحة من المنزل .

4. الأستاذ عمر بنجلون:

وإلى جانب المجموعات المسلحة التي وجدت بحوزتها أسلحة ووثائق وتجهيزات عسكرية مختلفة، كانت هناك مجموعة من القيادات الشابة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية نشطت خلال الشهور الأخيرة في اتجاه إعادة تنظيم خلايا الحزب وكتاباته الإقليمية وفروعه، مثل السادة عمر

بنجلون- أحمد بلقاضي- محمد اليازغي - مصطفى القرشاوي - محمد الحلوي - عبد العزيز بناني - وغيرهم.

وفي ما يلي أهم وقائع استجواب الأستاذ عمر بنجلون .

س : بن القاضي في تصريحه قال أنك بعد30يوليوز اتصلت به مرتين، وكنت تحاول معرفة فيما إذا كانت الخلايا السرية قد أسست أم لا وذلك لتنسيق هذه الخلايا. وصرحت بأنك ضد أعمال البصري والعنف. ولماذا أعطيت لابن القاضي محاضر بعض المتهمين في محاكمة مراكش ؟

ج : أقسم بالله العظيم للمحكمة على أنه كلام مفتعل على ابن القاضي. فأين هي الخلايا التي كونتها أنا أو ابن القاضي أو مجموعة البيضاء ؟وما خلق خلايا وهمية لابن القاضي إلا لخلق قرينة ضدي. وهنا التمس عمر بنجلون أن يقرأ جناب الرئيس الجواب الذي صرح به في حضور بن القاضي خلال المقابلة التي حصلت بينهما عند الشرطة، وذلك كما قال عمر بنجلون ليكون القضاة الحاضرون عن بينة من الأمر .

تلا الرئيس الجواب :" لم يحدث أبدا أن كان بيني وبينك موضوع للمذاكرة فيما يتعلق بالخلايا السرية الموازية للخلايا الاتحادية لأنه ليس بيني وبين هذا النوع من النشاط أي اتصال"

وسبق أن قلت أن هذه الاستنتاجات عملية موجهة ضدي بدرجة ثانوية وضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بالدرجة الأولى .

وسيطرح سؤال : لماذا يفرض على ابن القاضي أن يكذب ؟

فأجيب : أنه الشخص الوحيد الذي يتحمل أدنى مسؤولية وله صلة مهنية مع شخص آخر يعرف بأنه يقوم بأفعال العنف. وأعتقد أنهم لم يكن لهم أن يمروا إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية إلا عن طريق بن القاضي، ويقصدون عمر ومجموعته التي تشتغل بالدار البيضاء .

وهذا الاجتماع الذي حضره الإخوان مفروض على أن أخبر به بن القاضي لأني أنا شخصيا حضرت الاجتماع لحل بعض المشاكل التي كانت تعيق البعض من أداء مهمته على أحسن ما يرام بسبب بعد سكناه عن المنطقة التي يعمل فيها، وذلك بتعديل وتوزيع المهام، وأنا أتحمل مسؤوليتهم الحزبية فيما إذا أعتبر نشاطهم هذا نشاط سري. وبالنسبة للقطاع العمالي فمنذ القديم وأنا أشتغل في تنظيم هذا القطاع تنظيما سياسيا، فكونت عدة خلايا، ثم تحملت أنا مسؤوليات أخرى، وبحكم تجربة بن القاضي في الميدان العمالي تحمل مسؤولية لجنة تنسيق الخلايا العمالية، وفي هذا الشأن يمكن أنني سألته أربع أو خمس مرات، ففرض عليه عند الشرطة أن تتحول الخلايا العمالية إلى خلايا سرية .

وفيما يتعلق بأن البصري طلب مني الاستنكار في المرحلة الأولى. ثم بعد التعذيب في الأرض والبحر. وقع خلط حول سؤال كون الفقيه عضو في هيئة مسؤولة، وبقي شكليا، فوضع سؤال لماذا بقي، وكان الجواب أنه سيعقد مؤتمر ويبت في الأمر. ثم سئلت عن الاتحاد الوطني في الداخل والأعمال المسؤول عنها هي التي تقع في الداخل .

بقي الاستنكار. أن الاستنكار لا يمكن أن يكون مجردا وهو يضع مشكلة تقييم العمل، وخصوصا وأن الأمر يتعلق بجريمة سياسية .ولإعطاء رأى حول الجريمة السياسية، لابد من التعرض إلى بحث الدوافع والأسباب والمبررات. وأن ذلك سوف يؤدي إلى الدخول في

حلقة مفرغة من النقاش. فأنت تقول لي أستنكر، وأنا أقول أن ذلك لا يمكن وضعه منفصلا عن إعطاء حكم تقييمي. ولكن مع ذلك فأنا لست متفقا مع العنف. ولو كنت مقتنعا به لاستعملته متحملا نتائج عملي. ولكنني مؤمن أن العمل الجماهيري وحده هو الذي سوف يحقق تحرير البلاد وبناء الاشتراكية .

في هذه اللحظة علق الرئيس : " فهمت أنك مضطهد من الشرطة من أجل نشاطك السياسي" ؟

ثم تحدث عمر بنجلون عن مراحل تعذيبه قائلا: اعتقلت يوم 9 مارس، وفي نفس اليوم أذيع بلاغ حكومي حول حوادث خنيفرة، وجرى لي استنطاق سياسي، نقلت بعده إلى الرباط يوم 22 مارس، فوجهت إلى عناية من نوع خاص، وأعطوني حقنة خاصة تجعلني أتكلم وأنا مخدر، وعلقت وعذبت لمدة 14 ساعة في يوم واحد. وسئلت عن منظمة سرية. إنني أكثر الناس تعرضا للمراقبة وحركاتي كلها معدودة فكيف يمكن لي أن أقوم بنشاط سري ؟

س : هل تظن أن أي شخص يريد العمل بالعنف أو يقوم بمشاغبة فكرية هو ضد النظام ؟

ج : إذا كان نشاطه يهدف إلى المس بالنظام الملكي أستنكره .

وتدخل الأستاذ محمد بوستة : من خلال تطور الأسئلة والأجوبة، فقال اكتشفنا لأول مرة بعض جوانب التهمة الموجهة للأستاذ بنجلون وقد فهمتها من وكيل جلالة الملك .

ثم سأل الأستاذ بوستة عن المجابهات التي حضرها .

فقال المتهم : تمت مقابلة مع البوراسي في شأن القائمة التي حملها معه من فرنسا، والتي ذكر فيها اسمي. ومقابلة أخرى مع سهيل إدريس؛ الذي كان يحضر اجتماعات الحزب في خنيفرة، وحضر اجتماعا ضم الأطر التي ستتكلف بالتنظيم الحزبي للفلاحين لتعمل في أفق المؤتمر الذي سيكون، ثم تبحث مقياس العمل هناك. هذا الاجتماع قيل عنه بأنه اجتماع لعقد مؤتمر لقيام الفلاحين بهرق دمائهم في سبيل قلب النظام. وكان سهيل هو الصلة التي اختلقت لتجعل رابطة بيني وبين خنيفرة.

وعن سؤال بوستة حول وقوع التفتيش أجاب عمر بأن الشرطة أخذت جميع المحفوظات الشخصية والحزبية .

سؤال وكيل الملك: الوثيقة فيها اسمك وعنوانك، هل لكم شهرة عند العمال في باري

5. الدكتور عمر الخطابي(1):

ثم توجهت هيئة المحكمة، في وقت لاحق بالأسئلة للمتابع الدكتور عمر الخطابي، حيث كانت أبرز فقرات هذا الاستجواب كما يلي :

س : أسباب تعرفكم على المسمى أمقران وكويرة ؟

ج : تعرفت على كويرة بواسطة زوجته الحامل؛ التي أتت إلى المستشفى وكان معها أمقران، وبقيت معهما 5دقائق عندما حضرا إلى المستشفى لزيارة الزوجة المذكورة. وبعد أربعة أيام التقيت بأمقران وطلب مني مراقبة صحة أخته، ثم جاء بأولاده وعالجتهم. وأجريت جراحة لأحد أبنائه، وهكذا تكونت صداقة .

س : علاقة غير عادية .

ج : بعد حوادث الصخيرات جاء في حالة صحية سيئة، وبعد شهر أصيب بمرض نقل على إثره إلى باريس .

س : عقدت بينك وبينه اجتماعات ودية ؟

ج : لما رجع من باريس حضر مع زوجته إلى منزلي، وحمل إلي تقارير طبية حملها من باريس، ولاحظت أنه أصيب في الكليتين وسيؤدي به المرض في أجل غير بعيد إلى الموت .

---

(1)-الدكتور عمر الخطابي شخصية وطنية مرموقة، له علاقات واسعة مع مختلف الأوساط الاجتماعية، إلا أنه لم ينتسب مطلقا لأية حركة سياسية، وربما ذلك تحت تأثير عمه الأمير عبد الكريم الخطابي الذي لازمه طويلا. والذي كان ينفر من الأحزاب السياسية، بل ويحرض أتباعه لمناوءتها، ويبدو جليا بأن علاقاته مع أمقران وكويرة هي السبب الوحيد لمثوله أمام المحكمة.

تجدر الإشارة إلى أنه كان يزور بانتظام في سجن القنيطرة مجموعة الفرقاني خلال سنتي72-71، وكان يطبيهم بالمجان ويقدم لهم الأدوية والملابس والأغذية من ماله الخاص، وكان يجالسهم في زنازنهم لعدة ساعات. وعندما تم نقل كل من أمقران وكويرة إلى دار المقري من جديد رغم صدور حكم بإعدامهما، جاء من يبلغ الدكتور الخطابي من هيئة الدفاع بأن يتصرف بسرعة، في ضوء اعترافات الضابطين تحت التعذيب بأنه هو القائد الفعلي لحادث16 غشت1972، وأنهما يطلبان منه الصفح والمغفرة جراء هذه الاعترافات..وكان ذلك ليلة إعدامهما رفقة تسعة ضباط آخرين من رفاقهم.

وقد رفض الخطابي مغادرة المغرب حتى لايؤكد هذه الاتهامات ليظل في الانتظار لمدة أسبوعين، قبل اعتقاله وسوقه إلى مركب مديرية مراقبة التراب الوطني في أكدال ثم دار المقري.

وفي البداية، تركزت التحقيقات معه حول الرسائل التي سبق له أن بعث بها إلى الديوان الملكي ونقابة الأطباء في شأن الضرائب الفادحة التي فرضت على مصحته في القنيطرة، إلا أن المحققين عبد المالك الحمياني وعباس الديهيم سرعان ما واجهوه بدوره المزعوم في حادث16 غشت1972، ليرتفع إيقاع التعذيب حتى كاد الرجل يحسب أنه لن يخرج حيا من هناك. وبعد فترة نقلوه إلى درب مولاي الشريف لإنجاز المحاضر النهائية بإشراف عبد المالك الحمياني واليوسفي قدور، قبل تحويله إلى سجن القنيطرة، واستغرقت التحقيقات في شانه الفترة الفاصلة من18/05/1973 إلى 09/06/1973.

س : حسب المحضر أن أمقران كان يحدثك عن الفساد المنتشر، فكنت تشاطره في تأسيس نظام صالح في البلاد ؟

ج : كان يحكي لي مسائل عائلية، وحكى لي أن هناك مشاكل معلقة ليس لها حلول، وكذلك عن الرشوة المنتشرة في المحاكم، وعن اختلاسات الوزراء واستغلال النفوذ، وحديث من هذا القبيل .

س : مارس1972 دخل إلى مصحتك وأخبرك بنوايا أوفقير للقيام بعمل عسكري .

ج : لم يكن شئ من هذا القبيل. والشيء الذي قاله أنه لما تولى القيادة رفع عزيمة الجنود، وعقد النية لمعالجة المشاكل بهذا الأساس، وهذا الأسلوب كان يحكي وأنا شخصيا أبديت بعض التحفظ، نظرا للماضي الثقيل الذي يجره أوفقير وراءه .

س : أخبرت أمقران بزيارتك للقاهرة ؟

ج : كان يأتي ثلاث مرات للعلاج في الأسبوع. وفي هذه المدة أخبرته بعدم الاعتماد على عيادتي، وذلك ليبحث عن طبيب آخر .

س : لما أخبرته لم تكن تنوي أخباره بأنك ستتلاقى مع البصري ؟

ج : لم أكن .

س : رأيت البصري ؟

ج : نعم .

س : في أي وقت ؟

ج : سافرت إلى القاهرة يوم 8أبريل. ونزلت بهيلتون، فالتقيت بأيت قدور الذي فوجئ لما رآني، فأخبرني بأن أحد أعضاء وفد من الوفود التي ستحضر لمؤتمر الجامعة العربية قال بأن البصري سيحضر. وسألني هل سأتصل بالبصري، فأجبته بأنني لا أعتقد نظرا لانشغالي ولقصر المدة وطلب مني رقم الهاتف، وبعد مدة اتصل بي فذهبت معه إلى المنزل الذي يمكث فيه البصري، ولأول مرة التقيت به وكانت المذاكرة عامة .

س : مذاكرة حول ماذا ؟

ج : حول المغرب .

س : قبل السفر أوصاك أمقران بربط الاتصال بينك وبين البصري. فيما إذا اتصلت به ؟

ج : لا ، أمقران كان على وشك الموت .

س : آيت قدور أكد لك أن البصري سيكون في القاهرة ؟

ج : لا ، هو نفسه قيل له بأنه يحتمل .

س : آيت قدور أكد لك أن البصري أخبرك في مذاكرته معك عن تهيئ للقيام بعمل مسلح، هدفه القضاء على النظام، وطلب منك الانخراط ؟

ج : الفقيه ليس و لا أنا صغير فكيف يعقل أن تقول له السلام عليكم فيرد عليك السلام، أنا عندي منظمة سرية وهو لا يعرف أفكاري ولا منهجي ولا أي شيء عني .

س : البصري رأى أمقران ؟

ج : قال لي وأنا على عتبة الباب أنه رآه في باريس وتركه على وشك الموت .

س : أخبرت بأن مذاكرة دارت بين أمقران والبصري حول مشاركة الجيش في المنظمة .

ج : إطلاقا .

س : حسب المحضر أن أمقران طلب منك بإلحاح السفر إلى فرنسا للاتصال بالبصري ؟

ج : لما رجع أمقران كنت أراه بشبح الموت، وكان ينظر إلى صحته ولم يتكلم عن البصري .

س : صرحت تحت الضغط أم لا ؟

ج : قلت أنا أصرح على بياض وطلبوا مني أن أقولها بفمي .

س : إذن صرحت تحت الضغط ؟

ج : نعم تحت الضغط، فكل كلمة انتزعت من لحمي ودمي.

س : التمسماني تعرفه؟

ج : صديقي .

س : أخبرك بوجود منظمة سرية تتكون من العمال المغاربة من أصل ريفي، وأن هدفها قلب النظام .

ج : خيالي، الشيء الذي أخبرني به يتعلق بعاملين شكيا إليه النهب والابتزاز من طرف السلطة .

س : سلمت مبلغا ماليا للتمسماني ليوجهه إلى زوجة أمقران ؟

ج : حقيقة، 2000درهم لأبناء أمقران من باب الإنسانية(1) .

س : ماذا تعرف عن البصري قبل السفر إلى القاهرة في 1972 ؟

ج : كنت أسمع عنه أيام المقاومة، وكنت آنذاك في القاهرة، وسمعت أنه ساهم في التحرير، وحوكم بالإعدام واستفاد من العفو.

6. الأستاذ أحمد بلقاضي:

-اعتقلتني الشرطة في 13 ماي 1973 وحملتني إلى درب مولاي الشريف فصارت تعذبني، وتستنطقني حول العمل السياسي والعلاقة مع عمر بنجلون والتصريحات التي أدليت بها لم تنقل إلى المحضر. وبصفتي مسؤولا ومحاميا فأنا أعرف مسؤولين داخل الحزب وخارجه، ويظهر الآن أن الشرطة قد حرفت تصريحاتي، وأتأسف على أنها لم تنقل الحقائق .

-جميع التصريحات مركزة على أنني مسؤول في الاتحاد الوطني، وتحملت هذه المسؤولية في أواخر69. وبعد اجتماع 30 يوليوز انتخبت في اللجنة الإدارية. ومن ثم فعلاقتي مع عمر بنجلون هي علاقة سياسية في إطار المشروعية .

-تبرير الاعتراف الذي أمضيت عليه هو أنه يستحيل الصمود إزاء الإكراه المادي الذي استعمل معي. وأنا لا زلت أعتبر نفسي أساعد القانون وأحمل البراءة معي .فعندما واجهتني الشرطة قالت لي: هذا قبرك. بالإضافة إلى الإكراه المعنوي؛ كالتجويع والوسخ والحشرات. وأي شخص كان إلا ويمضي تحت إكراه الشرطة التي تأمرنا بالإمضاء. وفي المغرب عدالة ستنصفنا رغم تحريف الشرطة لتصريحاتنا .

-كان تعذيبي عند الشرطة ينصب على دفاعي عن توفيق الإدريسي في محاكمة مراكش. أما المحاضر التي تسلمتها فهي كالآتي: فعندما اعتقلتني الشرطة ذهبت إلى مكتبي وحجزت خمس ملفات تتعلق بمحاكمة مراكش، ثم جاءت إلى وقالت أنها حجزت ملفاتي وبينها صور طبق الأصل للملفات، وكنت أحتاج إليها نظرا للارتباط الواقع بينها. فالشرطة حرفت

(1)- بعد فشل الهجوم على الطائرة الملكية.

الحقائق وخلقت هذه الصورة التي ادعت فيها أنني بعثتها. بهذه الطريقة التي كنت أؤازر فيها المعتقلين تصورت في بالها أنه لا بد أنني أبعثها للبصري الذي انقطعت علاقتي به منذ 1967 .

7. الأستاذ عبد العزيز بناني:

- كنت أنتظر السؤال حول التهمة المنسوبة إلي، وإذا سمحتم أن أدلي بكلمة قبل الدخول في تفاصيل المحضر، وهي أني أنفي نفيا باتا-التهمة الموجهة إلي وهي محاولة قلب النظام بالعنف وإلى حد الآن وبعد80 يوما. هذه المدة كلها سنتكلم عليها فيما بعد هناك وثيقة وحيدة موجودة بالملف تنتسب إلي، وأعترف بمضمونها- ألا وهو التصريح الذي أدليت به- لوكيل جلالة الملك يوم8يونيو، ذلك التصريح كان تلقائيا، ولم يكن فيه إكراه ولا أي شيء. وقد تصرف السيد القاضي في إطار اختصاصه. وحقيقة كان تصريحي مطابق للحقيقة وكان تلقائيا، أما الوثيقة الموجودة في الملف فلا أريد أن تنسب إلي نهائيا. جناب الرئيس حضرات السادة، لأنها وثيقة حضرت في ظروف وفي إطار تصرفات أقل ما يقال عنها أنها بعيدة كل البعد عن القانون، ولو كانت حقيقة تلك الوثيقة التي تشمل على ثلاث صفحات وهيئت في ظروف تلقائية.. جناب وكيل جلالة الملك قضيت مدة.. والتي هي أقل ما يقال عنها أنها بعيدة كل البعد عن ذلك الباب الخاص للبحث التمهيدي من قانون المسطرة الجنائية..وقد تكلم من قبل متهمون آخرون عن التعذيب، ولا أريد أن أطيل عليكم الوقت، لقد تكلموا أمامكم عن وسائل التعذيب. وقد ذكر لكم أحد المتهمين أنه علق كالكبش، أنا أضيف بأن الكبش يتعلق بعد نحره، أما أنا فقد علقت حيا، علقت وفي هذه الوضعية الشاقة خنقت كذلك بالماء، وعذبت بواسطة الكهرباء في جميع أنحاء جسمي، هذه الأشياء جناب الرئيس سبق لي مهنيا أن سمعت عنها الكثير عدة مرات، ولكن كانت معرفة نظرية، كان تصور نظري ويمكن أن أقول لكم وبكل صراحة بأنه شتان ما بين التصور النظري، وما بين واقع التعذيب الجسماني، جناب الرئيس، لا أضيف إليه أي شيء إنما هناك تعذيب آخر وهو التعذيب النفساني وهو 80 يوم، حيث وضعت خرقة سوداء على عيني لم أرى الباحثين الذين يستنطقونني، 80يوما من التهديد باستئناف سير التعذيب، و80 يوما من سماع صياح المعذبين ومن بينهم أصدقائي أسمع أصواتهم، و80يوما من الانقطاع عن العالم الخارجي نهائيا، وعن انعدام وصول أي خبر عن عائلتي.

هذه هي الظروف التي كتبت فيها تلك الوثيقة، زيادة على ذلك فإن حياتي السياسية بترت من الوثيقة أو حذفت، وهي أنني أعترف بأنني كنت عضوا في اللجنة الإدارية، وكنت مكلفا بمهام على الصعيد الوطني، وقد تنقلت لعدة مدن بحكم هذه المهنة أخص منها بالذكر: مراكش عدة مرات لأقوم بنشاط حزبي، بني ملال، سطات، بالإضافة إلى مسؤولين آخرين كذلك كانوا يتنقلون في مدن أخرى. وقد كنت عضوا أيضا في لجنة تهييئ المؤتمر لآخر اجتماع اللجنة الذي كان يوم فاتح مارس، وهذه هي الحقيقة، إلا أن الشيء الذي حرصت الشرطة عليكتمانه هو نشاطي ومسؤولياتي على الصعيد الإقليمي. وقبل أن أذكر هذه الوقائع سيدي الرئيس اسمحوا لي بأن أتم ما بتر في هذا المحضر الذي هو أمامكم. وهو أنني: عضو في الكتابة الإقليمية لمدينة الدارالبيضاء، وبأنني عضو في المكتب التنفيذي للحزب في الإقليم المصرح به لدى السلطات بالبيضاء، وأتمنى لو أن عمالة البيضاء تزودكم بما يدل على ذلك، أو عامل الدارالبيضاء أو الكاتب العام لهذه العمالة يخبركم بأنه في شهر نونبر يوجد هناك مكتب للاتحاد الوطني للقوات الشعبية مصرح به قانونا لدى العمالة، فهذا ما أردت أن أقوله أمامكم سيدي الرئيس.

- لما ألقي علي القبض يوم 19مارس طرح علي السؤال الآتي وهو: ماذا تعرف عن المنظمة السرية؟ فقلت لهم بأنني لا أعرف شيئا عن أي منظمة سرية، كيف ما كانت، اللهم الأحداث التي يعرفها جميع المواطنين بواسطة الإذاعة والصحف. ثم عذبت، وأثناء هذا التعذيب ساعدتني الشرطة، وأنا أشكرها أمامكم، بأنها قالت لي أنه قدم عندك رجل من فرنسا وأخبرك بأن الحزب توقف عن نشاطه وأنه أصبح أشل، وأن الطريق الوحيدة للعمل الآن هو التنظيم السري، فأجبتهم بالنفي، وقلت لهم أن نشاطي لا يخرج عن إطار الحزب الذي هو مشروع.

** ** ** **

وفي ما يتعلق بالاتهامات الموجهة لبعض أطر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في شأن ارتباطهم العضوي بالمجموعات المسلحة في هذه القضية، نجد صك الاتهام يشدد مرارا على

وجود أسمائهم وعناوينهم ضمن لائحة قدمها محمد نافع للبوراسي العربي، عبر وسيط يدعى المومني، في باريس في أواخر 1972، على أنها خلايا سياسية موازية للخلايا المسلحة سواء في المجال الحضري أو القروي، والتي يتوجب عليها - حسب التعليمات - التنسيق مع التنظيم المسلح مستقبلا في شأن جمع المعلومات وتقديم الوثائق وأشكال الدعم الممكنة.

وقد شملت هذه اللائحة أسماء أطر نشطة من صفوف الاتحاد كانت تضايق أجهزة الأمن بتحركاتها في الفروع والكتابات الإقليمية، تنفيذا لقرارات 30يوليوز 1972 التاريخية، بإعادة هيكلة الحزب من جديد، بالقطع مع الجهاز البورصوي بقيادة كل من عبد الله إبراهيم والمحجوب بن الصديق(1).

والذي يجعلنا اليوم نثير موضوع اللائحة، ومدى صحتها، والمصدر الحقيقي الذي سلمها لمحمد نافع، بهدف توريط المذكورين فيها؛ والذين اضطرت هيئة المحكمة العسكرية في النهاية لتبرئتهم لانعدام القرائن والأدلة الكافية..ما يجعلنا نثير هذا الموضوع بعد حوالي ثلاثين سنة، هو أن نفس الشخص (محمد نافع) دون سواه، هو بالتحديد رأس الخيط في تسريب (الرسالة القنبلة)المنسوبة للفقيه البصري، على أنه بعث بها لكل من عبد الرحيم بوعبيد وعبد الرحمن اليوسفي قبيل المحاولة الانقلابية ل16 غشت 1972، لتمر كسابقتها بيد محمد نافع، والذي سيتولى تقديم نسخة منها للمرحوم عبد الغني السرايري، قبل أن تستقر بيد المهندس السغروشني، ومن ثم لتنفجر عبر الصحافة الوطنية بعد اكثر من ربع قرن على وقائعها.

من له مصلحة حقيقية في تسريب لائحة أو ربما اختلاقها أصلا، علما بأن عنصر الشك تأكد عمليا بتبرئة المذكورين فيها؟ وأين بيت القصيد في هذا التسريب أو الاختلاق؟ .

إنه بكل بساطة ووضوح، رغبة البعض في توفير مستند قضائي لاعتقال كل القيادات الحزبية الشابة الناشطة من أجل إعادة الحياة لفروع الحزب وخلاياه بعد ضربات 1969و1971، تحت

(1)-عن هذه اللائحة، صرح الأستاذ محمد اليازغي أمام المحكمة قائلا: "لأول مرة سمعت هذا عند الشرطة، والشخص الذي أتى بها لا معرفة لي به، ولم يزرني. والشخص الذي أعطاه اللائحة سبق لي أن سافرت معه في 1966إلى كوبا، حيث قضينا شهرا كاملا، وبعد ذلك لم أره إلا أخيرا في اللجنة المركزية سنة 1968، ثم انقطعت أخباره."

-نتج عن زيارة كل من اليازغي ونافع إلى كوبا تقديم خمسين منحة دراسية للحزب وقد رشحتني الكتابة الإقليمية لأقاليم الجنوب للاستفادة من إحداها، وقد طالبني الأستاذ اليازغي وقتها بإتقان اللغة الإسبانية وإنجاز جواز سفر، ولكن رفض عامل الإقليم الكولونيل بنحمو آنذاك إعطائي الجواز منع استفادتي من هذه المنحة. (المؤلف)

ستار العمل على مواجهة العناصر المسلحة المتسللة من الخارج وأعشاشها الداعمة في الداخل.

ومن له مصلحة في تسريب رسالة حول العلاقة المزعومة لقيادة الحزب بالعناصر الانقلابية داخل الجيش؟ ثم لا تكون فرصة التسريب مواتية من حيث التوقيت إلا بمناسبة تنصيب حكومة الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي(1).

وعلى غرار هذه اللائحة، سبق لمحاكمة مراكش الكبرى لسنة1971أن توقفت طويلا أمام شهادة المعتقل سعيد الأشكر، والذي سبق له أن لازم الفقيه البصري في تنقلاته عبر بعض بلدان أوروبا الغربية خلال سنة1970، هذه الشهادة التي كان مؤداها أن الخلايا المسلحة في هذه القضية لها خلايا سياسية موازية تسعى لذات الأهداف: -إسقاط النظام القائم، وإبداله بنظام جمهوري اشتراكي، وأن من بين أعضاء هذه الخلايا كل من عبد الرحمن اليوسفي ومحمد اليازغي.

وقد تدخل الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد آنذاك لتفنيد هذه المزاعم، ناعتا سعيد الأشكر بالعميل المأجور للمخابرات.

(1)- نترك للسيد محمد نافع -وهو لا يزال على قيد الحياة بالديار الفرنسية- حق توضيح هذا الإلتباس الخطير، وبنفس الدرجة، نترك للفقيه البصري حق تاكيد أو نفي حقيقة هاتين الوثيقتين المنسوبتين إليه، واللتان سربتا دائما عن طريق شخص واحد دون سواه، فهو المصدر الوحيد المعروف لدينا حتى الآن.

المرافعـــات

وفي معرض دفاعه عن عمر دهكون، انتقل الأستاذ النقيب عبد الرحمن بنعمرو إلى تحليل الجانب القانوني للمتابعة الواقعة على موكله بناء على الفصل201 من القانون الجنائي، وقال بأنه يتعلق بإثارة الحرب الأهلية، لا بالحالة المعروضة أمام المحكمة. وأضاف بأن محضر الشرطة والمتعلق بموكله والمحتوي على 44 صفحة مملوءة بالأحداث والوقائع والتواريخ، ولكن التهم من الوجهة القانونية تعتمد على أفعال لم تخرج إلى حيز التنفيذ ،حيث ظلت كمشاريع. والقانون لا يعاقب على المشاريع إلا في حدود معينة وشروط يحددها .

وإن الشرط الأول لإثارة حرب أهلية هو الاعتداء، والقانون يقصد الاعتداء أو المحاولة ضد شخص معين.ومن خلال الاستعراض نجد أن هناك مشاريع اعتداءات، هناك محاولة الاعتداء على أوراضي، وهناك سلسلة من الاتهامات نفاها دهكون، وذكرتها النيابة العامة مثل محاولة الاعتداء على مجيد بنجلون ودافيد عمار وأحمد العلوي ..إلخ. وعلى فرض وجودها فهي لم تكن إلا مشاريع لم تر النور.

وتبقى مسألة الاعتداء على أوراضي، حيث ينبغي على المحكمة أن تصدر حكمها فيها بناء على قناعة طبقا للفصلين 288 و289. وسنطرح عليها في هذه النقطة بالذات مسألة إثباتات وحجج، فكل ما أمامها الآن هو محضر الشرطة، وشهادة أوراضي وتصريحات المتهم، مع أن المسألة لا تطرح من الناحية الواقعية .

وأضاف الأستاذ بنعمرو..بأن موكله صرح بأنه قام باعتداء على أوراضي لأسباب معينة تتعلق بخيانة العهد، ولكن المسألة كما يطرحها الدفاع هي هل كان الاعتداء داخلا في إطار نية القتل؟ الواقع أن دهكون صرح في الجلسة أنه كان يعتمد فقط جرح أوراضي ليجعله عبرة لمن يعتبر. وهذا الدافع يحول القضية من جناية إلى جنحة..ويترتب عن ذلك تحويل في العقوبة. وأن النيابة العامة يقول بنعمرو -ومحضر الشرطة وشهادة أوراضي لم تقدم الدليل على نية القتل عند موكله في حين أن هناك أكثر من دليل على العكس، فالأمر يتعلق بخيانة

الأمانة والسر باعتبار أن أوراضي شارك في التدريب العسكري في سوريا..ومثلما ثبت من خلال محاكمة و أكثر، كان اسم أوراضي يدور على ألسنة المتهمين والدفاع تماما كما كان يطرح اسم عمر دهكون. وقد كان من الممكن أن يقع حادث الاعتداء في سنة 1969 أو 1970، حيث عرف الدور الذي قام به أوراضي، كما أن دهكون أتيحت له الفرصة مرتين فلم يفعل .

كما تناول الكلمة الأستاذ النقيب عبد الكريم بنجلون(وزير العدل السابق) في معرض مطالبة النيابة العامة بفصل قضية كل من بلفروح ومعزوز أحمد نظرا لتغيبهما بسبب حالتهما الصحية.

"..كنت أعتقد بعد مرافعة الزملاء أن السيد وكيل الملك سيقتنع بأن ملتمسه على هامش القانون، فليسامحني إذا قلت أن ردوده لم تجب على الموضوع الجوهر. ربما تكلم عن أشياء تنوولت داخل المرافعات، ولم تكن محل نقاش. إننا نحب بلادنا لدرجة أننا لا نستطيع أن نسمع هذه الاستثنائية، نعم استثنائية لكن في داخل القانون، أننا لسنا في معركة، نحن ندافع عن القانون. ووظيفتنا مساندة المتهم في حدود القانون، فهل من الممكن أن قضية فتح ملفها وصرح كل بما عنده، وبينما تواصل المحكمة أعمالها إذ بالمفاجأة تتدخل. والمفاجأة في القانون شيء محظور. ولتسمحوا لي؛ فإن محكمتكم ليست (سيدي علي بوغالب)، أي ليست موسما .ومادام -الحجامة- موجودين في الموسم نقدم لهم الرؤوس؟ فهذا ليس القانون .

وبالنسبة للأستاذ النقيب امحمد بوستة، فقد أشار إلى أن مساندته للدكتور عمر الخطابي هي مساندة صديق لصديق، وهي مساندة مغربي لأحد أفراد عائلة يدين لها المغرب في ظرف هام من تاريخه بفضل كفاحها حين أراد الاستعمار أن يمد يده، لتسليط قوته على جزء من بلادنا .

لقد طلب مني المجلس الأعلى للأطباء، ثم أفراد عائلته، كي أقوم بالدفاع ومساندة الدكتور عمر الخطابي. وقد لبيت، وكنت سأقوم بذلك حتى لو لم يطلبوا مني ذلك .

فالدكتور عمر الخطابي إنسان له أصدقاء في جميع الأوساط، وهو بالإضافة إلى ذلك لا ينتمي إلى أية هيئة سياسية أو نقابية، وفي إطار مهنته تعرف على كثير من الناس، من بينهم كويرة وأمقران .

وقد تمعنا بتدقيق في ما تضمنته مطالب السيد وكيل الدولة، الذي قسم المتهمين إلى مجموعتين. وقد فوجئت أن الدكتور الخطابي يعتبر من بين عناصر مجموعة القنيطرة. وهذه المجموعة لم نسمع عنها إلا يوم 13 غشت 1973 حينما ألقى وكيل الدولة مرافعته، وذلك أنني حينما عدت إلى محاضر الشرطة لم أجد هناك أية خلية تسمى خلية القنيطرة .

وأضاف الأستاذ النقيب بوستة قائلا: إن السيد وكيل الدولة يضيف جملة لتبرير تطبيق الفصل209 من القانون الجنائي، وذلك لمتابعة الدكتور الخطابي ويتعلق الأمر بتهمة عدم التبليغ. فهل المقصود بهذه التهمة هو علاقة الخطابي بالكولونيل أمقران؟ فقد بحثت، ولكن لم أجد مبررا لذلك؛ خاصة وأننا عرفنا كيف تعرف الخطابي على أمقران ؟

وفي هذا الصدد، قال الأستاذ النقيب بنجلون: إن الإسلام كان دوما ضد العنف، وأن النبي(ص) قد تبرأ من خالد ابن الوليد لاستعماله العنف، فكيف يمكن تبرير ما عومل به الدكتور الخطابي من عنف؟ ثم انتهى في مرافعته ليؤكد من جديد بأن اعتراف المكره لا يجو .

وفي ختام مداخلات الدفاع عن المتهمين بعد استنطاق كافة الماثلين منهم داخل القاعة في حالة اعتقال، تقدم المحامون بكلمات أخيرة، وفق ما يلي:

الأستاذ بنعمرو : -محمد أوراضي لم يكن صادقا في شهادته، ولم يكن متمتعا بالحياد، ذلك أن الشاهد لا يكون طرفا في الدعوى، وهو كما يظهر من كلامه جاء ليستفيد من تعويضات، وقد أعلن أنه لم يأت كشاهد وإنما كمدعي، ويكفي ذلك لتنزع منه صفة الشهادة. ويتبين من خلال المقدمة حقده مع العلم أنه جاء وهو مرتبط بشهادته في مذكرة مكتوبة خلافا للقانون، وشهادته تتضمن نوعا من الحقد ضد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، ثم هي تتجاوز الوقائع.

-إن محضر الشرطة، من الوجهة القانونية، لا يؤاخذ به إلا على وجه البيان والاستئناس، والحالة أن المتهمين وصفوا للمحكمة أنواع التعذيب الجسماني والمعنوي الذي تعرضوا له، والقانون لا يأخذ إلا بالتصريحات التي تعطى عن طواعية واختيار.

-إن شروط الحرب الأهلية غير متوفرة في الاعتداء الذي قام به دهكون، ذلك أن أوراضي لا يمثل قيمة اجتماعية معينة تقلب الدنيا من أجلها. كما أن دهكون لم يقم بتسليح فريق من

السكان ودفعه ضد فريق آخر. والواقع أن الأشخاص الذين كانوا معه لم يتعدوا ستة، والأسلحة المحجوزة لم تتعد مسدسين وبعض الأسلحة الواردة من بلجيكا والتي ظلت بدون أن تستعمل، كما أنه ليس هناك تخريب، وإذا كانت النيابة العامة تقول أن هناك محاولة للتخريب فهي محاولات لم تتم، وموكلي نفى محاولة التخريب جريدة (لومتان) ومقهى الليل والنهار، ومحطة الراديو...إلخ، إذا كانت مجرد أفكار لم تر النور. وتساءل الأستاذ بنعمرو ولماذا لجأ دهكون إلى العنف؟..وقال لا يمكن القول بأن دهكون لبس قميص عثمان عندما قال بأنه قام بما قام به لمحاربة الصهيونية والإمبريالية، وخاصة أنه ظهر مؤخرا على إثر اغتيال الشهيد المغربي البوشيخي بأن الصهيونية لا تفرق بين دول المواجهة في المنطقة العربية أو في البلدان البعيدة.

-لقد اعتمدت الدراسات القانونية في العالم والتي أدت إلى إلغاء عقوبة الإعدام في الجرائم السياسية على رأي أساس مفاده أن هذه العقوبة غير رادعة في هذه الحالة، بل بل من شأنها أن تغذي وتقوي هذا النوع من الجرائم.

-أسند النظر لهيئة المحكمة في ختام مرافعته،والتمس لموكله ظروف التخفيف.

الأستاذ الناصري (عن محمد المهتدي) : -حلل بدوره الفصل201 من القانون الجنائي ليخلص للحديث عن وقائع القضية، مشيرا إلى أن موكله قد وضع القنابل في دار أمريكا وسيارة القنصل الأمريكي مع علمه المسبق بأنها لن تنفجر، باعتبار أنه تعلم في معسكر الزبداني في سورية بأنه لكي تنفجر القنابل ينبغي أن تكون مزودة بقوة12 فولط، في حين أنها لم تكن مزودة هنا إلا بقوة9 فولط.

-لا علم لموكله بالاعتداء على أوراضي من طرف عمر دهكون، كما أنه لم يكن له علم بأهدافه غير المتعلقة بالكفاح ضد الصهيونية والإمبريالية.

-التمس إسناد النظر، وظروف التخفيف نظرا للحالة المعنوية للمتهم.

الأستاذ جعفر (عن توفيق الإدريسي) : -اعتبر المحضر المنسوب لموكله لا يمث للحقيقة في شيء لأنه يتضمن تناقضات غريبة لا يقبلها العقل، وأن الملف الذي اعتمد فيه على إثبات الوقائع ضد موكله فارغ.

-التمس من هيئة المحكمة تحقيق العدالة والتي سوف لن تكون، حسب رأيه، سوى البراءة.

الأستاذ الناصري (عن عبد العزيزبناني ومصطفى القرشاوي) : -ركز في مرافعته بداية على السبب الذي قدم من أجله المتهمون إلى المحاكمة، وعلى محتويات الملف وتناقضاته، والاعتقال في مراكز الشرطة الذي استمر طويلا مع صاحباه من تعذيب.

-طالب كتابة الضبط بتسجيل ملاحظة حول ما قاله وكيل الدولة في شأن ذهاب القرشاوي للتدريب في سورية، ذلك أن الأمر يتعلق بالصدقاوي...واعتبر ذلك خطأ ماديا يجب تصحيحه.

-طالب بتصحيح المحاضر في ما يخص ربط الاجتماعات التنظيمية لخلايا الحزب، بحوادث مارس 1973.

-أثار قضية حراسة الشرطة للمتهمين والتي دامت أكثر من 80يوما، وأن ذلك كانت له عواقب وخيمة بالنسبة للمتهمين الذين ذاقوا المحنة والعذاب، ذلك أن تطور القانون يقضي بحصر مدة الحراسة، والتي يجب أن تكون تحت مراقبة القاضي الذي هو الوحيد الضامن الأساسي لسلامة المتهمين.

-ركز على أن نشاط موكليه هو نشاط حزبي محض ولا علاقة له بحوادث مارس، فضلا عن أنهما كانا يمارسان أنشطة مختلفة تعليمية وثقافية ونقابية.

-طالب تبعا لما ذكر ببراءة موكليه.

الأستاذ الخطابي (عن محمد التمسماني): -أشار إلى أن موكله والذي هو في نفس الوقت المندوب الإقليمي لوزارة الفلاحة في شمال المغرب كان يمارس عمله الإداري يوم حوادث مارس 1973، بدليل أن هناك رسائل موقعة من طرفه في الفترة نفسها.

-شكك في اتهام موكله بأنه كان مكلفا من طرف الدكتور الخطابي بإعداد المتفجرات، وقال بأن هذا يبعث على الضحك باعتبار أن موكله لم يكن بحاجة لذلك لأن هناك مسدسان تحت إمرته وبإمكانه استغلالهما لخلق الإثارة إذا كان بالفعل يريد ذلك.

الأستاذ رضا كديرة (عن الأيوبي العربي): -شك في سلامة المحضر والذي يؤكد بأن موكله التحق بباريس لمقابلة البصري والذي كلفه بتشكيل خلية في المغرب.

كما يؤكد نفس المحضر بأنه لم يتمكن من تأسيس خلية واحدة من 6أفراد إلا بعد سنتين (1971). وقد انتهز فرصة حضور مباراة في كرة القدم بين فريقي مصر والمغرب بالقاهرة ليستلم

من بلقاضي وثائق عن محاكمة مراكش لإيصالها للبصري هناك. وأضاف المحضر بأن أعضاء خلية الأيوبي تباحثوا موضوع البحث عن مراسلين لإذاعة ليبيا. وانتقل مخططهم إلى بحث إيفاد بعضهم للتدريب العسكري في الخارج. وقد اعتذر الأيوبي عن القيام بهذه المأمورية الخارجية.

- بناء على ما تضمنه هذا المحضر طرح الأستاذ كديرة عدة أسئلة يقول فيها:

- هل سفر موكله لباريس ولقاؤه بالبصري،يكون جنحة؟

- وهل تكوين خلية في سنة 1969 و1971 يستحق أن يحاكم صاحبها بتهمة حالة تلبس؟

- وهل حمل الوثائق للبصري يكون جريمة تستحق أن يحاكم صاحبها من أجلها بجنحة حالة تلبس؟

- إن التهمة الموجهة إلى موكله تتعلق بالتأسيس وليس بممارسة النشاط، وهكذا فإن تكوين خلية لا يشكل جنحة أو جريمة يمكن للمحكمة أن تؤاخذ عليها موكله.

- ختم الأستاذ كديرة مرافعته بأن طلب من هيئة المحكمة أن تطرح سؤالاها على ضميرها وهو: هل القوة ستكون مجدية أو نافعة، وتساعد على إرجاع الطمأنينة إلى النفوس، وخلق الجو الضروري للنهوض بالأمة؟

الأستاذ امحمد بوستة (عن عمر بنجلون ومحمد اليازغي والدكتور الخطابي):

- استغرب من موقف النيابة العامة، إذ حينما لم تجد في ملف كل من اليازغي وبنجلون ما من شأنه أن يشكل جريمة يعاقب عليها القانون اقتصرت على القول بإسناد النظر للمحكمة.

- المطالبة بتبرئة موكليه، باعتبار أن كل ما يسعون إليه هو الخير لبلادهم، والتي يتمنون أن يجدوها ترفل في الاستقرار والاطمئنان.

الأستاذ اعبابو (الدكتور الخطابي) :

- أعتبر أن العناصر المكونة للجريمة غير موجودة بالنسبة لموكله، ومتابعته بموجب الفصلين 169و170 والمتعلقين بالاعتداء ومحاولة القيام بذلك تنتفي بانتفاء مشاركته لا في هذا ولا في ذاك. وطالب بالبراءة لموكله.

الأستاذ عبد الكريم بنجلون (عن الحلوي والإدريسي وبناني واليازغي وآخرين):

- حلل الفصل 280من القانون الجنائي، وقال بأنه يفتح مجالا عريضا لتطبيق الفقه الإسلامي،

وأكد بأن المغرب بلاد الفقهاء والقضاة والفقه والنظام الفقهي والقانون، وأنه لم يكن في وقت من الأوقات نظاما مرتكزا على القوة والضغط.

ـ أوضح بأن قانون المسطرة الجنائية يخول مراقبة السلطة القضائية، ولكن مع كامل الأسف فإن هذه المراقبة غير موجودة.

- المطالبة ببراءة موكله.

تجدر الإشارة إلى أن النيابة العامة طالبت في مداخلتها التمهيدية بإعدام 25 شخصا، وذلك وفقا لمقتضيات الفصل 201 من القانون الجنائي، وبالسجن المؤبد في حق ثلاثين شخصا، وفقا لمقتضيات الفصل 203 من القانون الجنائي، وبالسجن لمدة عشرين سنة في حق أحد عشر متهما وفقا لنفس الفصل، وبالسجن عشر سنوات على متهمين اثنين بموجب الفصل 174 من القانون الجنائي.

وقد انتهز الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد فرصة الإدلاء بأقواله كشاهد أمام هيئة المحكمة، ملقيا مرافعة بليغة وطويلة استغرقت أكثر من ساعة، مسلطا فيها الضوء على الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للموقف الرسمي للاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وخلص إلى أن وضع المتفجرات بصواعق غير كافية لأحداث التفجير في أكثر من منطقة لا ينسجم والنية في القيام بثورة عامة قصد إبدال نظام الحكم في البلاد بنظام آخر..وقال إن كل ذلك مجرد محاولات ضعيفة ومعزولة تشكل ثمرة طبيعية لسياسة القمع والاستبداد والفساد، والتي طالما نبه الحزب إلى مخاطرها على مستقبل هذه البلاد. وكما قال الأستاذ محمد كرم في ما بعد فإن هذه الشهادة كانت عبارة عن مرافعة (مقنعة) لصالح المتابعين، وتبرير ما وقع.(1)

(1)-الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد رجل دولة من الطراز الأول، ولكنه منذ بداية مساره السياسي كان ضد العنف بكافة أشكاله، وكان دوما ينفر من التنظيمات المسلحة ومن ممارساتها. وقد ظل دائما هو المحاور الأساسي عن الحزب مع الملك الحسن الثاني إلا أن هذا الأخير لم يغفر له التواطؤ وعدم التبليغ في شأن بعض الوقائع، وبلغ التأزم بينهما قمته بعد 1981 نتيجة موقف الحزب من مستجدات الموقف الرسمي من قضية الصحراء.

الأحـــكـام

بعد أقل من 9 أسابيع من انطلاق أشغال هذه المحاكمة، عقدت الهيئة الحاكمة جلسة نهائية للنطق بالأحكام، وذلك اعتبارا من الساعة العاشرة من صباح يوم30غشت1973، وكانت الأحكام كما يلي:

الحكم بالإعدام على كل من: دهكون عمر-المهتدي محمد-يوس مصطفى-الجدايني مصطفى-الإدريسي حسن-آيت عمي لحسن-برو مبارك-حماد بن خدجو-أمحزون موحا-عبد الله بن محمد-تاغجيجتي لحسن- موحا أوموح نايت بري-دحمان سعيد-بوشاعكوك محمد-آيت زايد الحسين-محمد بن الحسين.

وحكمت بالسجن المؤبد على كل من: مختبر الحسين-بوشوا علي-الحدودي بن يونس-بلفروخ أحمد-موحا أهوي هوي-الرزواني إبراهيم-المسعودي لحسن-ركسون باسيدي-الأرسلي الحاج بن عبا-يونس محمد-عدي بن حساين-سعيد وحساين-علي أوزايد أوسكونتي-موحا أوحمو أو حرفو-المحمودي محمد.

وحكمت بثلاثين سنة سجنا على كل من:إيخيش الحسين-أفكوح علا-التركي عدي-جناح بوجمعة.

وحكمت بخمس وعشرين سنة على كل من: البكباشي عبد الحفيظ-عقا بن محمد.

وحكمت بعشرين سنة سجنا على كل من: صبري أحمد-لالي محمد-الشرقاوي محمد-ميري بوجمعة-الملحاوي محمد-الحجيوي محمد-حجو الحاج حمو-الوزاني أحمد-الناصري فاضل-البوعيبي الطيبي-أمزيان أمهروق-الحسين بن محمد-أقمري أوسيدي محمد-أمزيان علي-العجيني مولود-إبراهيم بن صالح-العجيني علي-عبيدي علي-ماسين عبد الرحمن-أوريسو محمد-قمر بنسالم-كادر مصطفى-عيسى محمد-زايد إبراهيم-آيت زايد عمر- فخر الدين محمد-معزوز أحمد-الفلاحي محمد.

وحكمت بعشر سنوات سجنا على كل من: البوراسي محمد-الرمضاني مصطفى-أمحراش الحسين-عقادر سكور-الإدريسي.

وحكمت بخمس سنوات سجنا وألف درهم غرامة على كل من: الصنهاجي عبد المجيد-إيخيش عمر-إبراهيم بن عبد السلام-الدرايتي إبراهيم.

وحكمت بخمس سنوات حبسا على كل من: سيدي باسو-عسيل موحا-البوراسي العربي-أقذاف أحمد.

-وحكمت بسنتين حبسا على كل من: عظمي ميلود.

-وحكمت بسنة واحدة حبسا مع إيقاف التنفيذ على كل من: داني عسوا-بركاوي مبارك-ماغا باسو-علي أوموحا-موحا أوموح-علي أوحماد-عسو أوحماد-حدو أوموحا.

-وحكمت بالبراءة في حق كل من: أحيحي الحسين-أزغار محمد-الزياني أحمد-مروان فرجي-بن الجيلالي-كرم محمد-أسموح علي-كابون محمد-بلقاضي أحمد-الحلوي-عبدالمومني اسماعيل-توفيق الإدريسي-الرميتي أحمد-الأيوبي العربي-القرشاوي مصطفى-بناني عبد العزيز-بنجلون عمر-اليازغي محمد-التمسماني محمد-الخطابي عمر-الوثيق محمد-أمزيان محمد-أمزيان سيدي محمد-قنجل إبراهيم-قنجل الحاج لحسن-أمحزون حمو-أمحزون بوعزة-قاسمي محمد-سهيل إدريس-هيا محمد-الحبيب بن قاسم-لا ش لاش أحمد-المرزوقي محمد-وزان بن قاسم-قصيصر عمرو-كيري محمد-بوشامة محمد-مروش محمد-المومني مصطفى-بوعبد الله رابح-عزام قويدر-الجعواني عبد الله-بوعبد الله بن عبد الغني-محمدي ميلود-عزام الوكيلي-عزام عبد النبي-بوعبد الله ميمون-عزام أحمد-الدخيسي محمد-عزام موسى-المومني إبراهيم-عزام محمد-الجابري محمد-بوعبد الله موسى-بوعبد الله أحمد-محمدي أحمد-محمد بن أحمد-البختي أحمد-بونعالة بومدين-البختي عبدالله-البختي لحسن-العزاوي عبد الكريم-الجابري محمد-العلاوي علي-التهامي محمد-بوعبد الله سعيد-بوعبد الله سهيل-الخبشي محمد-مرزوقي محمد-الزواش محمد-عزام بلخير.

وحكمت بمصادرة جميع المحجوزات لفائدة الدولة مع حفظ حق الغير فيها بشرط أن لا يكون صنعها أو استعمالها أو حملها أو حيازتها أو بيعها جريمة وعلى المحكوم عليهم بأداء

صائر الدعوى تضامنا بينهم باستثناء المحكوم عليهم بالإعدام أو بالسجن المؤبد.

وأمرت بأن تحسب مدة العقوبة السالبة للحرية بصفة مؤقتة من اليوم الذي وضع فيه المحكوم عليه تحت الحراسة.

كما أمرت بإطلاق سراح جميع المعتقلين المحكوم عليهم ببراءتهم حالا إن لم يكونوا معتقلين لسبب آخر.

وأنذر الرئيس جميع المحكوم عليهم مرة أخرى قبل مضي خمس سنوات من اليوم الذي يصير فيه هذا الحكم حائزا لقوة الشيء المحكوم به، وذلك من أجل جناية أو جنحة حكم عليهم من أجلها بالحبس أو بعقوبة أشد فسوف تنفذ على من وجد في هذه الحالة منهم هذه العقوبة فعلا بالإضافة إلى العقوبة التي قد يحكم بها عليه.

كما أنه سوف يتعرض للعقوبات المشددة بموجب حالة العودة.

كما أخبر جميع المتهمين بأن لهم أجلا قدره أربع وعشرين ساعة ليقدموا طعنا لدى المجلس الأعلى ضد هذا الحكم إن أرادوا ذلك.

وقد وقع عليه دون أن يفترق أعضاء الهيأة الحاكمة وكاتب الضبط.

رئيس المحكمة	الأعضاء	كاتب الضبط
محمد اللعبي	الرائد الراشدي محمد	الحاج عبد الله أبو النعائم
	النقيب الخروبي محمد	
	المساعد الأول الطيب ميلود	
	المساعد الأول بن رزقي عمر	

** ** ** **

وفي أعقاب النطق بالأحكام انتفض المقاوم السابق لحسن تاغجيجت المحكوم عليه بالإعدام واقفا ومنشدا بصوت عال:

من جبالنا طلع صوت الاحرا ر ينادينا بالاستقلال

وقد انتفض باقي المتابعين وقوفا ليشاركوه ترديد هذا النشيد الوطني المعروف منذ 1956، والذي كان من أدبيات حزب الاستقلال، والتي كنا نحفظها عن ظهر قلب ونحن أطفال صغار، وننتشي بمعانيها نحن الذين عرفنا وطأة الاحتلال الأجنبي على عهد التهامي الكلاوي وجنود اللفيف الأجنبي و(الساليكان)، وكان للمرحوم الزعيم علال الفاسي القسط الوافر من هذه الأناشيد.

ويتحدث محمد الحيحي بمرارة عن ذهابه من قاعة المحكمة بين مشاعر الحزن والأسى ومشاعر أخرى بالفرح بإعلان براءة عمر بنجلون وعدد كبير من أطر الحزب..وذهابه نحو بوابة السجن المركزي بالقنيطرة لاستقبال المفرج عنهم، وما كاد عمر بنجلون يطل من بوابة السجن بعد استلام أغراضه الشخصية وتوقيع وثائق الخروج حتى حضرت سيارات تابعة للشرطة ومعها تعليمات جديدة بإعادته للسجن من أجل متابعة أخرى(1).

غير أن كلا من توفيق الإدريسي ومحمد كرم والعربي الأيوبي يؤكد بأن لا أحد تمكن من الخروج من السجن بما فيهم المصرح ببراءتهم، إذ سيتم نقل الجميع في وقت لاحق نحو إحدى ثكنات الجيش وذلك في ثمارة (على الأرجح المقر الحالي للمديرية العامة لمراقبة التراب الوطني والمشهور آنذاك بالسجن الأخضر) في انتظار محاكمة جديدة، والتي تمحورت الاتهامات فيها بالنسبة للبعض على محاولة اغتيال ولي العهد، ومحاولة الهروب الجماعي من السجن. وظل الجميع تحت حراسة مكثفة لثلاثة مصالح من الجيش والدرك وقوات التدخل السريع (السيمي).

ويعتقد معظم المحكوم عليهم في هذه القضية بأن الأستاذ محمد اللعبي رئيس المحكمة تلقى تعنيفات قاسية بسبب تواضع عدد أحكام الإعدام.

(1)-رواية شفوية للمرحوم محمد الحيحي.

ولم يكتب للأستاذ اللعبي أن يعيش سوى لأسابيع قليلة بعد ذلك، ليذهب في جنازته أقل من عشرة أشخاص. وبذلك فقد القضاء المغربي واحدا من عمالقته، وذلك على الرغم من التاريخ الأسود لهذا الرجل ككاتب خاص للصنيعة محمد بنعرفة، وكمحرر رسمي لعقد البيعة له. وكان اسمه مدرجا في لوائح الخونة وتمت مصادرة ممتلكاته، غير أن عفوا ملكيا من المرحوم محمد الخامس أعاد له الاعتبار، وأعيدت له ممتلكاته، ووظيفته كقاضي كبير(1).

كما يعتقد بعض المحامين الماثلين أمام هذه المحكمة بأن طريقة التصويت بين الرئيس ومساعديه من الضباط العسكريين هي التي أفضت إلى هذا الإشكال، وبالتالي إلى عدم رضا أصحاب القرار السياسي عن نتائج الأحكام الأولى.

واعتبارا من فبراير 1974 سيتم إطلاق سراح بعض المعتقلين، بينما سينقل محمد اليازغي إلى إقامة إجبارية خاصة في (إفران). واختفى بعض المعتقلين الذين لم يظهر لهم أثر حتى الآن.

وقد لوحظ-في هذه الفترة- كيف كانت وسائل الإعلام الرسمية وهي تقوم بتغطية أشغال كل من محاكمة عمر دهكون ومن معه ومحمد أمقران ومن معه(2).. كيف كانت تستميت في سبيل تجريد هاتين المحاكمتين من إطارهما التاريخي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، والمعبر عنه بقوة ووضوح ليس فقط من خلال مداخلات بعض المتهمين أمام رئاسة المحكمة، وإنما كذلك من خلال المذكرة الجوابية الشجاعة التي تقدم بها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لجلالة الملك، في شأن تحليل الأسباب الحقيقية لما حدث، و السبل الكفيلة بإخراج البلاد من أزماتها المتلاحقة.

(1)- عندما نطق الأستاذ محمد اللعبي بحكم الإعدام في حق إبراهيم الحلاوي في محاكمة مراكش لسنة1967 (مجموعة شيخ العرب) أطلق الحلاوي ضحكات مجلجلة في جنبات المحكمة وعندما استفسر عن السبب قال للرئيس اللعبي: إن الأعمار بيد الله، ولا ندري من سيسبق الآخر، وتشاء سخرية الأقدار أن يموت الأستاذ محمد اللعبي بعد ست سنوات، بينما ظل إبراهيم الحلاوي حيا يرزق إلى 30 مارس2000، بعد أن قضى في السجن أكثر من عشرين عاما.

(2)-على غرار ما فعل كل من دهكون والمهتدي والتمسماني وغيرهم، قام الكولونيل أمقران أثناء محاكمته بمحاولة تحليل الدوافع البعيدة والعميقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لما أقدم عليه، ولكن الرئيس أوقفه قائلا: هذا خروج عن الموضوع، وهذه المحاكمة ليست منبرا سياسيا. كما قام الكومندان كويرة في معرض تبرير ما قام به بربط ذلك بقضايا التعليم والأراضي المغربية المحتلة واستشراء الفساد والرشوة في مرافق الدولة.

وبالنسبة للدكتور عمر الخطابي فقد فوجئ أثناء محاكمته بأسئلة من الرئاسة والنيابة العامة تقتصر فقط على علاقته بالفقيه البصري وآيت قدور والتمسماني، وأمقران وكويرة..ضمن أسئلة قصيرة ومقتضبة، في حين أن استنطاقه في دار المقري كان منصبا بصفة أساسية على مساءلته في شأن الاعترافات الصوتية المسجلة على أسطوانة مغناطيسية لكل من أمقران وكويرة، والتي أكدا فيها قبل إعدامهما بأن الدكتور الخطابي هو الرأس الفعلي والمدبر لكل ما حدث..وأن أوفقير لم يكن إلا شخصا دخيلا على المشروع؛ وبحكم هذه الصفة كان لا مناص من مسايرته في مشروعه الانقلابي إتقاءا لشره بحكم سلطاته الواسعة، وذلك ريثما يحين أول ظرف مناسب لتصفيته. فأوفقير في كافة الأحوال من طينة مغايرة لكل من أمقران وكويرة والخطابي بحكم ماضيه الدموي وسمعته السيئة ومزاجه المتقلب ومجونه(1).

ولكن هيئة المحكمة لم تتوسع في هذا الأمر، ربما حتى لا يصبح شكل نظام الحكم بالبلاد ونظامها الدستوري محل مناقشة مطولة ومستفيضة، فاختزلت أسئلتها في نطاق محدود. ومع ذلك كان الدكتور عمر الخطابي يتوقع الحكم عليه بالإعدام، كما لم يخف عليه ذلك محاميه الأستاذ عبابو، والذي نصحه بأن يكون مستعدا لتلقي هذا الحكم باعتباره في حكم الوارد.

..ذلك أن اعترافات كل من أمقران وكويرة أكدت من خلال تسجيلهما الصوتي، بأن القائد الفعلي لحركة16 غشت 1972 هو الدكتور عمر الخطابي، وبأن المسألة في جوهرها تتمثل في الرغبة في تعيينه رسميا بعد نجاح الانقلاب كرئيس لمجلس قيادة الثورة، على أن يتم تنصيبه في أقرب وقت ممكن كرئيس للجمهورية المغربية.

(1)- سبق لكل من أمقران وكويرة أن اقترحا على الدكتور الخطابي ترتيب لقاء له مع الجنرال أوفقير قبل حادث16 غشت 1972، حيث أكدا له بأن هذا الرجل قد تاب، ويتطلع إلى تصحيح مساره..ولكن الدكتور الخطابي رفض بإصرار هذا الاقتراح، وقال لهما: لا أقبل بوضع يدي في يد سفاح كبير من هذا العيار شارك بضراوة في تقتيل وتشريد الوطنيين الريفيين في نهاية الخمسينات.

تنفيـــذ الأحكـــام

الليلة الفاصلة بين 31 أكتوبر و01نونبر 1973، تم إشعار الأستاذ النقيب عبد الرحمن بنعمرو بضرورة حضوره فجرا لمعاينة تنفيذ حكم الإعدام في حق16 محكوما، وذلك وفقا للأعراف الوطنية والدولية المعمول بها في مثل هذه الحالات.

ويتذكر الأستاذ بنعمرو مستغربا، كيف حضر إجراءات التنفيذ إلى جانب أعضاء الهيئة الحاكمة ومدير السجن المركزي بالقنيطرة وغيرهم بمعية فرقة التنفيذ العسكرية..وانتظر عبثا تمكينه من اللقاء المباشر مع عمر دهكون ورفاقه كما جرت العادة.

وبدل ذلك، تم الاحتفاظ بهيئة الدفاع على مسافة مئات الأمتار من مكان تنفيذ أحكام الإعدام..وكان أعضاؤها لا يستطيعون الرؤية الدقيقة لما يجري، وكان كل ما يصل إلى أسماعهم قبل إطلاق النار قراءة جماعية لآيات من الذكر الحكيم على لسان المحكومين.

وعلى نفس السياق جرى تنفيذ حكم الأحكام فجر يوم 7غشت 1974 في سبعة أشخاص آخرين بدون أن يتمكن محاموهم من مقابلتهم قبل التنفيذ(1).

(1)- خلال نفس الفترة تم تنفيذ حكم الإعدام في حق 11عسكريا (أمقران ومن معه)، وحضر إجراءات التنفيذ كذلك الأستاذ النقيب عبد الرحمن بنعمرو..والذي علق على ذلك قائلا: (قضيت حوالي ساعة كاملة مع أمقران ورفاقه، وتحدثنا في مواضيع مختلفة..وفي الأخير قال لي أمقران (كول لعمر بن جلون يجمع راسو).

الـــفصل الثالـث

تحليل مختلف الجوانب السياسية
والتنظيمية والأمنية والعسكرية لهذه القضية

أ. الجانب السياسي والتنظيمي

1. الإطار الدولي العام:

تميزت سنوات 1972-1971-1970 باشتداد نضالات حركات التحرر الوطني ضد الاستعمار والإمبريالية والرجعية في الفيتنام و لاوس وكمبوديا وأنكولا وموزامبيق وفلسطين ومعظم أقطار أمريكا اللاتينية.كما تصاعدت حملات التضامن مع هذه النضالات في البلدان الرأسمالية نفسها، وأصبحت قوى معسكر التقدم والاشتراكية تتعزز مع مرور الوقت بأنظمة سياسية جديدة، مشكلة قطبا دوليا يحسب له ألف حساب في كافة المحافل الدبلوماسية والعسكرية والتقنية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

وفي ظل هذا المناخ الدولي عاشت الأنظمة العربية المحافظة في كل من السعودية والأردن والمغرب وتونس وعمان ولبنان ظروفا سياسية صعبة، تميزت بمحاولات الانقلاب العسكري، ونشوء حالة من النهوض الجماهيري العارم مؤطر بالأحزاب السياسية والنقابات والتنظيمات السرية المسلحة.

وعلى الصعيد العربي، لعبت حركة المقاومة الفلسطينية والأحزاب القومية الكبرى مثل حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والأحزاب الشيوعية سواء الموالية لموسكو أو بيكين..لعبت دورا هاما في تأجيج حالة النهوض الجماهيري العارم في مجموع المنطقة، وشكلت تلكم الحركات الثورية والتقدمية كابوسا دائما يقض مضاجع حكام الأنظمة المحافظة في العالم العربي. وتعزز هذا الكابوس أكثر بسقوط كثير من الأنظمة الفاسدة في افريقيا وآسيا على يد العسكريتاريا المحلية، والتي أصبحت تحكم معظم أقطار إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

كما تميز الواقع السياسي العربي باستمرار أنظمة الجزائر وليبيا وسورية والعراق واليمن الجنوبي في دعم الحركات الثورية والتقدمية في ظفار وفلسطين واليمن الشمالي والمغرب والصومال وجيبوتي وعربستان وغيرها، بالاستناد إلى الدعم الاستراتيجي الكبير للمنظومة الاشتراكية الدولية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية.

وبينما استفادت قيادات الحركة الاتحادية من الدعم المتعدد الأشكال لأنظمة الجزائر وليبيا وسورية والعراق، بفضل الرصيد الذي راكمه منذ بداية الستينات لدى هذه الأنظمة كل من المهدي بن بركة والفقيه البصري وعبد الرحمن اليوسفي وغيرهم، نجد أن الحركة الشيوعية المغربية قد سارت في طريق مغاير، فاكتفت بما كانت تقدمه لها الأحزاب الشيوعية في الاتحاد السوفياتي وبلغاريا ويوغسلافيا وألمانيا الديمقراطية من منح دراسية وورق الطباعة لصحفها وفرص التطبيب والعلاج والسياحة في منتجعاتها، وبقيت بعيدة كل البعد عن أشكال العمل المسلح ضد الوضع السياسي القائم، وظلت مطبوعاتها (الكفاح الوطني) و(المكافح) و(المبادئ) هي الأداة الوحيدة في التواصل مع الرأي العام ومع قواعدها التنظيمية ضمن الظروف الصعبة للبلاد من1963 وما بعد ذلك.

وحتى المنشقون عنها من عناصر (إلى الأمام)و(لنخدم الشعب)لم تذهب بعيدا، بحيث اقتصرت محجوزات محاكمة1973 على مطبوعات(الشرارة)و(المناضل)و(النضال)..وبعض تجهيزات الطباعة، إلى جانب مسدس يتيم تأكد بأن به عطل في جهاز إطلاق النار، سربه إلى أسيدون وحرزني أستاذ فرنسي في ليسي ديكارت، تأكد خروجه من المغرب إبان هذه المحاكمة، وليس مستبعدا أن يكون هذا المسدس المغشوش مدسوسا من مصالح الأمن لتشديد العقوبات ضد المتهمين(1).

ويبدو أن سبب الأحكام القاسية الصادرة في حقهم كان هو موقفهم من قضية الصحراء دون سواه.

2. الإطار الجهوي والمغاربي :

من الصعب أن نتمكن من فهم الكثير من جوانب السياسة الجزائرية تجاه المغرب، سواء الرسمي أو الشعبي، دون أن نتوقف عند عدد من المحطات والوقائع التاريخية، والتي حفرت خندقا عريضا بين الطرفين من الحذر والشك وعدم الثقة، ومن هذه المحطات والوقائع:

(1)- تسريب الأسلحة الفاسدة وجوازات السفر المزورة إلى صفوف التنظيمات السرية، تقليد قديم درجت عليه مصالح الأمن..والأمثلة كثيرة.

أولا: باعتبار أن جبهة التحرير الوطني الجزائرية فصيل سياسي مسلح منشق عن التنظيمات السياسية الإصلاحية ولا سيما حزب (انتصار الحريات الديمقراطية) لزعيمه مصالي الحاج، فلم يقتصر مقتها للأحزاب السياسية الجزائرية بل امتد ذلك إلى مثيلاتها في المغرب. فإذا كانت مجبرة على تقاسم الأسلحة المصرية مع المغاربة انطلاقا من مكتب المغرب العربي في القاهرة، فقد كانت لها شروط، في طليعتها أن يقتصر نصيب المغرب على ثلث الأسلحة من كل شحنة مقابل دوره في الترانزيت وتمرير الأسلحة، وأن يسمح المغاربة بضم قادة من أصل جزائري لصفوفهم ولاسيما عبد الكريم الخطيب(1) وعبد القادر بوزار لضمان إشرافهم على مجمل العمل المسلح داخل المغرب. وعندما تمت مصادرة سفينة أطوس من طرف الفرنسيين توجه القادة الجزائريون بأصابع الاتهام لقائد بارز من المقاومة وجيش التحرير لا يزال حيا يرزق بأنه مصدر الوشاية (لايزال الرئيس بنبلة حتى اليوم يردد ذلك).

ثانيا: يشك القادة الجزائريون بأن اختطاف طائرة الزعماء الخمسة فوق سماء وهران وهي قادمة من المغرب، لم يكن مجرد مصادفة، ويقولون بأنه كان من المقرر أن يسافر الخمسة على متن طائرة المرحوم محمد الخامس نحو تونس، غير أنهم أشعروا في آخر لحظة بعدم وجود مقاعد كافية عليها ،كما أنه من المعتذر عليهم ركوبها رفقة الحريم المرافق للملك. وبينما

---

(1)- هذه الازدواجية ستلازم شخص الخطيب منذ ذلك التاريخ ولاتزال، ويتذكر ضابط الشرطة وعضو التنظيم السري محمد التانونتي بأنه عرض على الخطيب وأحرضان والوكوتي سنة 1956اتهريبهم من سجن عين قادوس في فاس فرفضوا بإصرار، ذلك أن دورا مزدوجا آخر كان في انتظارهم في أفق تأسيس الحركة الشعبية لإضعاف حزب الاستقلال، فهذا الاعتقال القصير كان سيوفر لهم فرصة (التلميع) كقادة بارزين، تمهيدا لتشكيل حركتهم الشعبية، وسيصدر ظهير خاص بتنظيم الحريات العامة بعد سنتين ليوفر الأرضية القانونية لذلك، وسيتابعون خطهم المرسوم بتفتيت وحدات المقاومة وجيش التحرير بأسرع ما يمكن. وبهذا الصدد، كتب الفقيه البصري (نشرة الاختيار الثوري- عدد 53ص39.لصيف 1981) ما يلي:

"...ولعله من المفيد معرفة علاقة الدكتور الخطيب بجيش التحرير، إذ يرجع ذلك إلى إلحاح الجزائريين على ضمه إلى الجيش باعتباره من أصل جزائري. وعلى إثر ذلك استدعي لنطوان قادما من باريس للقيام بمهمة التنسيق بين جيشي التحرير الجزائري والمغربي. وقد ساعد على انضمامه انعدام الأطر المثقفة بين صفوف المقاومة وجيش التحرير بعد رفض القيادة السياسية لحزب الاستقلال إرسال بعض الإخوة للالتحاق بالنضال المسلح مثل الشهيد بن بركة وعبدالله إبراهيم وعبد الرحيم بوعبيد. ولنفس الأسباب جاء بوزار كعسكري، وهو جزائري، عندما رفض بعض الضباط المغاربة الذين عرض عليهم الإلتحاق بمصر ليتسلموا شحنة من الأسلحة، بعد أن أصرت القيادة المصرية على ضرورة وجود ضابطين من المغرب والجزائر لاستلام الأسلحة ومن بين الضباط المغاربة الذين تم الاتصال بهم في هذا الموضوع كل من الملازم حمو يعتة وإدريس بنعيسى والقبطان أحرضان. وأمام رفض هؤلاء لتحمل المسؤولية التجانا لتكليف الضابط بوزار."

وصلت الطائرة الملكية بسلام إلى تونس ولم يعترضها أحد..جرى إنزال طائرة الزعماء الجزائريين الخمسة بالقوة في مطار وهران، لتبدأ رحلة اعتقال طويلة دامت عدة سنوات على الأراضي الفرنسية.

ويقول أحمد بنبلة في هذا الصدد بأن خمسة من التقنيين الفرنسيين العاملين في مطار الرباط-سلا، بعثوا بعائلاتهم إلى وهران قبل عدة أيام من هذا الحادث، ليلتحقوا بها مباشرة بعد تنفيذ عملية الاختطاف.

ثالثا: فسر القادة الجزائريون نقل وحدات جيش التحرير المغربي نحو الشرق والجنوب على أنه مؤامرة لإضعافهم وحرمانهم من قواعد الدعم والاسناد، وهو الأمر الذي أدى - بنظرهم- إلى إطالة أمد الكفاح من أجل استقلالهم من 1954 إلى 1962، كما أن قبول المغرب في الدخول في مفاوضات الاستقلال منذ أواخر 1955 يشكل في نظرهم خيانة للالتزامات المشتركة السابقة بضرورة متابعة الكفاح المسلح حتى تحرير مجموع أقطار المغرب العربي، هذه الالتزامات التي كانت بإشراف محمد عبد الكريم الخطابي في القاهرة منذ 1947.

رابعا: جرى تفسير تركيز وحدات من جيش التحرير المغربي في مناطق وجدة وفكيك على أنه مؤامرة للحد من تحركات الثوار الجزائريين في المنطقة، وإضعافهم نزولا عند الضغوط الفرنسية الرسمية (آنذاك لا يزال بالمغرب أكثر من 64 ألف جندي فرنسي).

خامسا: لم يحتمل الجزائريون ما حدث في أعقاب معركة حاسي بيضاء في أواخر 1963، فاعتبروا ذلك رسميا بمثابة شن حرب عليهم وهم لا يزالون يلعقون جراح معارك الولايات فيما بينهم، ولا يزال جيشهم مفتقدا لأسلحة الطيران والمدرعات والمدفعية الثقيلة.

ومع أن المغرب لم يقم باستغلال نتائج انتصاره العسكري الكبير آنذاك ضد الجزائر، فإن قادة هذه الأخيرة لم يهضموا أبدا ما حدث. وكان الملك الحسن الثاني قد استدعى الجنرال إدريس بنعمر لإعطائه أمرا- أمام الأستاذ عبد الهادي بوطالب- بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الأراضي الجزائرية التي احتلتها قواته، فما كان منه إلا أن قال: يا صاحب الجلالة هذه أول مرة في التاريخ ينسحب فيها جيش منتصر. وبادر إلى خلع بزته العسكرية ووضعها جانبا كعلامة على طلب إعفائه

من الخدمة. ولكن الملك نهره وطلب منه تنفيذ ما يؤمر به دون تلكؤ.(1)

سادسا: بين سنتي 1964 و1965، شعر وزير الدفاع الهواري بومدين وجماعته بأن قادة اللاجئين المغاربة لديهم قد سمحوا لأنفسهم بالتدخل في صراعه الضاري مع مجموعة بنبلة، وأن هؤلاء يحرضون بنبلة على التخلص منه ومن جماعته بالقيام بتعديل وزاري مفاجئ..لذلك سارع بومدين إلى نزع أسلحة اللاجئين ومحاصرتهم لتوفير أقصى حظوظ النجاح لانقلابه ليلة 19 يونيو 1965.

وجاء انفتاحه على المغرب بعد ذلك ولعدة سنوات فقط ريثما يتمكن من تحصين وضعه في الداخل. وعندما تقوى بعض الشيء عاد ليشاكس الرباط من جديد.

سابعا: في قمة قوته، أصبح الهواري بومدين يهدد كافة دول الجوار إذا هي لم تراع المصالح الاستراتيجية العليا للجزائر وهي تتحرك داخليا أو خارجيا كدول مستقلة ذات سيادة.إذ هدد تونس وليبيا بوقف مشاريعهما الوحدوية لنفس الاعتبار، وابتز موريطانيا وإسبانيا لكي يقبلا تواجد الحركات الانفصالية المناوئة لهما على أرض الجزائر..وأخرج للمغرب من تحت (صرته) حركة البوليزاريو..هذه الحركة التي لو كانت ذات توجه وحدوي مغربي لما ساندها..ولكونها انفصالية فقد أمدها بأسلحة جد متطورة لا تتوفر عليها الكثير من حركات التحرير الوطني في العالم كصواريخ سام6 المقطورة على دبابتين، ومدرعات ت62، وت72 الحديثة، والمدفعية الصاروخية أورك ستالين وغيرها.

ثامنا: عندما قامت قيادة جيش تحرير الجنوب في كوليم باعتقال وإبعاد بعض ضباطها المتعاونين مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية، والذين يمدونها بالمعلومات الداخلية الخاصة بالقيادة، فهم الجزائريون هذا الإجراء على أنه موجه إليهم بصفة رئيسية، وذلك لإضعاف الدعم الذي كانوا يتوصلون به في تندوف.(2)، وكان قسم هام من هؤلاء الضباط المعتقلين من العناصر المحسوبة على تيار عبد القادر بوزار الجزائري، ممن دربهم عسكريا في معسكر جنان الرهوني في تطوان سنة1955، وبقي على اتصال دائم معهم.

---

(1)-انظر مذكرات الأستاذ عبد الهادي بوطالب المنشورة في جريدة الشرق الأوسط- دجنبر2000.

(2)-رواية شفوية للكولونيل المتقاعد إدريس بنبوبكر-النائب الأول السابق للقائد العام لجيش التحرير في الجنوب.

واعتبارا من 19يونيو1965،تبنى الهواري بومدين ورفاقه بوتفليقة وسليمان هوفمان ومساعدية سياسة جديدة تجاه المغرب، يمكن إبراز ملامحهما في ما يلي:

- تجميع عناصر محمد بنحمو في الثكنات في شكل اعتقال في انتظار ما ينبغي عمله.
- تضييق مجال الحركة أمام باقي العناصر المغربية المعارضة.
- استعمال بعضهم كمتعاونين وكوشاة لمصالح المخابرات الجزائرية.
- ربط الاتصال برموز أوفقير والدليمي في الداخل في نطاق سياسة إضعاف النظام المركزي في المغرب، وحرمانه من حرية المبادرة جهويا ووطنيا، وعبر إغراقه في صراعات داخلية لا تتوقف.

وخلال الفترة من 1962 إلى 1965 شهدت القيادة السياسية والعسكرية الجزائرية خلافات عاصفة حول أسلوب التعامل مع النظام المغربي، ذلك أن بعضها لم يغفر لهذا الأخير ضغوطه على جيش التحرير المغربي المتمركز على الحدود الشرقية إبان حرب التحرير الجزائرية من أجل تحجيم تحركات جيش التحرير الوطني الجزائري، وبالفعل فقد عمل كل من العتابي بويو والفكيكي الأعور ما بوسعهما لاعتقال كل من الهواري بومدين وقائد أحمد وأحمد المدغري واحتجازهم لعدة أيام في إحدى مطمورات المياه بدون تغذية ولا ماء بتهمة عدم التنسيق معهم، والتحرك بشكل فوضوي، كما عرقلا كثيرا من تحركات الجزائريين في هذه المنطقة، وذلك بالتنسيق مع الرباط.

وقد ذكر لي أحد عمداء الشرطة المغربية والذي كان مسؤولا عن إقليم وجدة في بداية الستينات..كيف استقبل وفدا رئاسيا جزائريا ساميا في وجدة في انتظار حضور الملك الحسن الثاني، وكيف أن هذا الوفد الرئاسي دخل في مناوشات عنيفة بالأيدي أسفرت عن تمزيق قمصانهم جميعا، ويتعلق الأمر بالهواري بومدين وزير الدفاع والطاهر الزبيري رئيس الأركان وأحمد بنبلة رئيس الجمهورية. وكيف أن هذا العميد سارع إلى شراء قمصان جديدة للوفد الرسمي الجزائري لحظات فقط قبل حضور المرحوم الحسن الثاني.

تجدر الإشارة إلى أنه عندما نشبت أزمة (حاسي بيضا) في نهاية صيف 1963، بادر النظام الجزائري إلى تجميع مئات المغاربة الموجودين في تندوف وسيدي بلعباس وتلمسان

ووهران ودفعهم نحو معسكرات التدريب العسكري في كولومبشار ولواتة وآرزيو وعين الصفراء وغيرها..للتمهيد لغزو مسلح شامل للمغرب من جهة حدوده الشرقية.

وقد لعب المعارضون الرئيسيون المغاربة دورا كبيرا في هذه التداريب، وفي طليعتهم شيخ العرب وسعيد بونعيلات والحسين الخضار وعمرو العطاوي وعبد الفتاح سباطة وعبد السلام الجبلي ومحمد بنسعيد آيت إيدر وغيرهم(1).

وحتى هذه الفترة أعطيت للاجئين السياسيين المغاربة مجموعة من الثكنات والشقق والفيلات الفاخرة، وكان بعض قياديهم مسلحين على الدوام ولا يجدون كبير العناء في الدخول إلى القصر الجمهوري ومقابلة رئيسه.

وفي معرض استعداده المحموم للقيام بانقلاب ناجح ضد أحمد بنبلة، قام وزير الدفاع الهواري بومدين بالاتصال بالسيد حمدون أشوراق (الذي كان قد استقبل في بيته أسلحة سفينة النصر الموجهة للمغاربة والجزائريين سنة1954)، حيث كلفه بالاتصال بسعيد بونعيلات ليبلغه أمرا عسكريا صارما غير قابل للمناقشة أو التعقيب: جمع كافة الأسلحة الموجودة بحوزة اللاجئين المغاربة في الجزائر لتسليمها لوزارة الدفاع الجزائرية بدون أي تباطؤ. وقد أتى هذا التهديد في أعقاب ما اكتشفه بومدين من علاقات وثيقة بين بنبلة وأوساط اللاجئين المغاربة كما ذكرنا آنفا.

وقد تلقى سعيد بونعيلات هذا الأمر وتشاور مع رفاقه، واستقر رأيهم بأن يكون جوابهم جميعا بأن كافة هذه الأسلحة قد دخلت إلى المغرب، ولا مجال لاسترجاعها ثانية.

وحيث أن الوسيط (حمدون) له مخبرون وسط مجموعة بنحمو في تلمسان، فقد أبلغ القيادة الجزائرية حقيقة الموقف المغربي، فما كان من بومدين إلا أن هدد بقصف ثكنة بنحمو في تلمسان بالطائرات الحربية من نوع ميج19، ثم كلف قائد الدرك الجزائري بالذهاب مباشرة لمقابلة محمد بنحمو، هذا الأخير الذي لم يتردد في توجيه قوات الدرك نحو الأسلحة والقيام بمصادرتها، ومن تم جرى تحويل مجموعة بنحمو إلى ثكنة باريكو بوهران في وقت لاحق.

(1)-إبان حرب الرمال قام شيخ العرب بإخراج عشرات المواطنين المغاربة من حوانيتهم في سوق تندوف، ليحملهم في شاحنات عسكرية لتلقي التداريب في المعسكرات، على الرغم من أن بعضهم لا يرغب في ذلك..وبعضهم أصبح لاحقا مصدر متاعب تنظيمية كثيرة.(روايات شفوية لكل من عمر ناصر الفرشي وعبد القادر اليماني)

وفي هذه الفترة بالذات، قام المسؤول العسكري الجزائري عبد الله بلهوشات بتعليمات من الهواري بومدين باعتقال أحمد أكوليز شيخ العرب في كولومبشار لمدة أحد عشر يوما، وذلك بسبب نشاطه الدائب لتجميع الأسلحة، وتجنيد الأعضاء الجدد، ولم يفرج عنه إلا بعد أن اتصل سعيد بونعيلات بالهواري بومدين قائلا له: إننا في غنى عن إسقاط عباس مسعدي آخر، وبالفعل سارع شيخ العرب بمجرد الإفراج عنه إلى العودة إلى المغرب رفقة عمر ناصر الفرشي مع بداية 1964.

غير أنه بقيام الحركة الانقلابية المعروفة ضد أحمد بنبلة في 19 يونيو 1965طرأت تغيرات سياسية بارزة في الموقف الرسمي الجزائري..وكان ذلك متوقعا..ففي الساعات الأولى للانقلاب سارعت قيادة التنظيم السري المغربي إلى نقل الفقيه الفيكيكي (الأعور) من وهران إلى مطار الجزائر العاصمة ليستقل أول طائرة مغادرة بعد الانقلاب نحو فرنسا..إذ كان ثلاثي بومدين وقايد أحمد وأحمد المدغري يتوعدونه باستمرار بالتصفية الجسدية لدى أول فرصة متاحة، كتسديد ضروري لحساب المطمورة، ومواقف أخرى موجعة ضدهم(1).

واستغل بومدين بعض الأحداث وفي طليعتها مصرع كل من مولود بنعلي ومحمد بنحمو الشيباني على يد مجموعة بنحمو، واتصالهم مع بنبلة للتعجيل بتعديل وزاري يبعده وصديقه بوتفليقة من أية مهام، ليحاصر اللاجئين المغاربة وليضعهم في ثكنات محروسة جيدا في تلمسان ووهران، كما قام باعتقال بعضهم وذلك لأكثر من سنتين. وفي موازاة مع ذلك لغم صفوف الآخرين بالخلافات، ورفض رفضا قاطعا التحاور مع اللجنة التي شكلوها بعد اجتماعات عدة، والتي كانت تضم في عضويتها المرحوم محمد باهي ومولاي عبد السلام الجبلي وإبراهيم التزنيتي(2).

وبينما كان مولاي عبد السلام الجبلي هو المخاطب الوحيد لدى الجزائريين من63 إلى 1967، وكان يتلقى منهم ستة ملايين سنتيم شهريا لتوزيعها على الآخرين، كان معظم هؤلاء

(1)- من حديث مطول مع المناضل إبدر أرصلا (سباطة).

(2)-ذكر لي في الجزائر المرحوم محمد علي الهواري كيف تعرض مرارا للتهديد بالقتل على يد مجموعة الجبلي إن لم يلتحق بها، وكيف أن بونعيلات أخذه ذات يوم رفقة أحمد بنجلون لمقابلة الجبلي (البشير)، وكيف أن بونعيلات أشهر مسدسه في وجه الجبلي وهو يصيح: "عليك بالابتعاد عن طريق هؤلاء..فهم أبنائي".

يعيش في فاقة دائمة، ولا تتجاوز مخصصاتهم المالية مائة دينار شهريا للفرد الواحد (سبعين دورو يوميا كما كان يقال) (1).

وإذا كان بعضهم كالختير الختير وامحند بوحجلة وبوجمعة بلحاج يبحثون عن عمل إضافي لإعالة أنفسهم بشكل لائق، كانت القيادة ترفض بإصرار هذه الرغبة بحجة أن عليهم أن يصبروا بحكم أنهم مناضلون وليسوا مرتزقة ! !؟.

ولم يكن معظم هؤلاء يملك خيارا آخر، فقد منعوا من الحصول على جوازات السفر، بل وحتى من أوراق التعريف العادية، وذلك باستثناء المهدي بن بركة الذي كان يحمل جواز سفر دبلوماسي جزائري.

ولبالغ الأسف، كان تواجداللاجئين هناك يتسم بنوع من الولاءات ذات الطابع الإقليمي؛ فقد كانت هناك مجموعة عرفت ب(الرباطيين) وتضم سباطة-الخضار-عبروق-العطاوي وغيرهم، ومجموعة عرفت ب(المراكشيين والسواسة) وتضم الجبلي-بنسعيد آيت ايدر-بنسعيد بورحيم-زغلول وآخرون، ومجموعة بنحمو المسفيوي؛ وغالبيتها الساحقة من أعضاء جيش التحرير الجنوبي(2).

تلكم هي أبرز ملامح الوضعية التي كان عليها لاجئونا في الجزائر، وسيدخل الفقيه البصري إلى هذه البلاد مع بداية 1967 بعد الإفراج عنه في أعقاب أحداث 23 مارس 1965. وسيباشر اتصالاته مع القيادة الجزائرية لتصحيح هذا الوضع المأساوي.

وإذا كان الفقيه البصري قد حقق نجاحا كبيرا في سبيل إطلاق سراح المعتقلين، وفك الطوق عن مجموعات بنحمو المسفيوي، فإن ذلك أدى إلى صراعات محمومة بينه ومجموعة عبد السلام الجبلي وآيت إيدر ولحسن زغلول.

(1)- من محضر الشرطة القضائية الوطنية الذي حرره كل من عبد المالك الحمياني ومحمود عرشان لسعيد بونعيلات إبان اختطافه من إسبانيا - صفحة4و5.

(2)-حسب معلومات مؤكدة وموثوقة فإن الأرشيف الخاص بالمرحوم عبد المجيد العراقي، مسؤول الحزب سابقا في الجزائر، والذي يتضمن وثائق على جانب كبير من الأهمية عن حقيقة العلاقات المغربية-الجزائرية، ومختلف تقلباتها وملابساتها، هذا الأرشيف موجود حاليا بحوزة عضو مجلس قيادة الثورة الجزائري السابق شريف بلقاسم، والذي تربطه بالمرحوم علاقة عائلية، إذ أنهما عديلان ومتزوجان من أختين من أصل سويدي. وحينما سيخرج هذا الأرشيف إلى العلن فستعرف بالتأكيد الكثير من الأسرار. (الأستاذ محمد طلال)

وسيحسم هذا الصراع بعد فترة قصيرة بمغادرة كل من الجبلي وآيت إيدر وبورحيم وغيرهم نحو الديار الفرنسية، وسيظل لحسن زغلول (عبد الرحمن) على رأس مقر القبة بحي حسين داي، حيث كتب لي أن ألتحق في صيف 1968، إلى جانب أسكور محمد طيفور وآخرين.

وبالنسبة لليبيا، البلد المغاربي الثاني الذي ارتبطت به قواعد وقيادات التنظيم السري خلال هذه الفترة، تجدر الإشارة إلى أن العقيد القذافي لم يكن متحمسا منذ مجيئه إلى السلطة في فاتح شتنبر1969 ولغاية قيام الحركة الانقلابية بالصخيرات في 10 يوليوز1971..لم يكن متحمسا لدعم التنظيمات السياسية في المغرب..فحتى ذلك الوقت كانت شعاراته المدوية: لا شرق ولا غرب، لا شيوعية ولا رأسمالية، ولا حزبية بعد اليوم، وكان على غرار نموذجه القومي جمال عبد الناصر يمقت الأحزاب السياسية ويكن لها العداء الدفين، ربما كذلك انطلاقا من تجربته الشخصية داخل ليبيا على عهد نظام السنوسي الملكي.

وفي نهاية 16غشت 1972 اتصل هاتفيا بالهواري بومدين طالبا السماح لطائراته الحربية بالتوجه نحو المغرب لدعم الانقلابيين باستعمال المجال الجوي الجزائري، وبالطبع رفض بومدين هذا الطلب، كما أشعر المرحوم الحسن الثاني لاحقا بهذا الأمر، وأثناء ذلك كانت الإذاعة الليبية تبث البلاغات المؤيدة لما حدث بالمغرب(1) .

قبل هذه الأثناء كانت طريق التنظيم السري نحو طرابلس -ليبيا سالكة، وتعد بالكثير من الدعم والإسناد.

لا يهم هنا من توسط لشق هذه الطريق فقد يكون سفير الجزائر في طرابلس على كافي

(1)- ..عند الهبوط الاضطراري للطائرة التي كانت تقلني، تم نقلي إلى قصر الصخيرات، وهناك تلقيت مكالمة هاتفية من بومدين الذي كان مذعورا، حيث قال لي: ماذا حدث؟ يقال إن طائرتكم قد تعرضت لإطلاق النار، هل أنتم بخير؟. وقد لمست في صوته شيئا من التأثر الصادق.وطبعا، كانت العلاقات بيننا آنذاك على ما يرام، فطمأنته قائلا: كل شيء على ما يرام، وقد تمت السيطرة على الموقف. وفي هذا الوقت بالذات أضاف قائلا: إن القذافي كلمني هاتفيا قبل قليل، ليطلب مني السماح لطائرته بعبور أجواء التراب الجزائري، فهو يريد أن يرسل سربا من المقاتلات لمساعدة المتمردين، وقصف قصركم بالرباط، فأجبته: على أية حال فالمسافة طويلة، ولن يتأتى أبدا لطائرته الوصول إلى المغرب. واستطرد بومدين قائلا: إن القذافي لم يطلب مني السماح لطائراته بعبور الأجواء الجزائرية فحسب، بل إنه يريد أيضا أن أسمح لمقاتلاته بالتزود بالوقود في الجزائر، وتذكرون جيدا أني لم أكن لأسمح له بذلك..) الحسن الثاني -ذاكرة ملك - ص104

القوي الشخصية، وصاحب المبادرات المستقلة التي لا تعجب أحيانا القيادة الجزائرية، فهو واحد من كبار قادة الولايات أيام حرب التحرير الوطني، وقد يكون إبراهيم طوبال رفيق صالح بن يوسف أحد قادة حركة الاستقلال الوطني في تونس أو قد يكون غيرهما..المهم أن قيادات التنظيم السري بدأت تصل تباعا إلى طرابلس منذ ربيع1972. ويتذكر رفاقنا الذين استفادوا من دورات تكوينية عسكرية في ليبيا كيف كان مدربوهم يقولون لهم بأن القيادة الليبية لا تعطي كبير أهمية لما يمكن أن يفعله

- أنظر أيضا مذكرات المستشار الإعلامي للهواري بومدين الدكتور محيي الدين عميمور - جريدة الشرق الأوسط - صيف1992

بضع عشرات من المقاتلين داخل المغرب، وبأن رهانهم الأكبر والأساسي هو على القوات المسلحة النظامية، وماعدا ذلك، فلا يعدو كونه شكلا من أشكال الدعم الثانوي.

ومع ذلك استفاد بعض أعضاء التنظيم من تكوين عسكري بين الشهر والشهرين بتأطير من الضباط الليبيين، كما استفادت مجموعة منهم من تكوين على الضفادع البشرية العاملة في أعماق البحر.

كما كان الأستاذ عبد الرحمن اليوسفي يكتب بانتظام افتتاحية برنامج صوت التحرير، والذي كان يبث من الإذاعة المركزية الليبية بالعربية ولهجة تاشلحيت. وكان من أبرز المذيعين: محمد

التوزاني- إبراهيم أوشلح- الحسين المانوزي- حسن البصري وغيرهم.

واعتبارا من شهر مارس1972 سيقوم أحمد بلفروخ بنقل خمسة وعشرين رشاشا من نوع كلاشينكوف من طرابلس إلى وهران حيث سيسلمها لأعضاء التنظيم السري هناك. ثم سيقوم بنقلة أخرى في بداية يونيو1972 تضمنت عشرين رشاشا من نفس النوع.

وقد قام مؤخرا أحد قادة التنظيم السري والذي لم يلتحق بالجزائر إلا بعد سنة1972، بكشف معلومات هامة عن تلقي القيادة لكميات كبيرة من الأموال بالدولار الأمريكي في طرابلس ليبيا، كان شاهدا على بعضها، ونحن نتساءل كيف يتصور هذا الشخص تأمين مستلزمات الإقامة والتغذية والتنقل لمئات الأفراد من التنظيم والموزعين على حوالي خمس

دول، هؤلاء الذين اضطروا لمغادرة بلادهم بسبب سياسة القمع والتنكيل ومصادرة الحريات العامة والممولة بأضعاف المبالغ التي -عاينها شخصيا- من الدوائر الصهيونية والأمريكية والفرنسية والماسونية والمسيحية..إلخ. إنها ثورة وتحتاج إلى تمويل ضخم، فحتى إقامة مخيم صيفي للأطفال بهذا العدد يستدعي مئات الملايين، فكيف بمستلزمات تنظيم مسلح. وعلينا ألا ننسى أن بعض التنظيمات المماثلة في العالم تضطر إلى أساليب غير مشروعة لتأمين مستلزماتها.

3. الإطار الوطني الخاص:

رغم تنصيب برلمان جديد وإنهاء حالة الاستثناء، استمر الاحتقان السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد في تفاقم متزايد، وذلك تحت ثقل مجموعة من العوامل:

_ قيام حركتين انقلابيتين في غضون سنة واحدة، استهدفت حياة الملك، وعرضت مصير الوطن لأسوأ العواقب(1).

---

(1)- في مرافعته دفاعا عن أمقران، قال الأستاذ رضا اكديرة - أحد الأصدقاء القدامى للملك الحسن الثاني:"لماذا تعرضت حياة الملك، ومصير المغرب إلى الخطر؟ إن مواجهة الحقيقة، ومواجهة المشاكل تفرض إبعاد وإقصاء كل محاباة، وكل قلق لأي كان. فنحن أمام ضابطين من أسمى درجات السلم العسكري وهما المذبوح وأوفقير. وكانا من أقرب الناس للملك، أي للشخص الذي استهدفا قتله، وهما اللذان كانا يتمتعان بسلطان مطلق لم يتمتع به أحد غيرهما. ورغم ما كانا يتمتعان به من جاه ومال وشهرة داخلية ودولية بفضل الملك، دبرا وخططا مؤامرتين قصد الاستيلاء على الحكم وقتل الملك."، "..إن أحداث 10يوليوز، وأحداث 16غشت لهما عدة عناصر مشتركة ومتشابهة:

1. المحاولتان كان مخططوهما من أقرب الضباط للملك.
2. الوسائل والطرق التي اتبعت لتنفيذ المؤامرة بلغت قمة العنف.
3. عنف الأحداث أوجد نفسية جماعية تعم المغرب..الخوف والترقب واختلاق النكت التي تتساءل عما يمكن أن يقع في المستقبل."

"..ثم جاءت حالة الاستثناء، ونتج عنها ما نتج، وكانت النتيجة الحتمية تجميد النشاط السياسي، وسيطر الفراغ الذي هو ممقوت بطبيعة الأشياء، مما أتاح الفرص لبروز قوة أخرى، ومن نوع متميز ملأت الفراغ الذي تركه رجال الأحزاب السياسية، وهي قوة من طبيعة أخرى كالمذبوح وأوفقير."، "..وإذن، فنحن أبعدنا المنظمات السياسية، وخلقنا الفراغ، وتركنا لأوفقير وأمثاله أن يسيطروا، بحيث تعطى لهم مهام ليست من طبيعتهم، وأدخلناهم إلى الملعب وهم لا يعرفون أصول اللعبة. "

وعندما كانت طائرات الانقلابيين تقصف القصر الملكي بالرباط مساء يوم16 غشت1972، كان الأستاذ كديرة واقفا في شرفة مكتبه المطل على محطة القطارات بالرباط متابعا ما يحدث، حيث ردد مرارا على مسامع مساعديه:..هذا الأمر نبهنا إليه مرارا كثيرة..ولم يكن يسمع لنا أحد، بل أعفينا من كافة المسؤوليات السياسية بسبب ذلك. (المؤلف)

_ الزج ب162 من قادة وأطر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في السجون، والحكم عليهم بأحكام ثقيلة (527 سنة ل110 معتقلا)

_ تفاقم المديونية العامة للدولة، وازدياد العاطلين، وتفاحش الغلاء، واستشراء الفساد في المصالح الإدارية للدولة.

_ تنصيب "برلمان" جديد على أساس الوثيقة الدستورية لسنة 1970؛ بمقاطعة عامة من كافة فصائل الحركة الوطنية من يمينها إلى يسارها.

_ التضييق على الحريات العامة، بمصادرة الصحف، وإغلاق المقرات الحزبية، وإطلاق يد الأجهزة الأمنية الخاصة في كل اتجاه، كما لو كانت حالة الاستثناء لا تزال قائمة.

_ تفاحش النفوذ الصهيوني في المغرب.

وعلى العموم، كانت الوضعية السياسية العامة في البلاد في قمة السوء، وكان الخوف والترقب لما ستأتي به الأيام المقبلة هو سيد الموقف، وهذا ما حدا ليس فقط بزعماء المعارضة وإنما أيضا ببعض الضباط الذين يفترض فيهم الابتعاد عن العمل السياسي بالبحث عن قنوات للتواصل مع القادة السياسيين ومع بعضهم البعض لتأمين مستقبلهم المهني وحفظ ممتلكاتهم وحياة أسرهم.

ولم يكن الفقيه البصري هو الشخص الوحيد الذي جرت معه هذه الاتصالات، ففي هذا الشأن يؤكد الدكتور عمر الخطابي بأن قادة بارزين آخرين في الاتحاد الوطني للقوات الشعبية كانوا على اتصال مع بعض ضباط الجيش. ولكون الدكتور الخطابي (حلقة مفترضة) بنظر مصالح الأمن في هذه الاتصالات لا سيما مع أمقران وكويرة، فقد زج به في هذه المحاكمة على أنه مسؤول عن خلية القنيطرة..إلخ. وقد تعرض بسبب ذلك لتعذيب شديد لا يزال يعاني من آثاره حتى اليوم(1).

..نعم..لقد تأكد في ما بعد بأن بعض ضباط الجيش فتحوا قنوات للحوار مع عدد من القادة السياسيين من أقصى اليمين إلى اقصى اليسار. وفي هذا الصدد أورد الأستاذ عبد

(1)- يعتقد بعض أعضاء التنظيم السري بأن اعتقال الأستاذ عبد الرحيم بوعبيد في بداية الثمانينات، كان في الواقع تسديدا ل (فاتورة قديمة) تعود إلى سنة 1972، فالنظام لم يغفر له التواطؤ وعدم التبليغ، ولعل ذلك سببا آخر لإقصائه من مهمة الدفاع عن معتقلي هذه المحاكمة في آخر لحظة بعد أن كان ضمن هيئة الدفاع، وتحويله من محام إلى شاهد.

الهادي بوطالب مؤخرا في مذكراته المنشورة في جريدة الشرق الأوسط خلال شهر يناير 2000 كيف كاشفه الجنرال محمد أوفقير بمشاريعه الإنقلابية وهو يتناول طعام الغداء في بيته، وذلك قبل المحاولة الانقلابية الثانية، وأنه خشي أن يفاتح المرحوم الحسن الثاني في الموضوع مخافة أن يفتك به أوفقير..حتى وهو وزير للخارجية آنذاك، فأوفقير -يعلق الأستاذ بوطالب- قادر على فعل كل شيء.

كما كتب (ستيفان سميث) وغيره عن لقاءات في هذه المرحلة بين أوفقير وعلال الفاسي.

وإذا كانت هناك قرائن قوية على وجود اتصالات بين أمقران والفقيه البصري على سبيل المثال، فليس ثمة أية دلائل دامغة في شأن اتصالات مماثلة بين الفقيه ورفاقه القادة من جهة، وبين كل من أوفقير والدليمي. هذا مع العلم أن أمقران ذكر أمام هيئة المحكمة العسكرية بأن أوفقير طمأنه حول نجاح المشروع الانقلابي المزمع تنفيذه، وبأن هناك اتصالات بينه وبين قادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في هذا الشأن، إلا أن ادعاءات أوفقير هذه لا يمكن أن توضع سوى في خانة محاولاته المستمرة لاستمالة أمقران إلى جانبه بكافة الوسائل.

كما أن مزاعم أحمد رامي الملازم السابق في سلاح المصفحات عشية الانقلابين الأول والثاني بوجود هذه الاتصالات، يدحضه واقع أنه كان خادما مطيعا لأوفقير، إذ كان مقيما في بيته كواحد من أفراد عائلته، ولا تستقيم هذه الوضعية الشاذة مع ادعاءاته المتكررة كواحد من الضباط الأحرار التقدميين(1).

(1)- في سجاله عبر القناة الجزيرة الفضائية مع الأستاذ عبد الرفيع الجواهري شن أحمد رامي هجمات ساخنة على (اليهود) وليس على الصهاينة، في حين أنه ينحدر أصلا من قرية تاهلا بنواحي تافراوت؛ أحد المعاقل التاريخية ليهود المغرب على غرار دمنات ودبدو والصويرة

4. الجذور التنظيمية لحركة 3 مارس 1973

بإفلات كل من عمر دهكون وعمر الفرشي ولحسن التاغجيجتي وأسكور وبوودان ومحمد بنيحيى وغيرهم من اعتقالات1969 و1970، ولجوئهم للخارج، كان من المفترض أن تقوم القيادة العليا للتنظيم السري بعقد مؤتمر مصغر (كونفرانس) لأطرها المتقدمة للقيام بتحليل عام لما حدث، وللشروع في وضع ستراتيجية جديدة للمرحلة المقبلة، كما هو الشأن مع كثير من المنظمات الثورية خارج المغرب، فحجم الضربات كان يستدعي بإلحاح القيام بمثل هذه الوقفة التقييمية والنقدية.

ولكن الذي حدث، هو أن القيادة ظلت ترفض بعناد كعادتها دائما مثل هذه الوقفات، وذلك لذرائع أمنية واهية، كيف لا وكافة الأطر المتقدمة يعرفون بعضهم البعض، ويتكلفون مثنى وجماعات بتنفيذ ما يؤمرون به.

فهل تفسير ذلك يعود إلى خوف القيادة من تقديم الحساب وتوضيح أسباب وملابسات ما حدث، والإذعان لرغبة الأطر في إشراكها في التخطيط والتسيير مستقبلا ؟

ويرتبط بهذا السؤال أوثق الارتباط، معطى آخر هو غياب هيكلة تنظيمية علمية للتنظيم على أسس واضحة ودقيقة، تعتمد تقسيم المهام والاختصاصات بين أعضاء القيادة، ووضع آليات للمراقبة والتنسيق والدعم.

وينقسم المتابعون أمام هذه المحاكمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

الأولى: مجموعة من صدرت في حقهم أحكام قضائية سابقة بالإعدام أو السجن المؤبد أو عشر سنوات إلى خمس؛ مثل إبراهيم التزنيتي ومحمد بنونة وأسكور وبوشعكوك والتاغجيجتي وعمر دهكون والبصري وبارو مبارك...إلخ.

الثانية: مجموعة من الأعضاء القدامى بالتنظيم ممن لم تهتد إليهم مصالح الأمن في محاكمة 1971، وهم مقيمون في مناطق وجدة، تنغير، كولميمة، خنيفرة، الرباط، الدار البيضاء، أكادير.

الثالثة: مجموعة الأطر السياسية التي أظهرت نشاطا خاصا بعد قرارات30يوليوز1972، لإعادة هيكلة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، وقد أريد بتوريطهم إلى

جانب المجموعات المسلحة التخلص منهم،بتغييبهم خلف قضبان السجون لسنوات طوال، وقد تعذر على مصالح الشرطة تعزيز ملفاتهم بقرائن دامغة وكافية لتحقيق ما ذكر. ومن هؤلاء عمر بنجلون، أحمد بلقاضي،محمد اليازغي، محمد الحلوي، محمد كرم، مصطفى القرشاوي، عبد العزيز بناني، عبد المومني إسماعيل(1) وغيرهم.

ووحده بين 13 محاميا وصحفيا في هذه المجموعة كان توفيق ادريسي هو الوحيد المرتبط عمليا بالخلايا المسلحة إذ سبق له الاستفادة من دورة عسكرية في الزبداني في صيف1969(2). وكانت التهم الموجهة لهؤلاء:

- دفاع بعضهم كمحامين عن معتقلي محاكمة مراكش الكبرى، ولإبداء التعاطف مع نواياهم لقلب نظام الحكم في البلاد، وتسريبهم لمحاضر المحاكمة إلى قيادة التنظيم في الخارج.. وتحديدا إلى الفقيه البصري.

- تشكيل لجنة سياسية موازية للجنة العسكرية، من خلال اجتماعات مركز الحزب بطريق مديونة، والفروع الحزبية الأخرى.

- تقديم مختلف أشكال الدعم والإسناد للخلايا المسلحة.

- مقاطعتهم للاستفتاء على دستور 1970، بما يعنيه ذلك ضمنا من دفع جمهرة أعضاء الحزب نحو العمل المسلح لا بدال النظام السياسي القائم بنظام آخر .

وإضافة للمجموعات الثلاث المذكورة، هناك حالة فريدة خاصة بالدكتور عمر الخطابي، والذي يبدو بأنه بهذا الاعتقال إنما كان يسدد قيمة حساب متأخر بعض الشيء لعلاقته المفترضة مع أمقران وكويرة في شأن المحاولة الإنقلابية ل16 غشت 1972.

وفي هذا الصدد، قام كل من أمقران وكوير قبل إعدامهما بتكليف بعض أفراد هيئة الدفاع بالاتصال بالدكتور الخطابي لطلب المعذرة والصفح بسبب اعترافتهما التفصيلية حول

(1)- صرح المومني أمام المحكمة بأن البوليس يعتبر الانتماء السياسي المجرد وحده جريمة..وقال..نحن لا نحاكم هنا إلا من أجل أفكارنا وانتمائنا السياسي..

كما يؤكد بعض المعتقلين السابقين في هذه القضية بأن مصالح الشرطة بذلت جهودا جبارة لتوريط أحمد بلقاضي.

(2)-يعلق الأستاذ النقيب بنعمرو ضاحكا:" لقد سافرنا سوية لحضور مؤتمر للمحامين الشباب العرب في بيروت؛ و(غافلنا). صاحبنا لحضور دورة عسكرية في سورية بدون علمنا".

دوره في ما قام به، وقد رفض الدكتور الخطابي مغادرة البلاد آنذاك حتى لا يؤكد هذه الاتهامات، لتتم (برمجته) مع مجموعة 3مارس بعد ذلك بحوالي سبعة أشهر. وأثناء التحقيق معه تمحورت الاتهامات الموجهة إليه حول تنسيق مفترض مع الفقيه البصري وآيت قدور انطلاقا من القاهرة، للتحضير لعملية إسقاط الطائرة الملكية، مرتكبا في ذلك جرائم الاشتراك والتواطؤ وعدم التبليغ.

أما من حيث توفر عنصر العزم والتصميم من طرف العناصر المسلحة للتنظيم السري، فقد لوحظت تباينات كبرى في تصريحاتهم أمام هيئة المحكمة، بين من حاول إنكار كل ما اعترف به أمام الضابطة القضائية وهم كثيرون، وبين من أبدى شجاعة نادرة(1) في الاعتراف بما هو منسوب إليه، مبررين عملهم ببواعث وطنية وقومية وأخلاقية، ومن هؤلاء عمر دهكون، محمد المهتدي، موحا أوموح، محمد التمسماني، ومصطفى جدايني.

فقد صرح أومح أمام هيئة المحكمة قائلا:" لم أكن أبدا عرضة لأي تضليل أو خداع لا من البصري ولا من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية..إني قمت بعملي من أجل تحرير الأطراف المغربية المستعمرة من الإسبانيين..إنني لم أستسلم لقوى الأمن عن تعب أو جوع، بدليل إنني حينما استسلمت كان ما يزال في حقيبتي ما يكفي من الزاد، كما أن كمية الرصاص لدي لا تزال سليمة..إنني لست مرتزقا، ولو كنت كذلك لما قضيت في الخنادق مع الثورة الفلسطينية حوالي أربع سنوات، نفذت خلالها 45عملية فدائية..(2)

كما تضمنت تصريحات كل من عمر دهكون ومحمد المهتدي أمام المحكمة كونهما كانا عازمين على تنفيذ مجموعة من أعمال الاغتيال والتفجير ضد شخصيات صهيونية ويهودية متنوعة إلى جانب مصالح دبلوماسية وثقافية أمريكية بالمغرب. كما أفاد المليانى: "كان لدي شعور تام بخطورة التهديد الصهيوني، ووعي كامل بهذا الخطر، خاصة فيما يتعلق بالخطر الاقتصادي..لقد قمت بكتابة ثلاث مقالات صحفية للتنبيه إلى خطر الصهيونية على

(1)- كان لسان حال هؤلاء أمام هيئة المحكمة..لسان حال الشاعر العربي:

إذا لم يكن من الموت بد فمن العار أن تموت جبانا

(2)- تم حجز رشاش كلاشينكوف مع ثلاثة مخازن للذخيرة تحتوي على تسعين رصاصة من عيار 7.62ملم. وتجدر الإشارة إلى أن الخزان الواحد يحمل ثلاثين رصاصة بما معناه أنه استسلم بذخيرته الكاملة لقوى الأمن، وتورع عن إطلاق النار على المدنيين (المحيحين) الذين كانوا يطاردونه، ومن خلفهم قوى الأمن.

الاقتصاد المغربي، حيث أوضحت بأن هناك مؤسسات تلعب دورا مخربا للاقتصاد المغربي، ومن ذلك مؤسسة (فورست ناشيونال سيتي بنك) التي تمكن اليهود والأجانب من إيداع الأموال في المغرب ثم تسحب من أي بنك مماثل في أمريكا وغيرها".

كما صرح مصطفى جداييني أمام هيئة المحكمة بأنه قبل الانضمام للتنظيم السري لتصفية المسؤولين (هكذا) الذين يخلون بواجبهم، وبأنه كان ضد الفساد. كما اعترف بأنه رافق كلا من أحمد أقذاف ومبارك بودرقة إلى وهران، كما استقبلهما رفقة عمر دهكون في منزله مرارا. وفي الجزائر اتصل مرارا بمسؤولين عن التنظيم السري وخاصة أحمد الميد والعربي الفكيكي والعرابي وعزوز والبشير وآخرين، وفي آخر زيارة بتاريخ9 مارس1973 اتفق مع القيادة على استلام شحنة من السلاح لإدخالها إلى المغرب..وبالفعل توصل ببعض المسدسات قام بتوزيعها على أفراد خليته. واعترف كذلك بتلقي أموال من القيادة لتمويل العمليات المبرمجة.

تجدر الإشارة إلى أنه تم العثور لديه وقت اعتقاله على خمس مسدسات، وقد قال وكيل الملك لدى المحكمة بأن أحد هذه المسدسات الخمس استعمل في الاعتداء على شرطيين في وجدة.

وعلى العموم، كان التنظيم السري في هذا الإبان متوفرا داخل المغرب على الخلايا التالية:

أ.مجموعة وجدة: وتشكل نسبة هامة من أعضاء التنظيم، ومن أبرز أعضائها مصطفى جداييني، عبد القادر الميساوي، بوجمعة ميري، بنيونس الحدودي، محمد الملحاوي محمد المحمودي،

محمد الحجيوي، ومن العسكريين إبراهيم بنعبد السلام.

ب. مجموعة الدارالبيضاء: ومن أبرز أعضائها محمد المهتدي، يوس مصطفى، صبري، الإدريسي، بوراس، جناح وغيرهم.

ج. مجموعة الرباط: من أبرز أعضائها علي بوشوا، محمد الشرقاوي، محمد كابون، مبارك بودرقة و أسموح علي، أقذاف وغيرهم.

د. مجموعات (البؤرة الثورية) القادمة من الجزائر، وهي عبارة عن أربعة قواعد (فبراير1973):

1. فرقة كوليمة، وتضم :محمد بنونة، مولاي سليمان العلوي، القاضي، بن مخزور فريكس، النجار، سعيد كومباتا، عدي شان، أوحرفو- أوتاعتوت-الفقيه وغيرهم.

2. فرقة تنغير، وتضم :سيدي حمو عبد العلم، عبد الله المالكي، آيت زايد عمر،موحى أوموح نايت بري، باسو أوحماد، بوشاعكوك، آيت زايد الحسين، أيت زايد العربي، سالم أومسعود، التاغجيجتي، تركي عدي وغيرهم.

3. فرقة خنيفرة، وتضم: أومدة، أوهوي هوي، موحا أولحاج امحزون، محمد أمزيان، إبراهيم بلحاج، موحا عسيل، النشابي، مولود العجيلي وغيرهم.

4. مجموعة فكيك وعلى رأسها محمد ساعة وتضم كمو لشلاش، زايدي وغيرهم.

هـ. مجموعة آسفي، وتضم : البوعايي الطيبي، محمد الفلاحي، مبارك المتوكل، أحمد رضوان، المرابطين محماد وغيرهم.

و. مجموعة أكادير، وتضم: عبد الحفيظ البكباشي، وآخرين.

ز. حالات إفرادية: مختبر لحسن القائد الإداري للحقة واد لاو، ومروان فرجي القائد الإداري للحقة إداوتنان، بالإضافة إلى المخزني أفكوح علي في فاس، وعسكريين آخرين في مختلف المناطق.

وعن هذه التجربة (تنظيمها -تسليحها- تمويلها- توقيتها) يتحدث الفقيه االبصري ضمن مذكراته المنشورة في الاتحاد الاشتراكي مؤخرا(1):

"..لما وصلت إلى الجزائر، وجدت أن أكثر من 70مناضلا من مناضلينا -وكان الانقلاب العسكري ضد بن بلة قد تم- قد وضعوا في السجن هناك (وما زال عدد منهم بيننا اليوم، أذكر منهم الأخ عمر الفرشي والمرحوم إبراهيم التزنيتي). وذلك بدعوة أنهم -سيشوشون على أمن الإخوان في القيادة بالجزائر- ولذلك أدخلوا إلى بعض معسكرات الاعتقال. لما وصلت،

(1)- حوار سيرة ذاتية للفقيه البصري الحلقة28 -الاتحاد الاشتراكي- 17 يناير 1998 .

اعتبرت أن هذا تصرف غير معقول، وأن ما تعرضوا له من ظروف صعبة مات على إثرها 3إخوان، ليس مقبولا كذلك.

وطرح بعد ذلك موضوع وجودنا بالجزائر: هل سيبقى الإخوان هناك بصفة لاجئين سياسيين أم يغادرون؟ طبعا، لم تسهل لهم مسطرة اللجوء السياسي أبدا. وظل السؤال مفتوحا: ماذا نفعل هنا؟ وكيف نتصرف؟"، "..المهم قال إخواننا: (ما الذي نفعله الآن في الجزائر؟ ولماذا نتعرض لهذه المحنة أو نموت هنا بدون قضية؟ إذا كان لا بد أن نموت فلنذهب لنموت في بلادنا..). وعندها قرر هؤلاء الإخوان -بعد أن عذبهم الجزائريون عذابا أليما، وذلك لما اكتشفوا أن أسلحة تسربت إلى داخل الجزائر قادمة من ليبيا- "أن يموتوا في بلادهم". وأنا أدلي بهذه الشهادة ليس لكي أتهرب من المسؤولية، بل لأنقل الوقائع التاريخية كما هي، والحقيقة أن إخواننا دخلوا إلى المغرب لكي يبقوا فيها، وحين دخلوا، كنت في سوريا. وإذا كان الأخ بنيحيى منصفا يمكنه أن يتحدث عن هذه الظروف كما واكبها وعاشها عن قرب، فهو الذي كان قد كتب بخط يده الأرضية التي تؤطر هذا الموضوع، وأظن أن هذه الوثيقة ما زالت موجودة. وكما قلت، فليس من عادتي أن أتنصل من مسؤولياتي. ومن تم أقول بأنني لم أحضر قرار الدخول إلى المغرب ولا غيره رغم أنني مسؤول عن تلك المرحلة. لكن الواقع هو هذا، والأمور تبلورت بهذا الشكل."، "..أنا لم أكن موجودا عندما اتخذوا قرارهم، كنت في دمشق كما قلت لك، ولو بقي باهي رحمه الله لأدلى بشهادة في هذا الموضوع. وقبل هذا الدخول، قضينا ليلة نناقش الوضع وتطور السجال بيننا إلى حد الخصومة، وكان حاضرا معنا شخص اسمه ميد خيري الفكيكي، ثبت فيما بعد أن له ارتباطات أمنية معينة، حاول أن يقول لي (أنت من الناس اللي في أيديهم الطريق والوسائل والإمكانيات على الحدود..وكذا..وكذا..) فهاجمته وغادر الجلسة. وبعده خرجت أنا أيضا، وبالتالي لم يتخذ القرار آنذاك في الجزائر. بل اتخذ على إثر لقاء تم بين الإخوان في باريس، المرحوم بنونة والمجموعة، ولم أكن موجودا. ولما وقع ما وقع بدأ البعض يتنصل من المسؤولية. ولم أتردد شخصيا في أن أتحمل المسؤولية، فهؤلاء الإخوان استشهدوا من أجل أفكارهم، وكنت حاضرا في التوجه العام، وإن لم أحضر في التفاصيل ولا في صياغة الرؤية التي كانت مطروحة للنقاش. لكنني فضلت أخلاقيا ألا أتهرب من مسؤوليتي."

ويستفاد من كلام الفقيه البصري بأن المعاناة الشديدة لأعضاء التنظيم السري في الجزائر جعلتهم ينفردون بقراراتهم، وبالتالي، انفلت الزمام من يد قائد التنظيم السري كلية، ليذهب غاضبا نحو دمشق، على مسافة خمسة آلاف كلم من موقع الأحداث ليتابع ويراقب.

وهذا الاحتمال قد يكون صحيحا، ولكنه يبقى في حاجة ماسة لما يؤكده بقوة ووضوح، لاسيما وأن بعض أعضاء التنظيم السري القدامى، الذين استفسرناهم في الموضوع، يؤكدون العكس(1).

ويعقب محمد بنيحيى-الوثيق الصلة بالفقيه البصري في هذه الفترة، والذي استشهد به منذ قليل قائلا: "لا يمكن للمرء أن يتصور حصول تسلل بهذا الحجم من الأفراد والأسلحة والتجهيزات العسكرية والأموال بدون موافقة الهواري بومدين رئيس الجمهورية الجزائرية شخصيا، كما لا يمكن لهذا الأخير أن يبرم اتفاقا من هذا الحجم في إبانه إلا مع الفقيه البصري تحديدا، لقد كانت علاقات الجزائريين، حكومة وحزبا مع اللاجئين قبل دخول البصري في بداية1967 منحصرة في شخص مولاي عبد السلام الجبلي دون غيره..وبعد ذلك التاريخ انتقلت القيادة كليا إلى يد الفقيه البصري. لقد كان باقي القادة أعجز من القيام بمثل هذه المبادرة الكبيرة، كما لم يكونوا محل الثقة الكاملة لقادة الجزائر."

ويتابع:" بمجرد حصول الاشتباكات الأولى في مولاي بوعزة وكوليمة وخنيفرة تداعت قيادة الحزب إلى اجتماع عاجل في الجزائر العاصمة، وقد حضر هذا الاجتماع كل من الفقيه البصري، عبد الرحمن اليوسفي، والمهدي العلوي، الحسين الخضار، وباهي محمد، مبارك بودرقة، إبراهيم أوشلح بالإضافة لبنيحيى(2). وفي البداية، لم يستطع المجتمعون معرفة حجم وطبيعة هذه الحركة المسلحة، ومن اتخذ قرار إدخالها إلى المغرب..إلخ. وتمحور هذا الاجتماع حول مناقشة السبل الكفيلة بسحب كافة العناصر المسلحة على وجه السرعة إلى الجزائر، وإعلان أن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية لا علاقة له بما يحدث. وقد كلف بنيحيى بالانتقال إلى تندوف لبحث ما يمكن عمله في اتجاه الاتصال بالمجموعات المسلحة لإقناعها بالانسحاب،

(1)-لم يحضر الفقيه البصري اجتماعي باريس ووهران التحضيريين لحركة3مارس1973 (عبد الله المالكي+ زين البشير بنقدور).

(2)- رواية شفوية لمحمد بنيحيى ومبارك بودرقة.

ومن باب التمويه، تقرر إصدار بيان باسم هذه المجموعات المسلحة موقع باسم جبهة التحرير الوطني المغربية، وذلك لتضليل المصالح الأمنية في الداخل. حتى لا تستغل فرصة ما حدث لمباشرة حملة جديدة من الاعتقالات في صفوف كافة الحزبيين النشيطين على غرار ما حدث في صيف 1963(5آلاف حالة اعتقال) ".

ويختم بنيحيى تعقيبه قائلا: "لقد حاولت عبثا الاتصال بالمجموعات المسلحة في الداخل قصد الانسحاب، وذلك من خلال قنواتي الخاصة، ولكن الأمور كانت قد سارت في اتجاه مغاير، غير قابل للتقويم أو التصحيح." واكتشفت لاحقا بأن إيفادي إلى تندوف للقيام بهذه المأموريةكان إبعادا مقصودا حتى لاأقوم بأي عمل ملموس".

"ولكنني عندما عدت إلى باريس بحوالي شهر سارعت إلى كتابة بلاغ بمساعدة (ط.ب) يفيد بأن قيادة جبهة التحرير المغربية المنعقدة في مكناس تتبنى مجموع العمليات المسلحة داخل المغرب، وقد قمنا بتوزيعه على الصحف ووكالات الأنباء الأجنبية، وبث مرة واحدة من صوت التحرير من ليبيا، ثم توقف بثه بتدخل من الفقيه البصري، وترافق مع مجموعة من التعاليق الإذاعية ضد ما يسمى بالبورجوازية السوسية وضد رموز الحسين الباز وغيره من أقرباء محمد بنيحيى.

وسرعان ما فوجئت بعد ذلك بقرار طردي من الحزب بضغط من الفقيه دائما، وبقيت كذلك إلى أن أعادني إليه عمر بنجلون بعد سنة1975."

فهل كان هذا التسرب المسلح نحو الأراضي المغربية مقتديا بالتجربة الكوبية، حيث استقل فيديل كاسترو رفقة ثمانين محاربا قاربا مثقوبا يدعى ال (كرانما)، من منطقة (بريف) بالمكسيك، لينزل على شواطئ كوبا في دجنبر 1956، قصد الإطاحة بنظام باتيستا الدموي، وذلك بدون الاعتماد على (خلفية داعمة) في ما يكون أشبه بمغامرة ثورية انتحارية؟ وذلك على الرغم من أنه درب أتباعه على حرب العصابات لأزيد من سنة ونصف في أدغال المكسيك.

ولكن الوضع السياسي العام في كوبا آنذاك كان في قمة التأزم في ظل أسوأ ديكتاتورية على الإطلاق في مجموع أقطار أمريكا اللاتينية.

أم أن القيادة في الجزائر وفرنسا، كما أكد لي المساعد الأيمن سابقا للفقيه البصري الأخ محمد التوزاني، قامت بالفعل بتنصيب القيادة السياسية والعسكرية في الداخل عشية هذا التسرب، ثم قامت بالسعي إلى سحب مسلحيها بسرعة فائقة بعد عملية مولاي بوعزة، بعد مرور أقل من شهر ونصف على دخولهم؟.

أم أن القيادة العامة في الخارج أخذت على حين غرة، وأذهلها الهجوم المبكر على ملحقة مولاي بوعزة؟ في حين أن مخططها خلال هذه المرحلة يقتصر فقط على إنشاء قواعد نائمة في انتظار ما ينبغي عمله إذا تجددت محاولات انقلابية جديدة من طرف مؤسسة الجيش، بما معناه، الإتيان على رأس السلطة ببديل سياسي أكثر سوءا من الوضع القائم، فالظاهر هنا، أن القيادة لا تزال تراهن على سياسة المناورات لتحريك قنوات الحوار مع المؤسسة الملكية ولم تيأس بعد من نتائج تلكم السياسة، وبالتالي لم تكن جاهزة بعد للدخول معها في صراع مسلح مفتوح، بدليل أن معظم القنابل الموضوعة في المرافق العمومية والأجنبية كان بدون صواعق كافية لإحداث التفجير، وأن كيفية إطلاق النار على كل من المناضي وأوراضي تسير في نفس الاتجاه؛ كما أن بقاء كافة الأعضاء القياديين الرئيسيين خارج البلاد يزكي ويؤكد هذا الاستنتاج.

إلا أن شراسة المعارك، وضراوة الملاحقة ضد العناصر المسلحة في المغرب الشرقي والأطلس المتوسط على مدى عدة شهور تؤكد استنتاج الثورة الشعبية، واستعداد عناصرها للشهادة كيفما كانت الظروف والملابسات.

ولم يبادر الهاربون منهم نحو الخارج بدفن أسلحتهم الرشاشة إلا بعد شهور، بعد تيقنهم بأن الجو العام غير مهيأ لما هم مقدمون عليه، ليبدأوا رحلة مطاردة مثيرة عبر مناطق المغرب بكافة حواجزها الأمنية، ومخبريها، للإفلات من الموت.

بل هناك منهم من كان يخطط لاختطاف طائرة كسيدي حمو عبد العليم وعبد الله المالكي لإطلاق سراح المعتقلين.

ويشكل أنصار هذا الاتجاه (اتجاه الثورة الشعبية) أكثر من ستين في المائة من مجموع المتابعين؛ وفق ما تأكد ميدانيا.

ب. الجانب الأمني والعسكري

بداية، فإن تكليف القضاء العسكري بملف هذه المحاكمة، ثم رفض بعض دفوعات هيئة الدفاع عن المتهمين في شأن مطالبة المحكمة بإعلان عدم الاختصاص، أمر يلقى سنده القانوني في قيام 16 عضوا من التنظيم السري بالتسلل من حدود المغرب مع الجزائر صبيحة يوم 25يناير 1973، ومع كل واحد منهم رشاشان (كلاشينكوف K-47 عيار7.62 ملم) مع أربع خزانات من الرصاص(120 طلقة)؛ أي حوالي أربعة صناديق من الذخيرة الحية، فضلا عن كميات أخرى من المتفجرات والقنابل ومناظير الميدان والخناجر..إلخ، وكل هؤلاء تلقوا تداريب عسكرية على حرب العصابات في كل من الجزائر وسورية وليبيا في أوقات سابقة.

وقد مثلوا أمام القضاء العسكري، تماما، مثل ما حدث مع مجموعة الإحدى عشر مقاتلا بقيادة بنحمو أحد القادة السابقين لجيش التحرير، والتي تسللت من مناطق بركان وسيدي بوبكر قادمة من الجزائر في شهر يوليوز 1964(1).

ويمكن- بتقديري- تلخيص أهم الإضاءات على الجانبين الأمني والعسكري في هذه القضية، وفق ما يلي:

1. حسب تصريحات محمد المهتدي أمام المحكمة، يتضح بأن عدد المتدربين في معسكر الزبداني في سورية وصل خلال شهري مارس و أبريل1969 إلى 30شخصا. ويلاحظ بأن تجميع هذا العدد الكبير من المتدربين من مختلف أنحاء المغرب في وقت واحد، وفي معسكر واحد (هناك معسكر أصغر شأنا يدعي عين بيضا) لا يخلوا من مخاطر أمنية كبيرة. وقد تأكد في ما بعد بأن بعضهم يعرف البعض الآخر معرفة وثيقة، وذلك رغم استعمال الأسماء الحركية في ما بينهم، وكان مجرد تواجد شخص مثل محمد أوراضي بينهم، وقد اقترحه للتداريب عمر دهكون، كفيل بالوشاية إلى مصالح الأمن بعد أسابيع قليلة بكل من أحمد توفيق الإدريسي والحسين كوار وعبد السلام الصدقاوي وإبراهيم الرباطي، وبعمر دهكون نفسه. وبفضل صمود

(1)- القضية رقم 88/2548 - 6 غشت-1964 المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية بكناس- المس بالأمن الخارجي للدولة، وقد أسفرت هذه المحاكمة عن إصدار 11 حكما بالإعدام، تم تنفيذها في غمرة اندلاع أحداث 23 مارس1965. وكان نصيب سعيد بونعلات في هذه القضية حكم غيابي بالإعدام، وحكم بالمؤبد غيابيا في حق عبد الله الدكالي.

كل من أحمد بنجلون وتوفيق الإدريسي والحسين كوار وبركات اليزيد..في وجه مستنطقي دار المقري الاثنين وأربعين من عمداء الشرطة من مختلف أنحاء المغرب، لم تهتد مصالح الأمن سوى لمعرفة ثلثي مجموع الذين تدربوا في معسكري الزبداني وعين بيضا بين نونبر 1968 إلى أكتوبر1969. فكان يلزمها أكثر من ثلاث سنوات لتتعرف على المهتدي ومحمد التوزاني ومحمد بن عبد المالك وآيت موحى وعدي ومحمد بلحسن (هوشي منه) وآيت زايد الحسين ودحمان سعيد وحسن الإدريسي وآيت عمي لحسن ومحمد النشابي وعبد الله المالكي ومحمد بوزاليم. وبقيت أسماء أخرى غير معروفة لدى مصالح الأمن في الداخل بسبب إتقان أصحابها تمويه حيثياتهم وتحركاتهم.

2. تميزت هذه القضية-على غرار سابقتها في -1971 بانكشاف أمر ستة ضباط من القوات المسلحة الملكية والقوات الاحتياطية، وكل من القائدين الإداريين للحقتي واد لاو وإيموزار إداوتنان، إلى جانب ثلاثة مخازنية ومقدمين: (عدي شان وعسو عقادر).

3. تسرب 16عنصرا من أعضاء التنظيم من الحدود الشرقية للمغرب مع الجزائر ليلة25 يناير1973، وكانوا على متن أربع سيارات، وقد وزع عليهم السلاح في فكيك بمعدل رشاش كلاشينكوف للفرد الواحد مع أربعة مخازن للذخيرة، وذلك قبل الانتقال إلى كولميمة، حيث كان في انتظارهم حدوا اللوزي، أما سيدي حموعبد العليم (نايت با علي) فلم يلتحق بهم سوى في اليوم الموالي معززا بعشرات الأنصار المحليين(1).

وبعد التداول بين أعضاء القيادة: إبراهيم التزنيتي ومحمد بنونة، ومحمد أومدة وسيدي حمو عبد العليم، ومحمد ساعة تقرر تقسيم الجميع إلى أربع مجموعات، توزعت بين فكيك وكولميمة وتنغير وخنيفرة كما أسلفنا.

وقد تم ربط الاتصال بمحمد ساعة خليفة القائد سابقا بمنطقة كولميمة، لتسليم القيادة محتويات مستودع الأسلحة الذي ظل أمينا عليه منذ 1953.

1. التحضيرات للتسرب المسلح نحو الحدود الشرقية للمغرب:

بدأت المجموعات المسلحة استعداداتها لدخول المغرب منذ صيف 1972. ففي هذا

(1)- ذكرت بعض محاضر الضابطة القضائية بأن المسلحين توصلوا لدى وصلهم إلى فكيك برشاشين للفرد الواحد(احتمال التفريق)

التاريخ تمكن أحمد بلفروخ المقاول في ليبيا من إيصال شحنتين من رشاشات الكلاشنكوف من طرابلس إلى وهران رفقة المدعو حسن حسب محاضر الضابطة القضائية (وهو على الأرجح حسن البصري الأخ الشقيق للفقيه البصري). وتضم هذه الشحنتين 45 رشاشا حربيا مع لوازمها(1).

كما قامت مجموعة إبراهيم التزنيتي بمداهمة شقة عبد المجيد العراقي (مسؤول الاتحاد الوطني للقوات الشعبية في الجزائر) أثناء غيابه لتسطو على بندقية حربية ممتازة تهدي عادة لرؤساء الدول، وكان قد تسلمها من عديله عضو مجلس قيادة الثورة الجزائري شريف بلقاسم(2).

وبينما كانت بعض العناصر المسلحة تتردد في الدخول إلى المغرب مخافة عدم توفر المناخ السياسي المناسب ولتفادي الانهزام المجاني، راحت مجموعة التزنيتي وبنونة وأومدة تحثها على الاستعداد وذلك في إقاماتها المتناثرة بين وهران والجزائر وتلمسان.

وقبل التسرب المسلح بعدة أشهر لوحظت تحركات محمومة لكل من البشير الفكيكي وأحمد الميد والحسين الخضار بين هذه المجموعات، وسيتضح لاحقا بأن الأمر لم يكن مجرد حماس ثوري.

وفي هذه الأثناء كان النظام الجزائري قد فتح ثلاث قنوات على الأقل للتعامل مع الشأن المغربي:

-القناة الأولى على رأسها وزير الخارجية عبد العزيز بوتفليقة القريب من قصر التواركة بالرباط منذ سنة1958..فباعتباره في نظر القيادة الجزائرية (مروكيا) باعتباره تربى وتعلم في مدينة وجدة..استعمل كأداة لإيصال خطابات الود والقربى والرغبة الصادقة في التعاون مع نظام الملك الحسن الثاني.

(1)-لدى دخول أحمد بلفروخ إلى المغرب لزيارة عائلته بتاريخ 9يونيو 1972 اعتقل على الفور حيث ووجه بأسئلة دقيقة قادته للاعتراف بالأسلحة التي شحنها من طرابلس إلى وهران منذ أقل من شهرين..وتأكد لاحقا بأن للمخابرات المغربية عناصر نافذة داخل التنظيم السري بالجزائر ساعدت على هذا الاكتشاف المبكر.

(2)- سيتسرب أمر هذه البندقية الحربية الممتازة إلى المخابرات المغربية على الفور مع تحديد رقمها بدقة..بفضل عملائها في الجزائر، وسيتم البحث عنها بقوة أثناء جرد محجوزات حركة 3مارس1973. فبمجرد اكتشاف العراقي عبد المجيد اختفاءها سارع لإخبار كل من الحسين الخضار وأحمد الميد والبشير الفكيكي في وهران طالبا منهم سرعة التصرف (وفعلا تصرفوا ! !).(رواية شفوية لعبد الله الدكالي)

-القناة الثانية، على رأسها مدير المخابرات العسكرية الكولونيل قاصدي مرباح (ابن مدينة سيدي قاسم المغربية) ورفيق الدراسة للكولونيل أحمد الدليمي، وكان دورها يتمثل في (تحييح) مجموعات اللاجئين المغاربة في الجزائر ومدهم ببعض المال والسلاح، مع موافاة أجهزة الدليمي بكافة التفاصيل المتعلقة بإمدادهم وتحركاتهم ونواياهم وعلاقاتهم سواء مع الداخل أو الخارج، وذلك بهدف تمتين الموقع السياسي والأمني والعسكري للكولونيل الدليمي لإظهاره للملك الحسن الثاني كقوة لاغنى عنها للحفاظ على الأمن العام في المغرب، وقد استفاد كثيرا من هذه القناة لا سيما بعد 1973.

-القناة الثالثة، وعلى رأسها كل من عبد الحفيظ بوصوف(1)..وشريف مساعدية وجلول الملائكة وشريف بلقاسم، وسليمان هوفمان وكانت مهمتها تقديم الدعم المالي والسياسي علنا لمجموعات الفقيه البصري وبنحمو المسفيوي وطلبة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب في الجزائر، وبعض القادة الحزبيين الذين يتوافدون على الجزائر بين الوقت والآخر، وذلك من خلال الصندوق الخاص بدعم حركات التحرر الوطني.

وكان هدف القيادة الجزائرية من تنويع هذه القنوات خدمة هدف عام هو إضعاف النظام السياسي في المغرب ومحاصرته بلوبيات عسكرية وتنظيمية متنوعة..على أن لا يسقط في وقت من الأوقات، لكن أن لا يمتلك حرية المبادرة في التحرك مغاربيا، وأن يبقى حبيس صراعاته الداخلية مما يترك الباب مفتوحا ل (جزائر الثورة) لتسرح وتمرح في المنطقة، ولتسوق نموذجها الثوري في عموم العالم العربي وإفريقيا.

ضمن هذه الأجواء يتم التحضير لأحداث 3مارس 1973وما بعدها داخل المغرب..وسيكتشف الكولونيل أحمد دراية مدير الأمن الجزائري- بفضل إخبارية رسمية مغربية- تسرب عشرات الرشاشات والبنادق من ليبيا صوب وهران لفائدة اللاجئين المغاربة المقيمين على أرض الجزائر، وسيباشر الاعتقالات في صفوف بعضهم، وتعريضهم للتعذيب

(1)- يعتبر هذا الرجل بحق مؤسسا للمخابرات الجزائرية. وكانت له علاقات متميزة مع الفقيه البصري، وعند وفاته المفاجئة ضاعت للتنظيم السري أموال هامة كانت في عهدته،تجدر الإشارة إلى أن مومن الديوري عندما غادر المغرب سنة1972 كان شبه مفلس، وعندما التقى ببوصوف في باريس أصبح من عداد الأغنياء اعتبارا من اليوم الموالي. كي لا ننسى أن نذكر بأن مومن الديوري أسدى خدمات هامة لجبهة التحرير الوطني الجزائرية إبان كفاحها، كما كان أبوه عبد الكريم الديوري من كبار المقاومين في المغرب.

الجسدي القاسي قصد الوصول لمعرفة كافة الملابسات وفق ما سنشرح بعد قليل(1).

وعن هذه المرحلة الدقيقة يتحدث محمد بنيحى، بأنه أوفد من طرف الفقيه البصري المقيم وقتها في ليبيا كي يأتي من باريس ليباشر الاتصالات اللازمة مع النظام الجزائري لإطلاق سراح المعتقلين. وقد اتصل بداية بكل من محمد باهي وشريف بلقاسم لشرح مأموريته والتماس إنجاحها بالنظر لما لهؤلاء من علاقات نافذة مع أوساط الحزب والدولة في الجزائر. وسيتم بفضل ذلك ترتيب لقاء بين محمد بنيحيى ومدير الأمن الوطني الجزائري أحمد دراية بعد أيام قليلة. وفي هذا اللقاء أبدى أحمد دراية استعداده الفوري على أساس أن يعترف المعتقلون بمكان تخزين الأسلحة غير المحجوزة..متعهدا بإطلاق سراحهم جميعا بعد ذلك.

وحيث أن بنيحيى أكد لأحمد دراية بأن مهمته في الجزائر محدودة، وتنحصر في وقف اعتقال وتعذيب أعضاء التنظيم السري والمبادرة بإطلاق سراحهم بدون شروط، فإن مهمته قد وصلت بذلك إلى الطريق المسدود. وبينما كان يحزم حقائبه للعودة إلى باريس استدعاه على عجل أحمد دراية ليبلغه بإيجاز بأن الرئيس الهواري بومدين يطلب شخصيا حضور الفقيه البصري إلى الجزائر لتسوية المشكل.

وبمجرد عودة بنيحيى إلى باريس قام بتبليغ نتائج مهمته للفقيه البصري، والذي سرعان ما التحق بالجزائر بعد أيام، حيث أفضت مباحثاته إلى إطلاق سراح كافة المعتقلين، وإلى وضعه في إحدى الإقامات الفخمة في الجزائر والتي ينزل فيها عادة كبار ضيوف الدولة الجزائرية، وقد كانت هذه الإقامة قبلا رهن إشارة عبد المجيد العراقي فسلمت للفقيه.

تجدر الإشارة إلى أن تواجد المخابرات المغربية في الجزائر ووهران وتلمسان وسيدي بلعباس كان كثيفا في هذه الفترة، حيث سبق لها إحضار بعض المعارضين بعد تخديرهم إلى التراب المغربي كالمختار الجعواني، كما تورطت في محاولات فاشلة للاغتيال أو الاختطاف في حق كل من المهدي بن بركة وسعيد بونعيلات والحسين الخضار وعبد الله الدكالي وآخرين(2).

(1)- حذرت المخابرات الجزائرية مرارا الحسين الخضار بان ضيفه محمد السوسي والذي يزوره باستمرار في وهران من ضباط المخابرات المغربية، ولكنه كان لا يتجاوب مع هذه التحذيرات لأسباب غير مفهومة.

(2)- من مقابلة مع ضابط المخابرات السابق أحمد البخاري والمناضل عبد الله الدكالي.

وبفضل هذا التواجد الأمني تم اكتشاف وصول أسلحة حربية من ليبيا إلى وهران لفائدة أعضاء التنظيم السري المغربي، وبعد رصد دقيق لعدة أسابيع رجحت المخابرات المغربية أن تكون أحد بيوت وهران وكرا هاما لهذه الأسلحة والمعدات الحربية. ويقال في هذا الصدد بأن الرباط أوفدت شخصية أمنية رفيعة على متن طائرة خاصة لمقابلة الرئيس الهواري بومدين، والتي وافته بالمعلومات المتوفرة لديها مرفوقة بالصور، حيث يظهر في بعضها كل من محمد طيفور (أسكور) وبوشعكوك والتاغجيجتي وهم يترددون على المنزل المذكور أعلاه.

ويبدو جليا، كيف لم يكلف الملك الحسن الثاني الكولونيل الدليمي بهذه المأمورية، فلربما كانت تراوده الشكوك حول إمكانية قيام هذا الأخير بمعالجة مغرضة لهذا الملف، وذلك في ضوء تجربته المؤلمة السابقة مع الجنرال أوفقير في مثل هذه الحالات.

وحيث أن الرئيس بومدين أبدى اندهاشه الشديد من هذه المعلومات، فقد استدعى على عجل مدير الأمن أحمد دراية، حيث كلفه بالذهاب فورا رفقة الشخصية الأمنية المغربية المذكورة لمعاينة هذا المنزل، وهو ما تم بالفعل، حيث أسفر البحث عن وجود كمية من الأسلحة والذخائر.

وحسب نفس المصدر من أعضاء التنظيم السري- فإن هذه العملية جرت في سرية مطلقة ولم يعلم بها محور الكولونيل قاصدي مرباح، والكولونيل أحمد الدليمي إلا في وقت لاحق، فقد كانا في الحقيقة على علم بتواجد هذه الأسلحة منذ يونيو 1972، وكانا ينتظران إدخالها إلى المغرب بشكل (مخدوم جدا) حتى تكون فرصة تاريخية أخرى ليس فقط لتمتين الموقع السياسي والأمني للكولونيل الدليمي، وإنما كذلك لتكنيس الساحة المغربية مجددا ممن تبقى من المعارضين النشيطين بعد أحكام محاكمة مراكش الكبرى لسنة 1971.

وقبل دخول المجموعات المسلحة إلى المغرب بأيام، تم عقد اجتماع بمدينة وهران، من جملة من حضره: بارو مبارك- بنونة- بوشعكوك- الفرشي- أسكور- هوشي منه- أومدة- المالكي وغيرهم. وقد تباحث المجتمعون خطة ماهم مقدمون عليه، علما بأن الفقيه البصري لم يكن حاضرا في هذا الاجتماع(1).

(1)- رواية شفوية لعبد الله المالكي

-وقد تحددت ساعة الصفر بالانطلاق نحو الحدود الشرقية للمغرب بعد تناول وجبة الغداء ليوم25 يناير 1973، حيث انطلقت من مدينة وهران أربع سيارات اثنتان من نوع بوجو404 عائلية(Familiale) والثالثة من نوع ستروين د.إس والرابعة من نوع طاونوس، مقلة على متنها حوالي20 شخصا، وكان عمر ناصر الفرشي يقود إحداها، قبل أن يعود في اليوم الموالي إلى الجزائر على نفس السيارة(1). ولتسهيل مهمة التسلل بنجاح، رفع القادمون أعلاما مغربية فوق السيارات في موكب شبيه إلى أبعد الحدود بمواكب الحاج العائدين من الديار المقدسة بعد أداء مناسك الحج، وكان مرورهم على هذا الشكل خلال موسم الحج ذهابا وإيابا لا يثير أية شبهات.

وعندما وصل موكب المسلحين ليلا إلى المنطقة المتفق عليها مسبقا للالتقاء بمجموعة محمد ساعة الفكيكية، وذلك بين قريتي سعيدة ومشرية على الحدود الغربية الجزائرية مع المغرب، انتظروا لبعض الوقت عبثا بدون أن يصادفوا رفاقهم، فقرروا متابعة السير نحو ضواحي مدينة فكيك علهم يصادفون المجموعة في طريقهم، ولكن لم يظهر أثر لها، فتقرر تفريغ السيارات من حمولتها من الأفراد والأسلحة والمعدات العسكرية والأدوية حوالي منتصف الليل، لتعود السيارات نحو التراب الجزائري على عجل.

ويقول عمر ناصر الفرشي الذي كان يقود سيارة 404 بوجو فاميليال، بأن موكبهم عندما عاد صادف في طريقه مجموعة فكيك الآنفة الذكر، فتقرر عودة الجميع إلى حيث أنزلوا الحمولة الأولى، وفيما هم عائدون لا حظ عمر ناصر الفرشي سيارة رونو4فاركونيط متوقفة على جانب الطريق، فقام من جهته بتجاوزها، وفيما هو يراقب عبر المرآة العاكسة لسيارته حركة سيارة أحمد خير الميد التي تسير خلفه من نوع ستروين د.س، فلاحظ بأن أضواءها تزداد خفوتا وضعفا كلما تقدم هو إلى الأمام. فاضطر للعودة إلى الخلف، ولما استفسر أحمد خير الميد عن سبب توقفه أجابه الميد بأنه فعل لمساعدة صاحب الرونو4 والذي نفذ البنزين من سيارته، فاستشاط الفرشي غضبا وسحب الميد جانبا ليوبخه بعنف: ألا تدري ما نحن مقبلون عليه؟ وكيف تتصرف بهذا الطيش وانعدام

(1)- عمر الفرشي كان فارا من المثول أمام محاكمة مراكش الكبرى، حيث حكم عليه غيابيا بثلاثين سنة سجنا، كما صدر عليه حكم آخر بالإعدام غيابيا ضمن مجموعة الفواخري.

روح المسؤولية؟ وماذا لو كان هذا فخا لنا..إلخ؟ (1).ولتفادي تكرار مثل هذه الحماقات أجبره عمر ناصر الفرشي على السير أمامه حتى منطقة التجمع في واد تافنا حيث التأم جمع المسلحين مع مجموعة محمد ساعة، قبل عودة عمر ناصر الفرشي ورفاقه السائقون نحو التراب الجزائري.

تجدر الإشارة إلى أن إبراهيم التزنيتي (عبد الله النمري) كان موجودا آنذاك في خنيفرة، والتي انتقل إليها عبر الدواب قادما من تنغير قبل ذلك بحوالي سنة ونصف. وكان قد دخل إلى المغرب مع أواخر1972 ليستقر بداية في تنغير لدى جماعة سيدي حمو عبد العليم. أما في خنيفرة فقد كان ضيفا عزيزا على أمزيان علي والذي قتل أواخر التسعينات في خنيفرة في ظروف غامضة ما تزال تقتضي الكشف عن ملابساتها. وكان ينظم للتزنيتي خرجات للصيد البري بين الوقت والآخر في انتظار دخول رفاقه من الجزائر(2).

وانطلاقا من فكيك صوب وسط البلاد، ركب المسلحون الستة عشر شاحنة لنقل الرمال والأحجار من نوع(لابان)، وكانوا يجلسون بشكل يؤمن الدفاع الدائري عن أنفسهم، وأسلحتهم بين ركبهم في وضع الجاهزية، وكانت تتقدمهم سيارة صغيرة من نوع فياط لفتح الطريق أمامهم، وبداخلها بعض العناصر التابعة لمحمد ساعة. وقبل تحرك الموكب تلقوا أمرا صارما بإطلاق النار لدى حصول أي طارئ أثناء سفرهم.

لدينا من خلال عدد من الشهادات بأن محمد ساعة أبلغ للمجموعات المسلحة التعليمات التي تلقاها من القيادة بالخارج: لا تقوموا بأية عمليات مسلحة، وتابعوا تنظيم

(1)- هذه القصة التي رواها عمر الفرشي قابلة لكثير من التأويلات، فقد يكون أحمد الميد يبحث عبثا عن مبرر لعدم اختراق الحدود ثانية، ليعود بسرعة إلى حيث أتى، وقد يكون صاحب الرونو من الاستعلامات المغربية- علما بأن الميد كانت تحوم حوله الشبهات قبل ذلك وتخاصم مع الفقيه البصري في اجتماع تحضيري لهذه العملية- وقد تكون هناك أسباب أخرى حان الوقت ليكشفها صاحبها بشجاعة ونبل،كما فعل أحمد البخاري، فعلى أية حال، فإن الميد واحد من قادة هذه العملية، ومقاوم سابق، وقيامه في ضوء كل ذلك بمثل هذه التصرفات غير قابل للفهم أو الهضم.

تجدر الإشارة إلى أن أحمد خير الميد غادر المغرب في أعقاب خروج الفقيه البصري في صيف1966، ليبحث عنه، وليظل ملازما له..كما سيفعل ذلك البشير الفكيكي، ليظلا- حسب كثير من الروايات- ..قناته المفتوحة مع أوفقير والدليمي، يبقى أن نعرف هل كان ذلك بعلم الفقيه أو بدون علمه، فالأمر في كل الأحوال متوقف على خروج الثلاثة عن صمتهم عن هذه المرحلة. وذلك بالحديث المباشر والشجاع عما حدث..

(2)- رواية شفوية لعبد الله الدكالي- صاحب أحكام قضائية ثقيلة منذ تسرب مجموعة بنحمو عبر مناطق سيدي بوبكر وبركان سنة1964. وانتهاء بالمتابعة في هذه القضية جنبا لجنب مع باقي القادة.

وتعبئة الناس، وإذا حصل أن باشرتم العمل المسلح لا تنتظروا من القيادة أن تدعمكم لا بالسلاح ولا بالأموال.

وقد لاحظ بعض أفراد المجموعات المسلحة بأن محمد بنونة كان متحمسا للغاية لمباشرة العمل المسلح، وكانوا يتخوفون من تبعات هذا الحماس المفرط، فهو لايعرف ظروف المنطقة ولا خصوصياتها، ولا لهجة سكانها، وكانوا يميلون في معظمهم إلى التروي والتحلي بالنفس الطويل.

2. بدايات الاشتباكات:

وعلى العموم، فإنه خلال الفترة من 25يناير إلى 3مارس 1973(37يوما) انكبت المجموعة المتسللة من الجزائر بمساعدة أعضاء التنظيم في المنطقة الشرقية، على توزيع أنفسهم ضمن أربع قواعد أساسية، على صنع كميات مختلفة من القنابل ذات الصنع المحلي، وعلى كتابة المناشير الداعية للثورة وسط السكان، وكذا على استطلاع المواقع التي يمكن مهاجمتها، وتدريب بعض الأعضاء على الأسلحة التي سلمت إليهم.وفي موازاة لهذه الفترة التحضيرية التي استغرقت حوالي 37 يوما بالنسبة لمجموعات فكيك وكوليمة وخنيفرة وتنغير، نفذت المجموعات الحضرية التابعة للتنظيم السري عمليات مختلفة في مدن وجدة والرباط، وكانت على الشكل التالي:

- تعرض حارس الأمن خويرة نور الدين في وجدة لهجوم مسلح من طرف عضوين من عناصر التنظيم أسفر عن إصابته برصاصتين تسببتا له في جروح بليغة، وذلك يوم2 فبراير1973.

- تصفية حارس الأمن عبد القادر الكبير أثناء قيامه بمهمته في وجدة بعدما أصيب بثلاث رصاصات أطلقت عليه عن كثب، واستولى المهاجمون على مسدسه ورشاشته، وذلك يوم5فبراير 1973.

- وضع قنبلتين من صنع محلي، أولاهما تحت خشبة مسرح محمد الخامس بالرباط، والثانية بقطعة أرض قريبة جدا من مدخل المكتبة الأمريكية، وذلك بتاريخ2 مارس1973.

وشكلت هذه العمليات مدخلا لتحرك مجموعات خنيفرة لوحدها (فمجموعات بنونة

وساعة وعبد العليم كانت بعيدة هناك بمئات الكيلومترات، وذلك للهجوم على ملحقة مولاي بوعزة ليلة 2و3 مارس1973، والتي أدت إلى قتل حارس البوابة الرئيسية، وقطع أسلاك الهاتف عن الملحقة، قبل فرار العناصر المنفذة.

الهجوم على ملحقة مولاي بوعزة

قبل قيام مجموعة خنيفرة بالهجوم على هذه الملحقة، أرسل -إبراهيم التزنيتي- القائد الميداني في أجبوج (خنيفرة) موحا أهوي هوي إلى مجموعة بنونة في أملاكو للتشاور، ولكن المرسول عاد بعد أيام بتعليمات مشوشة فهم منها إبراهيم التزنيتي إعطاء الموافقة على القيام بهذه العملية، في حين أن أهوى هوي لا يتقن العربية، ومحمد بنونة لا يتقن اللهجة الأمازيغية.

والغريب أن مجموعة خنيفرة لم تبعث مراسلين آخرين نحو مجموعتي محمد ساعة في فكيك، وسيدي حمو عبد العليم في تنغير، وهما مجموعتان مهمتان جدا بالقياس لمجموعة بنونة. وبعد عودة أهوي هوي إلى أجبوج، انعقد جمع عام للمقاتلين على الغداء يوم2 مارس1973 برئاسة التزنيتي..اختلفت فيه الآراء حول جدوى القيام بهذه العملية.

فهناك من يرى ضرورة الإسراع بالتنفيذ لتمكين الأعضاء الآخرين من أسلحة وذخائر حربية وهناك من رأى ضرورة التأجيل ريثما تتوفر معطيات أكثر دقة عن مخزن السلاح بالملحقة، وطرق الوصول إليه.

ولكن قرار الهجوم كان هو سيد الموقف في النهاية. وليلة هذا الهجوم، قامت مجموعة محمد أومدة وأحمد بو بقا وموحا أهوي هوي، بالتحرك من خنيفرة صوب ملحقة مولاي بوعزة على متن إحدى سيارات موحا أو الحاج، حيث كان في انتظارهم مجموعة مسلحة إضافية قادمين من أجبوج على الأقدام عبر المرتفعات وطرق المنطقة.

تجدر الإشارة إلى أن إبراهيم التزنيتي كان يقيم منذ أكثر من سنة ونصف بمنزل علي أمزيان في أجبوج (40 كلم عن خنيفرة) حيث اتخذه كقاعدة للعمليات السياسية والعسكرية، بعد انتقاله إليه قادما من تنغير حيث كان ضيفا على سيدي حمو عبد العليم منذ أواخر 1971.

ولدى التئام العناصر المسلحة، تقرر تشكيل ثلاث مجموعات، تتولى إحداها مهاجمة البوابة الرئيسية للملحقة، والثانية محاصرة باقي أطرافها، والثالثة القيام بقطع أسلاك الهاتف وتأمين الحماية الجانبية.

وكانت الخطة تقتضي إلقاء القبض على الحارس لإرشادهم إلى مستودع الأسلحة..ولكن آيت عمي لحسن المتواجد مع مجموعة الهجوم على البوابة الرئيسية سارع إلى إطلاق النار من رشاش الكلاشنكوف على الحارس مما أدى إلى مصرعه فورا..ثم لاذ الحارس الثاني بالفرار والمتواجد آنذاك داخل الملحقة، بعد ذلك شرع الآخرون في إطلاق النار عشوائيا في اتجاه نوافذ وأبواب الملحقة، ولم يتمكنوا من الحصول على أي شيىء مما كانوا يقصدونه.

وبعودتهم مع الساعات الأول من صباح 3مارس1973 إلى منزل علي أمزيان في أجبوج، تقرر إفراغ المكان والانتشار الميداني في اتجاه أكلمام ثم جبل تورزيان وصولا إلى منطقة طاغاط.

وبتوصل المجموعة بخبر مصرع بنونة ورفيقه مولاي سليمان بواسطة الإذاعة، قرروا التشتت في مجموعات صغيرة للتوجه نحو حدود الجزائر للفكاك من الحصار العسكري المدعوم بالسكان (المحيحين) والآخذ في الازدياد يوما عن يوم.

وقد شارك في هذه العملية حسب المحاضر وصك الاتهام ونص الحكم الصادر عن هذه المحكمة كل من: محمد أومدة- آيت عمي لحسن- بارو مبارك- حماد بن خدجو- أمزيان أمهروق- الحسين بن خويا- أقمري أوسيدي- أمزيان علي- عقا صالح- موحا أو هوي هوي- العجيني مولود- إبراهيم أعراب- العجياني علي- عبيدي علي.

وبعد حادثة الهجوم على ملحقة مولاي بوعزة بساعات تحركت مجموعات أمنية كبيرة نحو المنطقة للتصدي للمهاجمين، فكانت البداية هي توجه قوة أمنية بقيادة الملازم أول العربي بن حمو لأملاكو في دائرة كوليمة، للتأكد من صحة المعلومات الواردة للسلطات المحلية في شأن تواجد عناصر مسلحة في منزل العضو في التنظيم السري والمقدم لدى قيادة أملاكو عدي شان.

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة بنونة استقرت منذ البداية في مرتفعات أملاكو ولغاية

حصول هجوم مولاي بوعزة، مما يشكل استخفافا كبيرا بقواعد حرب العصابات المتعارف عليها عالميا(1).

ولدى وصول القوة الأمنية المذكورة لعين المكان ووجهت بإطلاق النار من محمد بنونة ورفاقه الاثنين من داخل المنزل، وبدل أن يلوذوا بالفرار عبر الجبال المحيطة بعد إحداث ثغرة في الحصار المضروب حولهم من طرف القوات المساعدة، انشغلوا بالرد على مصادر النيران المهاجمة، ريثما يتمكنوا من إحراق كمية كبيرة من الوثائق والأختام وجوازات السفر وأوراق التعريف ومبالغ مالية مهمة من المال بعدة عملات، فضلا عن كميات من المناشير..مما مكن القوة المهاجمة من استدعاء قوات إضافية من الدرك والقوات المساعدة على جناح السرعةبالاستعانة بطائرات الهيلكوبتر. ونشبت معركة حامية استخدمت فيها الرشاشات والقنابل وامتدت لعدة ساعات، لم تحسم في نهاية الأمر سوى بتدخل مباشر من إحدى طائرات الهيليكوبتر. وقد أسفرت هذه العملية عن مقتل كل من محمد بنونة ومولاي سليمان العلوي، وأسر عبد الله بن مخزور (فريكس)، بينما قتل أحد عناصر القوة الأمنية المهاجمة وجرح ثلاثة، من جملتهم لاجودان أوعرجي(2). وقد اضطرت القوة المهاجمة من أجل التغلب على مقاومة (فريكس) إلى إحضار بعض المواطنين المحيحين للتقدم أمامها صوب البيت.ومن خلال تصريحات بن مخزور (فريكس) لعبد الحفيظ البكباشي في المعتقل قبل إعدامه يتأكد لنا بأن الخطأ القاتل الذي ارتكبته مجموعة محمد بنونة هي لجوؤها للإقامة في بيوت السكان لعدة أيام متتابعة، في حين أن مبادئ حرب العصابات

(1)-يعطي عمر الفرشي انطباعاته الشخصية حول الشهيد محمد بنونة كما عرفه في المنفى والتداريب العسكرية، على أنه شخص مناضل صلب ولكنه لا يمتلك المواصفات القتالية الضرورية في حرب العصابات، فقد يكون مفيدا في تحرير التقارير والمذكرات تحت إشراف القيادة، وقد يكون إطار سياسيا ناجحا في صفوف حركة ثورية ولكنه لا يمكن بأية حال بأن يكون قائدا لحركة غوار ناجحة، فهذه الأخيرة تستدعي تجربة ميدانية سابقة، بما تعنيه من تنفيذ الاشتباكات بالذخيرة الحية في مختلف أوضاع القتال (استطلاع- كمين- تطويق- التفاف- فتح الثغرة- انقضاض..إلخ).

كما أن القائد الميداني المفترض لأربع قواعد عسكرية يتوجب عليه مبدئيا التمركز قريبا منها مجتمعة لتأمين السيطرة والإشراف الفعليين، وليس على مسافة مئات الكيلومترات مثل ما هو الشان مع قرية (أملاكو)،زد على ذلك أن هذه الأخيرة تقع إلى أسفل وسط مجموعة من الجبال،ولا تصلح بتاتا لتمركز قاعدة لحرب الغوار، بسبب عدم توفرها على حقول رؤية دائرية بعيدة المدى لتفادي المفاجاة المعادية في الهجوم والتطويق..إلخ، وزاد الطين بلة الإقامة الدائمة في جوار منزل عدي شان لعدة أسابيع، مما أدى إلى ضرب هذه القاعدة بعد خمسة أيام فقط من عملية مولاي بوعزة. (المؤلف) +رواية زين البشير بن قدور (النجار) وآخرين). ولكن محمد بنونة يبقى في مطلق الأحوال مناضل وشهيد قدم حياته قربانا لما يؤمن به من أفكار وقناعات.

(2)- رواية شفوية للمالكي عبد الله.

تحظر ذلك في مرحلة التأسيس بصفة قطعية، إذ كان عليهم التنقل الدائم بين الأحراش والكهوف، وتفادي الدخول في المواجهات المسلحة المفتوحة لفترات زمنية طويلة مع قوى الأمن، فهذه المرحلة لا تسمح بأكثر من تكتيك (أضرب واهرب) ليبقى الهدف الأساسي هو الحفاظ على الذات وتنميتها عبر الدعاية المسلحة، وإنهاك الخصم بمواجهات قصيرة ثم الاختفاء.أما مرحلة الدفاع والتمترس داخل مواقع ثابتة على الأرض، فهي مرحلة متقدمة جدا في حرب العصابات لا يتم اللجوء إليها إلا حينما يبدأ ميزان القوى العام يميل لمصلحة حركة الغوار.

ضمن هذه الظروف وصلت إلى إيتزر مجموعة إبراهيم التزنيتي، حيث أعطى أوامره لمن معه بالتفرق كل في اتجاه، على أن تكون الأراضي الجزائرية هي المحطة النهائية، وذلك بعد تأكده من مقتل بنونة والعلوي، واشتداد المطاردة الأمنية ضد الآخرين معززين بالسكان المحليين. وقد استبقى معه محمد هوشي منه. ويشاء سوء حظهما أن يصطدما بالقرب من ميسور بإحدى الدوريات الأمنية، حيث دارت معركة عنيفة أسفرت عن مصرع التزنيتي (1)، ويرجح كثير من أعضاء التنظيم فرضية ابتلاعه لحبات السم الموجودة في حوزته بعد نفاذ ذخيرته من الرصاص. أما هوشي منه فقد اعتقل حيا ليخضع لعملية غسيل للمعدة لتفريغ مفعول السم.. وذلك يوم 25 ماي 1973.

واستمرت عمليات المطاردة في حق الآخرين عبر مناطق تنغير-ميدلت-خنيفرة-كوليمة-بني ملال..إلخ، معززة بعدد كبير من أهالي المنطقة، والذين جرى (تحييحهم) بواسطة الشيوخ والمقدمين، ولم يتركوا للعناصر المسلحة، التي رفضت إطلاق النار على المدنيين، سوى خيار الهروب عبر الجبال والوديان. فمنهم من اعتقل، ومنهم من سلم نفسه للسلطات المحلية،

(1)- حسب معرفتي الوثيقة لكل من التزنيتي وأسكور، وما يتوفران عليه من صلابة وإيمان، لم يكونا من النوع الذي يستسلم قبل بلوغ أهدافه، وكانت علاقتهما بعضهم البعض قد تقوت أكثر خلال سنوات اللجوء في الجزائر وتداريب الزبداني في سورية.

ولازال سرا حتى الآن معرفة لماذا افترق إبراهيم التزنيتي عن محمد أومدة، فإحدى الاحتمالات ترجح اختلافهما الشديد، ذلك أن الشخصين يختلفان جذريا في طباعهما، فبينما نجد التزنيتي على جانب كبير من الوداعة والهدوء والتركيز الذهني، فإن محمد أومدة عنصر يستعصي على الانضباط والسيطرة، فقد كان أشبه بقطعة ملتهبة تبحث دوما عن المواجهة، وكان يعتز بقوة بقبيلته زايان، ويردد بالأمازيغية دائما عبارة (تكين إزيي سك إزيان) بما معناه نحن قبيلة زايان نستطيع..ونستطيع..وغير بعيد أن يكون هو الذي فرض التعجيل بالهجوم على ملحقة مولاي بوعزة حيث تتواجد قبيلته، وذلك للبرهنة على قوة هذه القبيلة. غير أن علي أمزيان أحد عناصر هذه المجموعة يؤكد بأن موحى أولحاج هو صاحب قرار الهجوم، وظل يردد ذلك إلى حين وفاته الغامضة مؤخرا.

ومنهم من توجه شرقا نحو حدود الجزائر، كما هو حال آيت عمي لحسن الذي اعتقله المواطنون في تالسينت بسلاحه وأمتعته العسكرية يوم28 ماي1973، وبارو مبارك الذي اعتقله المواطنون كذلك في تاندرارة بسلاحه وأمتعته العسكرية يوم27 ماي 1973.

وقد لوحظ بأن بعض هؤلاء سلموا ذخيرتهم الحية بالكامل كما هو حال موحا أوموح متورعين عن توجيه السلاح نحو المدنيين المطاردين لهم، فمثل هذا التصرف لم يكن مدرجا (في جدول أعمالهم)، بل كانوا يتوقعون ردود فعل مغايرة من طرف السكان، وفق ما قيل لهم من طرف قيادة التنظيم. (ولنا وقفة خاصة في هذا الشأن ضمن الخلاصات العامة لهذا البحث).وما بين أول تسلل جماعي مسلح لأعضاء التنظيم القادمين من الجزائر ليلة 25يناير1973، ولغاية إلقاء القبض على آخر عناصرهم في 7 شتنبر1973، يكون عمر هذه التجربة في شقيها الحضري والقروي قد شارف -على الأرض- حوالي سبعة أشهر.

ولكن، للأمانة والتاريخ، فإن إهمال تعبئة السكان المحليين لعبت دورا حاسما في إفشال هذه التجربة، والتي تأكد طابعها الانتحاري في ضوء هذا المعطى السياسي والتعبوي الهام منذ البداية حتى النهاية.

وفي هذا الباب، يؤكد كل من المختار الجعواني ومرزاق اليزيد وامحند بوحجلة المرموح، من أعضاء الخلايا المختصة في اختراق الحدود بين المغرب والجزائر لعشرات المرات؛ سواء لنقل الأسلحة والمراسلات السرية، أو للعبور ببعض أعضاء التنظيم المطلوب إدخالهم للمغرب أو تهريبهم منه...يؤكدون بأنه حسب تجربتهم الخاصة على مدى أكثر من عشر سنوات (1963-1974)، يتعذر بصفة قطعية على سلطات كل من الجزائر والمغرب تأمين مراقبة فعالة ودائمة لحدودهما المشتركة الممتدة لمسافة أكثر من ألف كلم، بدون الاستعانة بالسكان المحليين على جانبي الحدود، بصرف النظر عن نوعية العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وذلك على الرغم من وجود الكثير من حقول الألغام في هذه المناطق عدا تلك التي زرعها الفرنسيون قبلا، وعلى الرغم كذلك من تسيير دوريات على مدار الساعة لقوى الجيش والدرك والأمن والقوات المساعدة والجمارك، فضلا عن جيش (المهربين) المتعاونين مع أجهزة المخابرات في كلا البلدين مقابل غض الطرف عن نشاطاتهم التجارية غير المشروعة.

وقد سبق لبنحمو المسفيوي، القائد السابق لجيش التحرير، أن جرب إمكانية التسلل لضرب وحدات القوات المسلحة الملكية على امتداد هذا الشريط خلال حرب الرمال المؤسفة بين البلدين في صيف 1963 ولغاية صيف1964، فلم يحقق نجاحات تذكر، رغم الدعم اللوجستيكي الجزائري الرسمي(1).

كما يؤكد عبد الله المالكي، أحد الأعضاء المسلحين المتسللين من الجزائر في هذا الإبان، بأن مهمتهم- حسب تعليمات القيادة- كانت تنحصر في خلق قواعد مسلحة (نائمة) في انتظار التعليمات، ولم تكن لديهم أوامر بمباشرة العمليات المسلحة. ولكن هجوم مولاي بوعزة -حسب رأي عبد الله المالكي- أربك حساباتنا لننتقل إلى مرحلة التشتت للفرار من مطاردة القوات الحكومية ومجموعات المواطنين (المحيحين).

كما يعتقد عبد الله المالكي بأن ثمة أخطاء كبرى ارتكبت من طرف محمد بنونة، وفق ما يلي:

1. رفضه القاطع لتصفية حدو أومهرير الذي كانت تحوم حوله الشبهات، فقد أصر كل من مقدم أملاكو والخليفة السابق محمد ساعة على ضرورة التعجيل بهذه التصفية، ولكن محمد بنونة أبلغهم بأنه لم يدخل للمغرب لتصفية (رفاقه..كذا)، والحال أن الذي قاد القوة المسلحة التي كان على رأسها الملازم الأول العربي بنحمو إلى منزل عدي شان في النهاية هو حدو أومهرير دون سواه، ويضيف المالكي قائلا: "لا أفهم سبب قيام بنونة بإبعاد موحا أوخويا (القاضي) إلى إملشيل، فهو عنصر عسكري ذو تجربة كبيرة، وعلى جانب كبير من الصرامة، فلو بقي معه لأعدم أومهرير بدون تردد، كما أنه يتقن لهجة المنطقة ويستطيع مساعدته كثيرا".

تجدر الإشارة إلى أن أوخويا كان جنديا في جيش التحرير في الخمسينات، كما عمل في القوات المسلحة الملكية قبل فراره نحو الخارج.

(1)- ضمن هذه الظروف المعقدة، اغتيل الملازم مولود بنعلي بعدة طلقات في الرأس وبدم بارد من طرف أحد القادة السابقين لجيش التحرير وذلك على التراب الجزائري، لرفضه الاستمرار في هذه الهجمات العديمة الجدوى. وتجدر الإشارة إلى أن بنعلي كان قد شغل مهمة قائد القطاع الثالث بجيش التحرير في منطقة آيت باعمران، قبل أن يلتحق بالقوات المسلحة الملكية برتبة ملازم، ثم فر في وقت لاحق للالتحاق بمجموعة بنحمو اللاجئة إلى الجزائر، وقد آن الأوان لإعادة الاعتبار لهذا المقاوم والمناضل الكبير.

فإذا كانت الجيوش النظامية- وقت الحرب- تضع خلف قواتها المقاتلة شرطة عسكرية خاصة بتنفيذ الإعدام الفوري بدون محاكمة للمتخاذلين والجبناء، فإن تقاليد حرب العصابات أكثر قسوة وصلابة، فتهاون بسيط قد يؤدي إلى هلاك الكثيرين(1).

2. قيامه بتقسيم مجموعته المسلحة إلى قسمين؛ أربعة منهم في أملاكو، والأربعة الآخرون أرسلهم إلى إملشيل، وطبعا كان يعزز المجموعتين عناصر أخرى محلية. ولكن التقسيم أضعف قوة محمد بنونة، وساهم في شكل كبير في إخفاقاته(2).

3. استقراره في منازل مدنية لعدة أسابيع بدون اتخاذ الحد الأدنى من الإجراءات الأمنية، وهو ما يتعارض كليا مع مبادئ حرب العصابات، وينتفي الإلتباس هنا إذا علمنا بأن تجربة بنونة في الميدان العسكري لا تتعدى بضعة أشهر ضمن معسكر مغلق في سورية، ولم يخض معركة حية في حياته مطلقا على العكس من عمر الفرشي وإبراهيم التزنيتي ومحمد أسكور وغيرهم.

ويتذكر جيدا المعتقل في هذه القضية العربي الأيوبي ما أخبره زملاؤه الذين أعدموا بأن محمد بنونة كان قد أوفد حدو أومهرير -منفردا- وهو على ظهر دابة بأن يحضر لهم تجهيزات تقنية للبث الإذاعي من إحدى المغارات، المقدرة نظريا ب 8ساعات لإنجاز المهمة..وبقي كل من بنونة ومولاي سليمان وفريكس ينتظرون عبثا لأكثر من 16ساعة، وهي المدة الكافية لتطويقهم من قبل القوات المسلحة التي كان يقودها الملازم أول العربي بنحمو بإرشاد من حدو أومهرير. فطريقة إيفاد أومهرير منفردا -وهو المشكوك في أمره- للقيام بهذه المهمة، ثم الانتظار لمدة

(1)-في حالات نادرة قاد بورجوازيون صغار بنجاح حرب عصابات، فنمط عيشهم في السابق لا يسعفهم في التعاطي مع المهام الشاقة والمعقدة والخطيرة لحرب الغوار، لاسيما في مناطق وعرة وعذراء كمرتفعات أملاكو وتعباست، حيث لا يستطيع المرء الوصول إليها إلا على ظهر الدواب، أو طائرات الهليكوبتر، وحيث مستوى العيش في أدنى معدلاته وطنيا.

(2)-القيام بتقسيم مجموعة من ثمانية عناصر إلى قسمين، عمل لا معنى له في حرب العصابات سوى الانتحار، فأربعة أشخاص في كل فريق مستقل عرضة للسقوط السهل في يد الخصم، وذلك للاعتبارات التالية:

-مضاعفة الساعات الخاصة بالحراسة على مدار ال 24ساعة بالنسبة لكل عنصر(6ساعات على الأقل).

-ازدياد الإنهاك، والشعور باليأس وسط مجموعة صغيرة، وذلك قياسا لمجموعة أكبر.

-تعذر تخصيص دوريات للاستطلاع، وتأمين التغذية والاتصال.

وباعتبار قلة عددهم، فإن المطاردة ضدهم تزداد من خلال الاستخفاف المعادي بقوة النار التي يتوفرون عليها، على العكس تماما مما لو كان عددهم أكبر.

أطول داخل بيت عدي شان في أجواء من القلق والتوتر والشك، كلها أمور تشير إلى ضعف القدارت العسكرية لهذه المجموعة.

فلو كان إلى جانبهم إبراهيم التزنيتي أو محمد طيفور أسكور أوموحا أوموح نايت بري أو بارو مبارك أو لحسن التاغجيجتي ذوي التجارب الكثيرة في هذا الميدان لما وقعوا في هذه المصيدة بمثل هذه السهولة. تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء جميعا لم يعتقلوا أو يقتلوا إلا بعد حوالي ثلاثة أشهر من المطاردات الشرسة في مرتفعات وكهوف المنطقة، ألحقوا خلالها أضرارا كبيرة بهاجميهم، كما تمكن بعض رفاقهم من الالتحاق بالجزائر بعد عدة أشهر من المطاردات بين الأطلس الكبير والأطلس الصغير والحدود الشرقية للمغرب، أمثال:محمد ساعة، حدو اللوزي، محمد أومدة، سيدي حمو عبد العليم،أرسالي موحا، موحا أو خويا (القاضي)، زين البشير بن قدور(النجار)، محمد نايت الهاشمي(الفقيه)، موحا أو علي أويدار (السي إبراهيم).

وبتقديري، فإن مآل هذه الحركة إلى الفشل كان قد تقرر، حتى قبل الهجوم على ثكنة مولاي بوعزة، وذلك للأسباب التالية:

أولا: قيام قيادة الحركة بتشتيت ملاكها من العناصر المسلحة الوافدين منهم أو المحليين، على رقعة جغرافية ممتدة على مئات الكلمترات (كوليمة - فكيك- تنغير- خنيفرة- إملشيل)،ومثل هذا التوزيع لا يحدث في حركات غوار مماثلة سوى بعد سنوات من الكفاح، وبمئات الأفراد المتمرسين والمدعومين من السكان المحليين.

ثانيا: إقامة بعضهم في البيوت المدنية كما لو أن سكان هذه المداشر موالون ومؤيدون كلهم للحركة الجديدة..وتمديد مدة الإقامة في هذه البيوت أحيانا إلى عدة أسابيع.

ثالثا: افتقار المجموعات المسلحة والمنتشرة وفق ما شرحنا إلى نظام محكم للتواصل فيما بينهم، ولضمان التواصل مع باقي عناصر القيادة في الخارج، والمجموعات الناشطة في باقي مناطق البلاد من جهة ثانية.

رابعا: هشاشة القاعدة الخلفية الداعمة في كل من الجزائر وليبيا وعدم تجانسها التنظيمي والفكري، فضلا عن احتوائها على مخبرين كبار للمخابرات المغربية، وقد كشف

ضابط المخابرات أحمد البخاري مؤخرا أسماء هؤلاء وحيثياتهم وأدوارهم، من أمثال (أ.ل) و(ب.ف) و(ح.ب) و(م.أ.ق) وغيرهم.

خامسا: افتقار هذه المجموعات إلى شبكة محلية للدعم اللوجيستيكي (خدمات النقل والتغذية والإيواء والإمداد بالذخيرة والأسلحة والمعلومات عن الخصم والوضع في المنطقة ومختلف حاجيات القتال).

وهكذا، فبمجرد شيوع خبر الهجوم على مولاي بوعزة تفرقت المجموعات كل في اتجاه، وقد قضى أفرادها أياما عديدة بدون غذاء، وعانوا الأمرين مع الجوع والبرد وانعدام أي شكل من أشكال التواصل فيما بينهم(1).

سادسا: حتى لو بذل النظام الليبي قصارى جهوده ليكون خلفية داعمة لهذه الحركة في موازاة ما كان يقدمه في ذلك الإبان من خدمات الإعلام والتكوين العسكري، فإن إيصال المساعدات

العينية من سلاح وتجهيز وتغذية وغيرها إلى المغرب يصطدم بقوة بنوايا القيادة الجزائرية في أعلى مستوياتها، واستعدادها لدعم هذا التوجه أو رفضه.

فالجزائر الرسمية كانت لا تراهن مطلقا على إحداث التغيير المنشود وفقا لمصالحها في المغرب سوى على الجيش، وقد أبلغت رأيها هذا مرارا للفقيه البصري ولآخرين، داعية إياهم إلى ضرورة الانضواء تحت قيادة الجيش إن هم أرادوا تحقيق نتائج تذكر، وكان يمكن لهذه القاعدة الخلفية أن تقوم على عهد الرئيس السابق أحمد بنبلة، أما بعد الانقلاب عليه فقد رأينا كيف أن بومدين زج باللاجئين في الثكنات المحروسة في شكل معتقلات، بعد أن نزع أسلحتهم، وشرع في تحسين علاقاته السياسية مع الرباط ريثما يحصن مواقعه في الداخل.

(1)- عندما قام سيدي حمو عبد العليم بإيفاد كل من موحا أوموح نايت بري ودحمان سعيد إلى باقي المجموعات،ظل ينتظرهما مع مجموعته لمدة 17 يوما في الجبل فلم يعودا فقد تاها عن الطريق الصحيح، ليجدا أنفسهما في مرتفعات تكلفت بأزيلال، بعد عدة أسابيع من السير المضني والمليئ بالمخاطر، وفور وصولهما إلى هناك قام الشيخ الإداري للمنطقة بذبح جدي لهم وإعداده ضمن كمية كبيرة من السمن حتى ترتخي أعصابهم المشدودة وهم في حال إنهاك شديد، وبمجرد خلودهم للنوم قام بربطهما بالحبال الغليظة رفقة مساعديه، ليتم إشعار عامل الإقليم سعيد واسو بالأمر..وقد توجهت في اليوم الموالي طائرة عامودية تابعة للدرك الملكي إلى عين المكان لإحضارهما إلى الدار البيضاء. (رواية شفوية لعبد الله المالكي).

وقد سمعت هذه القصة من فم هذا الشيخ سنة1980، عندما كنت نائبا إقليميا لوزارة الشبيبة والرياضة في أزيلال.

وقد رأينا كيف كان يجتمع أوفقير والدليمي مع أحمد المدغري وزير داخلية الجزائر ومساعديه في جوج بغال في سهرات حمراء بين الوقت والآخر، يتبادلون في أعقابها معاطفهم العسكرية من باب الود والقربى والتعاطف(1).

سابعا: تتميز منطقة انتشار المجموعات المسلحة بكونها من أكثر مناطق المغرب أمية، فضلا عن ضعف التنظيمات السياسية والنقابية والتربوية بها..وعلى الرغم من أن هذه المجموعات شرعت منذ وصولها إلى المنطقة في طباعة النشرات الداعية للثورة، وصناعة العبوات الناسفة، وربط الاتصال بأهالي المنطقة، إلا أنه كان يلزمها وقت طويل لإحداث أرضية جماهيرية داعمة قبل مباشرة العمليات المسلحة.

نعم..كان هناك استياء شديد وسط السكان من تهميش منطقتهم اقتصاديا وتعليميا وتربويا، بل كان هناك من صفوف القوات النظامية من كان مستعدا للانضمام لهؤلاء المسلحين تحت تأثير ظروفهم المعيشية والمهنية الصعبة.

كما كان هناك قادة كسيدي حمو عبد العليم لهم رصيد وطني كبير بين أهالي المنطقة، وذلك منذ أيام الكفاح ضد الاستعمار، وكان يحظى باحترام وتقدير الجميع، كما كان محمد أومدة وهو بدوره مقاوم سابق يحظى بدعم واسع من أفراد قبيلته زايان. وكان محمد ساعة المقاوم السابق وخليفة القائد بالمنطقة بعد الاستقلال، يحظى بدوره بمحبة الكثيرين، وهو ما يفسر نجاح هؤلاء -إبان

المطاردات- من الإفلات من أفخاخ السلطة وتمكنوا من الهروب كل بطريقته نحو الأراضي الجزائرية، كما أسلفنا منذ قليل.

أما الغرباء عن المنطقة، مثل محمد بنونة ومولاي سليمان العلوي وعبد الله مخزور

(1)-ينتمي أوفقير لقرية عين الشعير المغربية المحادية للحدود الجزائرية، كما أن له علاقات متينة مع كبار الضباط هناك. في حين أن الدليمي قدم بعض الخدمات الأمنية لجبهة التحرير الوطني الجزائرية في مستهل الستينات، ولديه هو الآخر علاقات جيدة مع نظرائه الجزائريين، فضلاً عن علاقته المتميزة مع الكولونيل قاصدي مرباح، رئيس الأمن العسكري،بينما ينحدر صديقهما محمد المدغري (وزير الداخلية الجزائري) من عائلة مغربية من قرية عين الشعير، وهو من مواليد قرية سعيدة الواقعة على حدود البلدين.وتشاء الأقدار أن تكون نهاية كل من أوفقير والدليمي والمدغري ومرباح مجتمعين-مع الفارق الزمني- هي ذاتها مطبوعة بالدموية والوحشية والعنف فهم جميعا قتلة من العيار الثقيل، فكما يقولون (صياد النعامة يلكاها ..يلكاها).

فريكس وغيرهم فقد وقعوا في أخطاء قاتلة لم تسعفهم في الاستمرار في المنطقة لأكثر من شهر ونصف سقطوا بعدها قتلى أو أسرى. هذا مع العلم بأن الغالبية الساحقة من الأعضاء المحليين الموالين لا يتقنون اللغة العربية ولا حتى اللهجة العربية الدارجة، لدرجة أن مجموعة خنيفرة بعثت برسول خاص لمجموعة كوليمة بأهوي هوي..وكان ذلك قبل هجوم مولاي بوعزة بقصد التشاور لشن هجوم على ملحقة مولاي بوعزة، والنتيجة أن الذين استقبلوا هذا المرسول لم يفهموا منه أي شيء(1).

وفيما أظهرت مجموعتا تنغير وخنيفرة الكثير من المناورة القتالية بين الكهوف والجبال والغابات بين سلسلتي الأطلس المتوسط والكبير لعدة أشهر، فإن مجموعة بنونة كانت الأضعف والأكثر تباطؤا في تحركاتها ومناوراتها، مما سهل وقوعها في شباك قوى الأمن بعد أيام قليلة من الهجوم على ثكنة مولاي بوعزة.

ويؤكد تسلسل مصرع أو اعتقال أو هرون بكافة المجموعات هذا الاستنتاج، وفيما يلي وقائع مصرعهم أو اعتقالهم حسب محاضر المحاكمة:

-مصرع كل من محمد بنونة ومولاي سليمان العلوي، واعتقال فريكس حيا- 8مارس 1973 (الصفحة 166 من حكم المحكمة).

-اعتقال لحسن التاغجيجتي بعد محاصرة المواطنين له -بتاريخ 9أبريل 1973.(نفس المرجع)

-اعتقال نايت بري في 20أبريل 1973.

-اعتقال دحمان عبد المالك في 20 أبريل 1973.

-اعتقال بوشعكوك في 09 أبريل 1973.

-اعتقال عبد الله المالكي بموجب وشاية صديق مقاوم سابق في 07 شتنبر1973.

-اعتقال بارو مبارك وهو يهم باختراق الحدود الجزائرية (تاندرارة) في 27 ماي 1973.

-اعتقال آيت عمي لحسن بنفس الطريقة (تالسينت) في28 ماي1973.

-اعتقال حماد بن خدجو بتاريخ 14 ماي1973.

(1)-المالكي عبد الله.

-اعتقال محمد بلحسن (هوشي منه) في ميسور بتاريخ25 ماي 1973.

-مصرع كل من إبراهيم التزنيتي ومحمد طيفور أسكور-6 ماي 1973 في كل من أجدير وميسور.

-تمكن آخرين من الفرار نحو الجزائر مثل سيدي حمو عبد العليم ومحمد أومدة والسي إبراهيم الفقيه وزين البشير بن قدور وغيرهم بين يوليوز إلى دجنبر1973.

وقد أصاب هجوم مولاي بوعزة كافة عناصر مجموعة تنغير بمشاعر السخط والغضب والاستياء، فبينما كانوا ينتظرون التعليمات النهائية بالهجوم على المركز الإداري لتنغير الذي يضم بين16 إلى20 بندقية من نوع MAT 36، حيث أشعروا القيادة بتوفرهم على مؤازرة أحد حراس هذا المركز والذي لديه مفاتيح مستودع السلاح، وعلى تصميم تفصيلي لهذا الموقع، هاهم يفاجئون بعمل متسرع غير متفق عليه، والحال أن التعليمات الأولى المعطاة لهم كانت تقضي بالاقتصار على إنشاء وتوسيع الخلايا في انتظار التعليمات.

وعن فترة المطاردة هذه يتحدث عبد الله المالكي قائلا: "بعد تلقينا خبر الهجوم على مولاي بوعزة عن طريق الإذاعة ونحن في تنغير، أصدر سيدي حمو عبد العليم تعليماته بالانتشار الفوري عبر جبال المنطقة. كانت تراودنا فكرة الالتحاق بمجموعة إبراهيم التزنيتي في خنيفرة، ولكن تهاطل الثلوج وكثرة حواجز الأمن منعتنا من ذلك، ولم يبق لدينا خيار آخر سوى الحركة الدائمة بين سلسلتي

الأطلس الكبير والمتوسط ضمن ظروف صعبة وقاسية. كنا نتضور جوعا، وكانت دوريات الأمن في أعقابنا باستمرار بسبب آثار الثلج التي كانت ترتسم على أديم الثلج في الممرات والجبال بعد مرورنا".

"وغداة هذا الانتشار كانت وضعيتنا كما يلي:

ـ موحا أوموح نايت بري ودحمان سعيد ذهبا لمهمة من طرف القائد سيدي حمو عبد العليم، ولم يعودا، لنعلم لاحقا بأنهما ضلا الطريق، واعتقلا في تكلفت بإقليم أزيلال.

ـ مسعودي سالم، جرى اعتقاله في منزله مع سلاحه، كما جرى نفس الشيء مع كل من محمد فخر الدين وتركي عدي.

_ القبض على آيت زايد الحسين وآيت زايد عمر بعد مطاردتهما من طرف (الحياحة) وقوى الأمن."

"كنا أربعة برئاسة سيدي حمو: بوشعكوك والتاغجيجتي وأنا..وفي إحدى المرات صادفنا راعيا للأغنام، واشترينا منه جديا ولكنه رفض استلام النقود إلا بصعوبة بالغة، وقبل افتراقنا زودنا بكمية من الطحين..وطوال أسابيع بعد ذلك كانت تغذيتنا تنحصر في (الزميطا) مع الزيت، وكنا لا نرمي أرضا ببقايا الشاي بعد استهلاكه فنضطر لأكل حبات الشاي المستهلكة وبقايا ورق النعناع. ولا ننسى أننا بقينا يومين كاملين بدون غذاء في إحدى المرات(1). وما بين قبيلة آيت حديدو وآيت يحيى صادفتنا صعوبة أخرى ذلك أن الماء الذي كنا نحمله أو نصادفه كان متجمدا بتأثير درجة البرودة المفرطة في هذه المناطق."

"تجدر الإشارة إلى أننا نحن الأربعة توجهنا مشيا على الأقدام من تيزي مقورن إلى جبال مسمرير ثم إملشيل، وصولا إلى تونفيت في قبيلة آيت يحيى، وكل منا مسلح برشاش كلاشينكوف ما عدا قائدنا الذي كان في حوزته بالإضافة إلى الرشاش مسدس شخصي، وقد تفادينا بنجاح كثيرا من

الحواجز ونقاط المراقبة أثناء سيرنا بفضل الخبرة الطويلة لسيدي حمو عبد العليم في هذه الطرق والمسالك، وذلك منذ كفاحه ضد الاستعمار الفرنسي في هذه المنطقة."

"وذات مرة، تعشينا لدى أحد المواطنين، لنغادر بيته على عجل وذلك لتفادي أية تطورات، غير أن هذا المواطن بادر بالتبليغ عنا لدى قيادة المنطقة بمجرد خروجنا. كنا نتحرك باستمرار ليلا، ونرتاح نهارا بعد تنظيم الحراسة في ما بيننا."

"وفيما كنا متمركزين نهارا في هضبة قريبة من تونفيد (إقليم خنيفرة)، وكان رفاقي الثلاثة في حال بين النوم والصحو، لاحظت من بعيد طائرة هيلوكبتر وتحتها رتل من سيارات الجيب العسكرية قدرت عددها ب17 جيب، وإلى يمين الرتل ويساره يمشي نسق عرضاني من المخازنية وأسلحتهم بأيديهم في وضع هجومي بارز. وفقذفت بعدة أحجار صغيرة في اتجاه رفاقي

(1)- إحدى المجموعات بعثت إلى السوق أحد عناصرها لشراء الخبز، فاشترى وسط ذهول الناس عشر خبزات دفعة واحدة، ومن شدة جوعه شرع فورا في التهام إحداها أمامهم بدون احتياط، وهو تصرف غريب هناك، فبادروا إلى مطاردته للقبض عليه وتسليمه للسلطات.

لتنبيههم. وبعد لحظات قصيرة وصل الموكب إلينا وكنا على استعداد لإطلاق النار، واقترب مني جندي من القوات المساعدة شاهرا بندقيته، وعندما فوجئ بي محتميا بشجرة ورشاشي مصوب إليه، تابع سيره ضمن النسق القتالي وكأنه لم يلاحظ شيئا، مع أنني متيقن كامل اليقين بأنه شاهدني وبعد ابتعادهم بعض الشيء طالبت رفاقي بالانسحاب إلى الخلف تفاديا للحصار من خلال عودة القوات المهاجمة إلى الخلف، ولكنني عندما صعدت الربوة الخلفية لاحظت تحليق الطائرة من جديد، فصرت أتنقل من شجرة لأخرى، وفي هذه الأثناء فقدت تماما الاتصال برفاقي الآخرين."

"وفي اليوم الموالي اضطررت تحت تأثير الجوع للدخول إلى أحد دواوير المنطقة، حيث أحضرت بسرعة بعض الخبز والشاي، وفيما خرج ابن صاحب البيت ليدلني على الطريق في اتجاه آيت يحيى، صادفتنا سيارة جيب في طريقنا فتفاديناها. وفي منتصف نفس الليلة وأنا أسير مهتديا بضوء القمر باحثا عن رفاقي سمعت صوت إطلاق النار بغزارة، فكمنت في مكاني بشكل غريزي وبقيت في وضع متحفز، وبعد فترة لاحظت شبحا لإنسان صاعد من أسفل الوادي باتجاه القمة وسرعان ما تعرفت عليه من خياله..ومن قامته الفارعة، إنه قائدنا سيدي حمو عبد العليم(1). أخبرني سيدي حمو بعجالة بإلقاء القبض على كل من بوشعكوك والتاغجيجتي في أعقاب اشتباك مسلح مع قوى الأمن. وتابعنا طريقنا لوحدنا في اتجاه بني ملال وذلك بعد إخفاء أسلحتنا وعتادنا العسكري، وافترقنا بعد ذلك على أن نلتقي في بني ملال.

وفيما أنا في مشارف مدينة بني ملال بتاريخ7 يوليوز 1973 بلباس مدني وكان عيد

(1)- أثناء هذه المطاردات أشاعت قوات الأمن المحلية أخبارا بأن هؤلاء المقاتلين يستعينون ب (الحروز) للإفلات من قبضتهم، وذلك على الرغم من إجبارها لمئات المواطنين المحليين على التقدم أمام عناصرها كدروع بشرية، وفق قاعدة (التحييح) الشائعة قديما.

تجدر الإشارة إلى أن هذا الشيخ الطاعن في السن(سيدي حمو) في أعقابه بعض البركة، فقد أطلق سراحه من دار المقري سنة1971 لعدم توفر الأدلة بعد قضاء فترة قصيرة، لتجد مصالح الأمن فورا في تعقبه لإلقاء القبض عليه من جديد عندما أخبرها أحد عملائها في الجزائر(أخ المقاوم عمرو العطاوي) بأن هذا الذي أطلق سراحه هو أخطر عنصر على الإطلاق ضمن المجموعة كلها. وقد استطاع سيدي حمو أن يلتحق آنذاك بالجزائر. واستطاع الإفلات ثانية لدى إلقاء القبض عليه بين الرماني والرباط رفقة السي إبراهيم الفقيه في أواخر شهر شتنبر1973، وكانا في طريقهما نحو الحدود الجزائرية بعد دفن أسلحتهما تسهيلا للفرار، ولم تتمكن مصالح الأمن آنذاك من التعرف عليه وعلى رفيقه فقد كانا يبدوان في مظهرهما وحديثهما كفقيهين بسيطين لإحدى الزوايا الدينية العتيقة.

الشباب على الأبواب اعتقلتني عناصر من الدرك الملكي لأحال على التحقيق، حيث زعمت بأن اسمي هو يخلف من أبناء منطقة أغبالا في بني ملال، ولا أتوفر على أية وثيقة للتعريف، وبعد أربعة أيام من الاحتجاز أطلق سراحي بعد أن تلقى فصيل الدرك جوابا باللاسلكي من القيادة العامة بنفي أن أكون من المطلوبين.

وفي بني ملال التقيت بسيدي حمو ثانية، رفقة السي إبراهيم الفقيه(والذي كان من جملة الفارين من مجموعة بنونة في إملشيل)، وكان سيدي حمو قد أمدنا بمبالغ مالية في حدود300إلى 400درهم لكل شخص وكنا ننام ليلا في البساتين المجاورة للمدينة.

وفي هذه الفترة كنا نفكر بالقيام بعمل عسكري للإفراج عن رفاقنا، واستعرضنا جملة من الاقتراحات، بما فيها القيام باختطاف طائرة.

ولهذه الغاية اتصلت تبعا لتعليمات سيدي حمو بالسيد صالح، وهو مقاوم سابق من قدامى معارفه، لإعداد خطة في هذا الاتجاه، وبعد عدة لقاءات معه، رتبنا موعدا أخيرا في أحد مداخل المدينة بتاريخ 9شتنبر1973، وفيما أنا آت لمقابلته فاجأتني مجموعة من رجال الأمن بلباس مدني وبأيديهم مسدساتهم لينقضوا علي دفعة واحدة، وفيما هم يفعلون لاحظت شخص صالح وهو منسحب من المكان..فقد قام بواجبه على أية حال(1).

في هذه المرة، لم يكن بإمكاني انتحال صفة أخرى، فالفخ كان محكما ولا داعي للمداورة أو المراوغة. وقد تم نقلي بعد ذلك إلى معتقل درب مولاي الشريف لتبدأ رحلة الاستنطاق والتعذيب والسجن لعدة سنوات."

ويضيف المالكي قائلا:" لوصمدنا شهرا واحدا وبدون أخطاء لتغيرت الأوضاع، ذلك أن القوات التي كانت تتعقبنا أظهرت كثيرا من الجبن، ولاسيما من خلال استعانتها بالمدنيين ل(التحييح) ضدنا، وكنا نسمع بأن بعض عناصر هذه القوات كانوا متذمرين من أوضاعهم المهنية والاجتماعية، وبأنهم كانوا على استعداد للالتحاق بنا، فالعسكري الذي رآني وجها

(1)-بذلك يكون عبد الله المالكي آخر من يلقى عليه القبض من المجموعات المسلحة، وقد حضر خصيصا إلى بني ملال لاستنطاقه قدور اليوسفي، حيث كان السؤال الرئيسي في هذا الاستنطاق: أين هو سيدي حمو عبد العليم؟. وقد أحيل المالكي بعد ثمانية أشهر من التعذيب على القضاء العسكري. ليؤكد في جلسته بتاريخ28 يونيو 1976 حكم الإعدام الصادر عليه غيابيا في هذه القضية(العدل العسكري-قضية جنائية عدد1797/8949.ع.ع).

لوجه في الحصار الذي ذكرته قبل قليل لم يخبر زملاءه ولا رؤساءه بالأمر، تابع طريقه كأن شيئا لم يكن(1).

تجدر الإشارة إلى أن مجموعة بنونة لو لم يبعث بأربعة من أفضل رجاله إلى إملشيل بعد ظهر 4 مارس1973بمجرد علمه بالهجوم على ملحقة مولاي بوعزة، لينتقل للاستقرار في منزل المقدم عدي شان، لما سقط بسهولة في هذا الفخ.

ويتذكر زين البشير بن قدور (النجار) بأنه وصل إلى إملشيل رفقة ثلاثة من الرجال بعد يومين من السير المضني والشاق عبر الجبال وهم في وضعية الجاهزية القتالية وذلك يوم8 مارس1973. ولدى وصولهم إلى هناك داهمتهم قوات عسكرية كبيرة فدخلوا معها في اشتباكات مسلحة لعدة ساعات وحتى حلول الظلام، حيث قرر الأربعة تنظيم انسحاب (ذكي) في اتجاه دواوير المنطقة، بينما توقعت القوات النظامية المهاجمة أن ينسحب المسلحون المتمردون في اتجاه الغابات، فركزوا تواجدهم المسلح هناك عبثا طيلة الأيام التالية.

وبعد حوالي أسبوع من الاختفاء في كهوف المنطقة، قرر المسلحون الأربعة التوجه نحو تنغير للالتحاق بمجموعة سيدي حمو عبد العليم..وبعد أيام من السير المليئ بالمخاطر وصلوا إلى تنغير ولكن بدون أن يعثروا على أثر لسيدي حمو..فقفلوا راجعين من جديد نحو إملشيل وذلك بعد عدة أسابيع لإحضار بعض الأكل والغذاء، فقد كنا في حالة لا يمكن تصورها من الجوع واتفقنا معه على موعد معين للعودة ، وعندما تأخر أدركنا أنه اعتقل(2)، ذلك أن المنطقة كانت مليئة بالدوريات المسلحة)

(وفي حوالي منتصف أبريل، عدنا فقررنا التوجه نحو بني ملال بحثا عن امحمد بوكرين ليربطنا بمجموعة سيدي حمو عبد العليم.

ولدى وصولنا لبني ملال لم ننجح في العثور على بوكرين..فقرر موحا أو موح العودة

(1)-من المحتمل أن يكون هذا الجندي من العناصر الساخطة على الوضع، والمتضامنة مع الثوار في تلك الظروف، كما أنه من المحتمل كذلك أنه فعل ما فعل جبنا، فالفاصل الزمني بين طلقتين ناريتين من بندقيته من نوع MAT 36 القديمة الطراز..يعادل رشة طويلة من رشاش الكلاشينكوف بين20 إلى30 طلقة وهو ما لايوفر أمامه أية فرصة ولو ضئيلة للإفلات من الموت إن هو بادر بإطلاق النار.من المراوغة وتفادي الحواجز.(هنا قررنا ابعاد أوخويا

(2)- زين البشير بن قدور.

إلى قبيلته..متحملا كافة النتائج بمفرده،كما قمنا بدفن أسلحتنا استعدادا لمرحلة جديدة.

قرر المتمردان الباقيان التوجه من جديد نحوبني خيران بوادي زم، وهي منطقة النجار بحكم الولادة والعيش..وقد استقرا لدى أحد أفراد العائلة..ولغاية بداية شهر ماي 1973.

(هنا قرر الفقيه التوجه إلى بني ملال باحثا من جديد عن بوكرين وتركني لوحدي، وهناك التقى بسيدي حمو عبد العليم من باب الصدفة، ليرافقه بعد ذلك لعدة شهور وهما يبيتان في العراء في طريقهما نحو الجزائر).

وبقي البشير بن قدور يعمل حصادا في قبيلته بني خيران أثناء موسم الصيف، إلى أن شعر بازدياد حلقات التضييق من حوله، حيث صارحه ابن عمه بما أصبح يروج بشأنه، فغادر على عجل نحو الخميسات (آيت المجذوب) حيث تابع عمله كحصاد لدى إحدى العائلات..ولكن المطاردة ضده لم تتوقف، فجاءه ذات يوم أحد أفراد قبيلته في صفة طالب (للعشور) حيث تعرف عليه، قبل أن يعود سريعا لإخبار السلطات المحلية في وادي زم.

ولكن (النجار) يرفض يومها قضاء ليلته في الخميسات ويجبر مشغليه على إعطائه مستحقاته المالية (حوالي سبعمائة ريال) ليغادر مسرعا على متن شاحنة نحو فاس..وعلى أبوابها يتم توقيفه لعدم توفره على أوراق تعريف..ولكن سرعان ما ينفلت من هذا الحاجز، بعد أن ادعى لرجال الدرك بأنه ذاهب لزيارة أخيه الشرطي في فاس.

وفي طريقه اعتبارا من يونيو1973 نحو الناضور، كاد أن يلقى عليه القبض في سد مشرع حمادي..ولكن سخرية الأقدار شاءت أن تقع حادثة سير فوق السد بين سيارتين ساعة وصوله على متن شاحنة، جعلت أعوان الدرك والجمارك ينشغلون عنه، فتابع طريقه بنجاح نحو الناضور.

وبعد ثلاثة أشهر من العمل ببساتين الناضور أخذ طريقه نحو أحفير..ثم نحو الحدود الجزائرية مع نهاية 1973، متقمصا صفة (العطار) المتجول الذي يبيع المواد المهربة من مليلية.

وسيسترجع جوازه السوري في وهران لمتابعة طريقه نحو ليبيا مع أوائل سنة1974.(1)

"ومن حيث التجربة القتالية في عموم هذه التجربة المأساوية، يأتي إبراهيم التزنيتي في

(1)-قبل دخول المسلحين الستة عشر إلى المغرب بتاريخ25 يناير1973، تركوا جوازات سفرهم وأوراقهم الثبوتية في وهران.

المقام الأول باعتبار دوره السابق كعضو في هيئة أركان حرب جيش تحرير الجنوب بين 56- 1960، وأصبح نقيبا (كابيتان) في القوات المسلحة الملكية بعد ذلك قبل فراره، بينما يأتي في الدرجة الثانية كل من النجار والمالكي وموحا أوموح والقاضي وآيت عمي وفريكس، والذين قضوا سنة كاملة ضمن منظمة الصاعقة الفلسطينية بين 1970-69، ونفذوا عمليات عسكرية عديدة ضد الكيان الصهيوني بقيادة أبو موسى قائد عام هذه المنظمة.

ويأتي في المرتبة الثالثة، بعض قدامى المقاومين وجيش التحرير والذين اكتسبوا تجربة ميدانية هامة سواء في القتال في البوادي أو المدن مثل سيدي حمو عبد العليم ولحسن التاغجيجتي وأحمد بوشعكوك.

بينما يأتي في المرتبة الرابعة- قتاليا وتعبويا- من تلقى تداريب عسكرية نظرية وعملية ضمن معسكرات مغلقة ولم يسبق له أن خاض وجها لوجه معارك قتالية من أي نوع، ومن هؤلاء: محمد بنونة-الإدريسي حسن- دحمان عبد المالك..وغيرهم. أما باقي العناصر من السكان المحليين فلم تكن لديهم تجربة تذكر في هذا الميدان، كما لم يحسن قادتهم توظيف قدراتهم في الاستطلاع وجمع المعلومات، وتنظيم شبكة للتواصل...إلخ.(1)

أما على المستوى التعبوي والجاهزية القتالية لكلا الخلايا الحضرية والقروية، فنلاحظ وجود تناقضات قوية، فبينما كان مقاتلوا القواعد الأربع في مرتفعات الأطلس وسهول المغرب الشرقي على تجدر الإشارة إلى أن (النجار) مكافح سابق في صفوف جيش التحرير، وانخرط في صفوف القوات المسلحة الملكية سنة1960 ،قبل أن يغادر نحو الجزائر. كما كان من بين المعتقلين الستة في مدريد سنة1970. وقد تلقى تكوينا عسكريا في كل من الجزائر وسورية، وتدريبا على تقنيات الضفادع البشرية في كل من بنغازي(ليبيا) والبصرة(العراق).

(1)-الشهيد محمد بنونة، واحد من المتهمين الرئيسيين في محاكمة مراكش الكبرى لسنة1971، حيث حوكم بالسجن المؤبد غيابيا إلى جانب كل من إبراهيم التزنيتي وبنسعيد آيت إيدر والحسين أمرير وإبراهيم بن الجيلالي. وحسب المحاضر القضائية المنجزة لتابعي هذه المحاكمة، فإن بنونة كان مكلفا باستلام سفينة مشحونة بالأسلحة اعتبارا من ميناء برشلونة الإسباني، بالتنسيق مع هاشم (الملحق العسكري السوري). وكان بنونة منذ طفولته عنصرا نشطا في جمعية الطفولة الشعبية، ثم داخل تنظيمات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، ثم الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وقد تلقى دراساته العليا في هندسة الالكترونيك في ألمانيا الشرقية، وتزوج هناك بألمانية، أنجب منها ولدا سماه بالمهدي في أواخر الستينات، وكان الأب من جملة الأطر المثقفة القليلة التي يتوفر عليها التنظيم السري، على شاكلة أحمد بنجلون والحسين المانوزي ومحمد بنيحيى ومحمد التوزاني ومبارك بودرقة.

استعداد للموت في أية لحظة، سواء من خلال شن الهجمات أو من خلال استعدادهم لتناول حبات السم التي في حوزتهم على غرار ما فعل كل من محمد الزرقطوني وحسن الصغير أيام الاحتلال...نلاحظ أن بعض خلايا المجال الحضري (باستثناء مدينة وجدة) تضع قنابل للتفجير في بعض الأماكن ولكن بشحنة كهربائية دون 12فولت اللازمة لتفجيرها.

كما يلاحظ بأن بعض الأعضاء كانوا يستخفون بالإجراءات الأمنية التي يتطلبها نشاطهم نظرا لقلة التجربة وضعف التكوين، فعلى امتداد أكثر من ثلاث سنوات ظل عمر دهكون يجول المغرب من الشمال إلى الجنوب، بل ويسافر خارجا ثم يعود، مع أن قوى الأمن كانت في أعقابه منذ أواخر سنة 1969، ولدى اندلاع أحداث الأطلس المتوسط كان عليه- حسب قواعد الأمن المعمول بها في التنظيمات العاملة تحت الأرض- أن يلتحق برفاقه هناك لأنه غدا شخصا (محروقا) من الناحية الأمنية، فضلا عن خطورته المؤكدة على سلامة التنظيم وأعضائه في حال اعتقاله، لدرجة أنه كثيرا ما يزور الأعضاء المراقبين من ذوي السوابق السياسية مثل توفيق الإدريسي، ووصلت به الجرأة

أن زار متنكرا بعض رفاقه المعتقلين وتردد عليهم في السجن المركزي بالقنيطرة، كما كان يفعل شيخ العرب إبان مطاردته في الستينات.

وفي هذا الصدد، يقال بأنه رفض الانصياع لنصائح رفاقه في اتجاه الحد من تحركاته، قائلا لهم: لقد دخلت إلى المغرب لكي أموت فيه..ولهذا السبب أحمل على الدوام مسدسين، ومستعد للشهادة في أية لحظة(1).

كما أن ثمة أمثلة كثيرة على أن بعض العناصر ينقصهم العزم والتصميم، ويعانون من ضعف الاحترافية في مباشرة مهامهم، فأحمد خيار لم يجهز تماما على إبراهيم المناضي، بحيث تمكن قبل أن يلفظ أنفاسه بساعات من أن يعطي للسلطات معلومات عن مغتاله، مكنتها من اعتقاله في وقت وجيز، كما أن قيام دهكون بإطلاق النار على محمد أوراضي-وفق ما شرحنا آنفا- أسلوب أدى بدوره إلى ذات النتائج. فعلى الرغم من أن دهكون كان ساعة التنفيذ بلباس

(1)- قبل لحظات من اعتقاله، حضر إلى أحد المنازل، وبعد أن مر على الحضار وتفقد الشارع لبعض الوقت من باب الاستظلاع صعد الدرج، وعندما حاول فتح الباب وجده مفتوحا قبلا، وبدل أن يلقم سلاحه ويتقدم أو يتراجع حسب الوضع، اندفع داخلا بدون احتياط لينقض عليه دفعة واحدة عشرات أفراد الأمن لتكبيل حركته وشلها قبل استعمال السلاح، وكان في تلك اللحظة متوفرا على مسدسين في حزامه و15 رصاصة.

نسوي مع نقاب...إلا أن ذلك لم يغير شيئا من سرعة تشخيص الفاعلين والتعرف عليهم.

غير أن كل ذلك لم يفده دون السقوط حيا بيد خصومه، ليتعرض لتعذيب شديد وصل- حسب تصريحاته أمام هيئة المحكمة- إلى 1850 ساعة، بإشراف مباشر من الكولونيل أحمد الدليمي(1).

لقد شكلت هذه الحركة المسلحة سواء بشساعة عملياتها أو نوعية التسلح أو عدد الأفراد أعنف تظاهرة مسلحة واجهها النظام منذ نيل الاستقلال، إذ أسفرت عن سقوط عشرات الأفراد من الجانبين، وأشاعت نوعا من التوتر السياسي العام في البلاد، لدرجة أن بعض المسؤولين كانوا لا يتجرأون على الذهاب إلى مكاتبهم دون الانبطاح في الأرضية الخلفية لسياراتهم تفاديا لأية اعتداءات. وكانت برامج صوت التحرير بدورها تلهب الأجواء بالتوتر والإشاعات والنكت، علما بأن الكثير من المعلومات المبثوثة عبر أمواج هذه الإذاعة كان يأتي من أعضاء التنظيم السري من خلال هواتف الوزارات التي كانوا يعملون بها، تلك المعلومات التي كانت تسلط الأضواء بالوقائع والأرقام على اختلاسات المال العام، والفضائح الإدارية، ومختلف أشكال القمع والاستبداد والتعسف، لدرجة أن شوارع بعض المدن كانت تخلو من المارة ساعة تقديم هذه البرامج.

ومن جملة أخطاء الخلايا الحضرية، أن عدة تقارير من التنظيم رفعت إلى القيادة في الخارج كي تتدخل لمنع بعض الأعضاء -لاسيما في مدينة وجدة- من حمل الأسلحة باستمرار، ولم يسجل أي موقف حازم للقيادة في هذا الخصوص.

وفي إحدى المرات، لجأ عمر دهكون إلى تهديد محمد الشرقاوي بالسلاح لتسليمه مفتاح مرآب في ملكه في الرباط بقصد إفراغ شحنة الأسلحة القادمة من بلجيكا على متن إحدى السيارات(2).

(1)- كان يحلو لأحمد الدليمي وهو يستنطق عمر دهكون أن يقوم بإطفاء سيجاره الكوبي الرفيع في مناطق حساسة من جسم ضحيته، فهل كان هذا الصنف من الجلادين يحضر فعلا للتحالف مع أعضاء التنظيم السري لقلب نظام الحكم من خلال مثل هذه الأفعال؟

(2)- صرح الشرقاوي أمام هيئة المحكمة بأنه حاول مرارا الاتصال بصديقه الكولونيل أحمد الدليمي لإخباره بهذه الواقعة فلم يفلح، وبأنه تجاوب مع تهديد دهكون خوفا على حياته.

كما ورد في ملفات هذه القضية كيف كان دهكون يظهر أسلحته للأعضاء سواء أثناء زيارتهم أو أثناء مصادفتهم في الشارع (كابون - بوشوا..إلخ).

وقد اضطر صديقه القديم الأستاذ توفيق الإدريسي إلى استدراجه في إحدى المرات إلى قاعة سينمائية في الدار البيضاء لينبهه - في الظلام - من مغبة التردد عليه سواء في المنزل أو مكتب المحاماة،

كما اضطر الأستاذ الإدريسي مرغما إلى الصراخ في وجه الفقيه البصري مرارا أثناء مكالماته الهاتفية المتعددة من باريس طالبا منه الابتعاد عنه، علما منه بأن هاتفه لا يمكن إلا أن يكون مراقبا. وبالفعل لم ينعم الأستاذ الإدريسي بالحرية بعيدا عن قضبان السجون سوى فترة وجيزة، ليعود إليها ثانية كمتهم فاعل في هذه القضية.

تجدر الإشارة إلى أن الفقيه البصري سبق له أن نبه في دمشق في ربيع 1969 عمر دهكون إلى خطورة إحضاره قصد التدريب العسكري في سورية لأشخاص غير موثوقين، ومنهم من كان يبحث فقط عن منحة دراسية في الخارج فإذا به ضمن معسكر لحرب العصابات.

ودائما ضمن الجانب الأمني والعسكري، تجدر الإشارة إلى أن محمد المهتدي أبدى تعاونا كبيرا مع مصالح الأمن لتوريط كل من عمر بنجلون ومحمد اليازغي وعبد العزيز بناني ومحمد كرم وغيرهم. بهدف استغلال اتهاماته لهم برفض إعداد ملتمس جماعي للمعتقلين في هذه القضية للحصول على عفو من جلالة الملك، باعتبار أنهم كانوا يحضرون لعملية كبرى للهروب من السجن، ولاغتيال ولي العهد. وللحاجة إلى خدماته في هذا الاتجاه لتوريط آخرين من رفاقه فقد تم إرجاء تنفيذ حكم الإعدام فيه بتاريخ 11 نونبر 1973، على غرار ما حدث لعمر دهكون و14 شخصا آخر، وذلك لبضعة أشهر أخرى.

وبالفعل قام قاضي التحقيق الأستاذ اليزيدي الشرقي بفتح محضر في شأن هذه الاتهامات، أجرى خلالها مقابلة بين محمد المهتدي وعمر بنجلون، وقد قام المرحوم بنجلون بنفي هذه الاتهامات جملة وتفصيلا، مختتما أقواله بهذه الجملة، والتي توجه بها للمهتدي راجيا تسجيلها في المحضر:

(يا مهتدي، إن هذه المحاولات المحمومة من جانبك لتوريطنا لن تنفعك بأية حال، فهم سيعدمونك مهما حصل، فتذكر كلامي جيدا)(1).

وصبيحة يوم4 أبريل 1974، تم تنفيذ حكم الإعدام في محمد المهتدي وستة آخرين من رفاقه.

ولم تتمكن هيئة الدفاع من الاتصال المباشر معهم ساعة التنفيذ ضدا على الأعراف الدولية الجاري بها العمل.(2)

3- العمليات المسلحة المنفذة حسب صك الاتهام

- تفجير قنبلتين بالدارالبيضاء (1971.10.29) .
- إعدام الغربي ميلود في وجدة (1972.04.27).
- إعدام ووليت بومديان بعين الصفا (1972.08.23).
- إطلاق النار على أوراضي محمد في سلا (1972.12.29).
- إعدام إبراهيم المناضي في أمزميز (1970.07.06).
- إطلاق النار على الشرطي نور الدين خويرة في وجدة (1973.02.02).
- اغتيال الشرطي عبد القادر الكبير في وجدة (1973.02.05).
- شن هجوم مسلح على ثكنة مولاي بوعزة في خنيفرة (1973.03.02) نتج عنه قتل أحد الحراس.
- تفجير قنبلتين في خنيفرة (1973.03.02).
- وضع قنابل لم تنفجر بالرباط (1973.03.02).
- وضع قنبلة أمام القنصلية الأمريكية بالبيضاء (1973.03.03).
- وضع قنبلة في المكتبة الأمريكية بالبيضاء (1973.03.03).
- تفجير قنبلتين بالناضور (1973.03.20).

---

(1)- رواية شفوية للأستاذ المحامي محمد كرم (عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي حاليا).

(2)- الأستاذ ع.بنعمرو محامي دهكون وآخرين.

- تفجير ثلاثة قنابل في وجدة (1973.03.21).
- قتل عسكري وجرح آخرين في اشتباك مسلح في أملاكو (1973.03.08).
- إدخال كمية كبيرة من الأسلحة الحربية وذخيرتها.
- توزيع المناشير الداعية إلى الثورة في مناطق الأطلس والمغرب الشرقي وآسفي وأكادير.
- اكتشاف مستودع للأسلحة في كوليمة بتاريخ 19مارس 1973.
- تصفية الشيخ محمد بن حماني.
- قتل المخزني سعيد أوتمة أثناء الاشتباكات.
- قتل مخزني على يد النجار (البشير الزين بن قدور).

ملاحظة: حسب أعضاء التنظيم المشاركين في هذه العمليات، فإن كثيرا من ضحاياهم الذين وقعوا قتلى أو جرحى أثناء الاشتباكات لم يرد ذكرهم في صك الاتهام.

ج. الجانب الحقوقي

عرفت هذه المحاكمة تسجيل مجموعة من الخروقات الحقوقية الصارخة التي رافقت مراحل إلقاء القبض والاستنطاق والسجن.

ومن هذه الخروقات:

- إقدام مصالح الأمن على اعتقال أقارب وزوجات وأبناء المعتقلين لمدد متفاوتة، فمولود العجيلي صرح أمام المحكمة بأن قوات الأمن عندما لم تفلح في اعتقاله مرتين، أقدمت على اعتقال زوجته لمدة شهر ونصف. كما صرح علي العبيدي بأن قوات الأمن اعتقلت ابنيه وزوجته لمدة شهر، وأضاف بأنه من الغرابة بمكان أن يشرع معتقلوه في تعذيبه مباشرة بعد انتهائهم من وجبة التهام خروف ذبحه لهم خصيصا بمناسبة مقدمهم لاعتقاله بناء على دعوته لهم قصد تسليم نفسه للسلطات المحلية.

كما صرح محمد أمزيان بأنه تم اعتقال زوجته لمدة خمسة أيام، وصرح موحا محمد عسيل باعتقال زوجة أخيه بعد تعذر القبض على زوجها.

كما صرح لي المتهم أفقوح علي بأنه تلقى ضربة بمسدس الكولونيل الدليمي على وجهه

لحظة اعتقاله، مما تسبب له في كسور في الوجه والأنف. (رواية شفوية)

- لجوء المستنطقين إلى وسائل دنيئة وماسة بالكرامة البشرية، لاسيما تجاه شخصيات وطنية مرموقة كعمر بنجلون فقد صرح هذا الأخير أمام المحكمة في إحدى جلساتها قائلا: "...واستمر التعذيب الذي لم يكتف فيه باستعمال (قرعة في الدبر) إلى الأنواع الأخرى، إلى أن أخذوني يوم الخميس إلى ميناء الدارالبيضاء، وربطوني على زورق حراسة الشواطئ الذي ينتقل في عرض البحر مدة ساعتين وأنا أشرب الماء حتى قربت نهاية حياتي".

وفي جلسة 3يوليوز1973، صرح أحمد اقداف بأنه تعرض لتعذيب يخجل المرء من ذكر تفاصيله.

وبنتيجة هذه الأساليب الشاذة لم يتمكن العديد من المعتقلين سواء إبان حوادث مارس1973 أو اعتقالات 1970-1969، لم يتمكنوا بعد إطلاق سراحهم من الزواج، كما لم يتمكن آخرون ممن تزوج بعد الإفراج عنه من الإنجاب لغاية اليوم.

- حرمان المعتقلين الجرحى والمرضى من العلاج، ولعل أبرز حالة في هذا الخصوص، حالة بلحاج (هوشي منه) الذي أعدم بتاريخ11 نونبر1973، تلك الحالة التي يستعرضها رفيقه في المعتقل عبد الحفيظ البكباشي كما يلي:" ..عندما أحضروه إلى المعتقل وضعوه إلى جانبي، وبعد برهة من الزمن تعارفنا في غفلة عن الحراس وعيوننا معصبة، فعرفت بأنه من الجنوب قبل أن نكمل مذاكراتنا بلهجة تاشلحيت. وفي اليوم التالي اكتشف صدفة بأن فخده ملطخ بالدماء الجارية والتي لا تزال تنزف من جرح غائر بفعل استقرار رصاصة داخله، وعبثا حاولنا نحن جيرانه في هذا المعتقل إقناع الحراس بإحضار طبيب لاستخراج هذه الرصاصة من فخده، لاسيما بعد أن بدأ صراخه يرتفع بالليل والنهار متسببا لنا -فوق ما نعانيه-في أرق متواصل. وبعد عدة أيام، سحبوه إلى غرفة مجاورة حيث كنا نتابع بالسمع صراخه المدوي وهم يستخرجون الرصاصة من فخده بدون استعمال مخدر طبي".

ويختم البكباشي شهادته قائلا:" بعد ذلك أصبح يتعافى مع مرور الوقت، وبدون استفادته من أية أدوية، وظل شجاعا مرحا يروي النكات للحراس ولرفاقه، ويغني بتاشلحيت أروع مقطوعات الحاج بلعيد..ولغاية يوم إعدامه".

- لدى النطق بالإعدام في هذه القضية، ذهب أقارب ومعارف المحكوم عليهم بالبراءة إلى بوابة السجن العسكري لاستقبال المفرج عنهم بعد توقيع المحاضر الاعتيادية، ويروي المرحوم محمد الحيحي بأنه كان في بوابة السجن بانتظار خروج عمر بنجلون بعد تبرئته، وفجأة -يقول- وصلت سيارات عديدة للشرطة إلى باب السجن للحيلولة دون إطلاق سراح المفرج عنهم، بدعوى أن هناك قضايا أخرى قيد التحقيق في حق هؤلاء(1)...

وقد تم نقل الجميع إلى ثكنة عسكرية في تمارة تمهيدا لإجراء محاكمة (تكميلية) أخرى. وقد تأكد في ما بعد بأن الأحكام التي صدرت لم ترق للجهات العليا في البلاد، حيث قيل بأن الرئيس الأستاذ اللعبي تلقى تعنيفات شديدة على هذه الأحكام، والتي ظهرت لهم على جانب كبير من الليونة.

والواضح هنا، أن هذا الاعتقال هو إجراء استبدادي، بحيث أحيل المتابعون إلى إحدى ثكنات الجيش لإجراء محاكمة جديدة، ضدا على القوانين والأعراف المعمول بها وطنيا ودوليا، فقط لتدارك أخطاء وقعت فيها المحكمة ! !؟.

- كما قامت قوات الأمن خلال تطويقها ومطاردتها للعناصر المسلحة بإحضار المدنيين العاديين وهم في حالة (تحييح) بالعصي والهراوات، وذلك لإرباك هذه العناصر ولتخفيف الإصابات في صفوف قوات (المخزن)، لدرجة أن أحدهم وهو محاصر، لم تستطع قوات الدرك والقوات المساعدة اعتقاله بعد أن قام بقتل شيخ القبيلة الذي جاء وسيطا، فقامت بإحضار زوجته وابنته، وتقديمهما أمام القوات المهاجمة كدرع بشري قصد اعتقاله.(2)

- كما أكد لي المعتقل العربي الأيوبي بأن اعتقال يوس مصطفى جاء في أعقاب اعتقال أبيه

وأخيه الأكبر وحارس منزلهم لعدة أيام، من باب تشديد الضغط على يوس مصطفى لتسليم نفسه، كما مارست فرق الاستنطاق أساليب تعذيب شديدة على المعتقلين، فالعربي الأيوبي يؤكد على أنه تعرض لاقتلاع أظافر أرجله كاملة بواسطة (الكلابات) لانتزاع اعترافاته.

(1)- رواية شفوية للأستاذ المرحوم محمد الحيحي.

(2)- رواية شفوية للبكباشي عبد الحفيظ .

- لوحظت تنقلات كثيرة للكولونيل الدليمي بين المحكمة ومدينة الرباط، ويبدو أنه لعب دورا هاما في توضيب كل شيء، وفي تشديد الأحكام في مرحلة ثانية، وأيضا في الإشراف على تنفيذ أحكام رفقة حسني بنسليمان ومحمد الشرقاوي وذلك في موازاة مع ما كان يقوم به في ذات الوقت اتجاه محاكمة الضباط المتهمين في محاولة إسقاط الطائرة الملكية في 16 غشت 1972.

- لم تستطع عائلات بعض الهالكين أثناء هذه الأحداث المؤلمة لغاية اليوم معرفة مكان دفن أبنائهم، ويتعلق الأمر بمحمد بنونة ومولاي سليمان العلوي وإبراهيم التزنيتي ومحمد طيفور (أسكور)، تماما مثل ما حدث للشهيد بنبركة ومحمد بنعلي بولحية الطاطي، و القبطان الصقلي، والحسين المانوزي وغيرهم.

- في انتظار العثور على العناصر الفارة، استقرت قوى الأمن في منزل عائلة عبد الله المالكي بزاوية تزكي -مضائق تودرا لمدة قاربت السنتين، في شكل احتلال دائم. .فلربما يعود أحدهم. علما بأن أكثرهم خطورة من وجهة نظر قوى الأمن آنذاك هو سيدي حمو عبد العليم ومحمد أومدة واللذان تمكنا لاحقا من الفرار نحو الجزائر.

-يحكي البكباشي حفيظ بحرقة كيف أحضرته عناصر من الأمن إلى بيته في إنزكان وهو في حالة يرثى لها من التعذيب، ولأنهم لم يعثروا سوى على آلة للرونيو وبعض المناشير ونسخ من المراسلات إلى برنامج صوت التحرير في ليبيا عن طريق بورحيم في باريس، فإنهم قضوا يوما كاملا في حفر جدران وأرضية المنزل، بعد تكسير أثاثه وبعثرة محتوياته أمام كافة أفراد الأسرة.

-قامت أسبوعية النشرة (العدد182 ل13.7 يونيو1999) بإنجاز تحقيق عن ضحايا هذه المرحلة، وفق ما يلي(1):

1. تعريض المعتقل محمد القاسمي لتعذيب شديد فقد بصره على إثره كما تم إتلاف جهازه التناسلي باقتلاع إحدى خصيتيه، وتكسير فكيه الإثنين لدرجة لا يستطيع معها مضغ الطعام.

(1)- كافة هؤلاء أنجزت لفائدتهم ملفات قدمت للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

2. اقتلاع العين اليسرى للمعتقل زايد نايت زيبو أثناء اعتقاله لمدة ثلاث سنوات ونصف في المعتقلات السرية من (بوزمو) إلى عين قادوس إلى أنفا إلى درب مولاي الشريف حتى مكناس.

3. الاختفاء النهائي لفاضمة أوحرفو، والتي أعدم زوجها في أعقاب هذه المحاكمة، كما اختفى معها في ذات المعتقل بأكدز المقاوم حدو أفضيل.

4. اختفاء طفل يتراوح سنه بين 14 و15 سنة، بعد اعتقاله بتهمة تقديم حفنة من الدقيق لأحد العابرين بينما كان يرعى غنمه (ابن أزروح يطو).

5. اختفاء المناضل والمقاوم موحى ألهاوس، بعد اختطافه في مارس1973 من قصر بوخنان بإملشيل، ويقول رفاقه بأنه لفظ أنفاسه الأخيرة في تاكونيت.

6. اختفاء المناضل موحى أوحدو أوبزندي في معتقل درب مولاي الشريف، ولقي نفس المصير شقيقه، ولم يظهر لهما أثر حتى الآن.

7. استشهاد سالم أو مسعود تحت التعذيب في معتقل درب مولاي الشريف، وقد ورد اسمه أخيرا ضمن قوائم المتوفين في بلاغ المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان.

8. إكساب بعض المعتقلين أمراضا بدنية وعقلية متنوعة فارقوا بعدها الحياة مباشرة بعد إطلاق سراحهم، أولا زالوا يعانون من تبعاتها، أمثال: زايد آيت زايد- قنجل بنعسو- إدريس شيشاوي- آيت احماد أويوسف- رابحة حدو- موحى أودحو- فاطمة أعساري- حمو أوخبو- حسن أمحزون..وغيرهم كثير.

9. مصادرة الممتلكات الثابتة والمنقولة لبعض المعتقلين بدون حكم قضائي (حسن أمحزون- زايد أيت زايد).

10. اختفاء كل من باسو أعبود ومشارى الحو في أعقاب اختطافهما رفقة فضيلي محمد من طرف الدرك الملكي في مارس1973، وقد تضمنهم جميعا بلاغ المجلس الإستشاري لحقوق الإنسان باعتبارهم اختفوا في ظروف غير معروفة.

11. من أبرز العناصر الأمنية التي أشرفت على هذه العمليات وفق شهادات ضحاياهم:

الكولونيل أحمد الدليمي-الكولونيل أرزاز-قدور اليوسفي-الكوميسير بامكي-الكوميسير الطرفاوي-الكولونيل ختوش-بونواضر-السعيدي-بن إبراهيم-عمار الزموري.

12. إلى جانب النساء والأطفال الذين جرى اعتقالهم لمدد مختلفة، تستوقفنا حالة أحد قدامى المقاومين (هروش محمد) البالغ من العمر آنذاك 86سنة، وفي ذمته 13 طفلا.

13. من مجموع عدد الإعدامات الرسمية المنفذة، تستوقفنا حالة وجود سبعة أشخاص من منطقة سوس، وهي نسبة تصل إلى ثلث العدد الذي تم إعدامه رسميا.

الـفصل الرابع

أ ـ الخلاصات العامة

ب ـ الملاحق

أ- الخلاصات العامة

أولا: يتأكد من خلال إدخال عشرات بنادق الكلاشينكوف الحربية K47، عيار 7.62ملم إلى البلاد، بأن التنظيم السري قرر الانتقال من مخطط المناورة بهدف تحريك الوضع العام، إلى مخطط القيام بثورة شعبية عامة. وقد جاءت هذه النقلة، في ما يبدو، لأسباب ذاتية وموضوعية.

وقد تأكد بأن من جملة الأسباب الموضوعية التي دفعت التنظيم السري إلى القيام بهذه النقلة:

1. قساوة الأحكام الصادرة في حق المتابعين أمام محكمة الجنايات بمراكش (1971).

2. قيام حركتين انقلابيتين خلال سنة واحدة بتدبير من بعض قادة وضباط القوات المسلحة الملكية، وما يعنيه ذلك من إمكانية استفراد مؤسسة الجيش بمقاليد الحكم في البلاد.

3. تقديم مشروع دستور جديد للاستفتاء العام بدون الأخذ بمقترحات الحركة الوطنية، بل بالعكس جاء هذا المشروع بتراجعات كبيرة وجوهرية بالقياس إلى دستور 1962.

4. ازدياد الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد تأزما.

5. استشراء الفساد والمحسوبية ونهب المال العام في دواليب الدولة.

كما تمثلت الأسباب الذاتية التي جعلت التنظيم السري يغير استراتيجيته، في العناصر التالية:

1. ترسب قناعة مريرة في أذهان أعضاء التنظيم السري بهزيمة حشر 162 عضوا منهم خلف القضبان، مقابل انعدام أية نتائج ملموسة في الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البلاد. فمعظمهم لم تتح له فرصة استعمال السلاح ،ولا الدخول في أية مواجهة فعلية ضد النظام، كما أن بقاء بعض العناصر التي خانت التنظيم تسرح وتمرح خارج السجن فاقم من شعور باقي الأعضاء بالسخط والتذمر.

2. ازدياد علاقات التنظيم وثوقا مع النظام الليبي؛ والذي قدم الكثير من خدمات الدعم السياسي والإعلامي والمالي والعسكري، وكان هذا النظام يستعجل التنظيم في تفعيل ما يأخذه من مختلف أشكال الدعم، وضرورة رفع إيقاع المجابهة مع النظام في الداخل(1).

3. ازدياد مضايقات النظام الجزائري للاجئين السياسيين المغاربة لديه، لدرجة أن بعضهم مات تحت التعذيب، أو زج به في السجون. وازدياد مخاوف هؤلاء أن تصل هذه المضايقات إلى حد الشروع في تسليمهم لسلطات بلادهم، وفيهم المحكومون غيابيا بأحكام ثقيلة بين الإعدام إلى الخمس سنوات. وقد وجد هؤلاء أنه إذا كان لا مفر من مواجهة الأسوأ؛ فليكن داخل بلادهم .

تجدر الإشارة إلى أن تبادل المطلوبين سياسيا بين البلدين عملية كانت تجري بين الوقت والآخر، كما حدث لمحمد رمسيس مفتش الشرطة وعضو التنظيم الذي سلم رسميا على الحدود مقابل جزائريين اثنين (رواية شفوية لمحمد التانونتي).

4. شعور أعضاء التنظيم السري بأن استراتيجية المناورة من أجل التحريك لم تعط النتائج المتوخاة منها، فبالعكس استمر الدليمي وأعوانه في التصرف بدموية أكبر في مواجهة التنظيم، ومجموع فصائل الحركة الوطنية، حيث استمرت مصادرة الصحف الوطنية بين الوقت والآخر، واعتقال أطرها وصحفييها، والتضييق على حرية العمل في المقرات الحزبية والنقابية والتربوية.

ثانيا: من خلال تصريحات كل من أحمد بلفروخ الذي اعتقل في المغرب قادما من الجزائر بتاريخ 9يونيو 1972، وحجو الحاج محمد الذي اعتقل كذلك قادما من ألمانيا، يتأكد بأن مصالح الأمن كانت على علم بالتحضيرات الجارية من طرف قيادة التنظيم السري لتنظيم ثورة شعبية عارمة في الداخل باستخدام أسلحة حربية متطورة؛ فالأول صرح بأنه قام منذ أيام قليلة بإحضار 25رشاش كلاشينكوف من طرابلس ليبيا إلى وهران، لتضاف إلى عشرين رشاشا آخر أحضرها بنفس الطريقة منذ عدة أشهر، كما أفاد الثاني بأنه مارس نشاطا مكثفا

(1)- كثيرا ماكان برنامج صوت التحرير المبثوث من ليبيا بقيادة عناصر التنظيم يتحدث عن تقدم طلائع الثوار من وجدة إلى فاس وقرب دخولها إلى الرباط ! !وكان الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي يكتب افتتاحيات هذه البرامج.

وسط العمال المغاربة في ألمانيا لفائدة التنظيم السري، وأنه قام بإرشاد القيادة إلى محل على الشاطئ -قرب الحسيمة- يصلح لتفريغ الأسلحة القادمة من الخارج بعيدا عن مراقبة الدوريات البحرية والبرية المختصة.

ثالثا: تأكد بأن القيادات الرئيسية للتنظيم السري في نقلته الستراتيجية الجديدة هم : الفقيه البصري- إبراهيم التزنيتي- محمد بنونة- عمر دهكون- لحسن التغجيجتي- أسكور- محمد بنيحيى- مبارك بودرقة- حسن البصري- محمد التوزاني- إبراهيم أوشلح- سيدي حمو عبد العليم- أحمد الميد- عمر الفرشي وغيرهم. مع ملاحظة اختفاء بعض العناصر من القيادة مثل بنسعيد آيت إيدر -مولاي عبد السلام الجبلي- عمرو العطاوي- لحسن زغلول عبد المجيد العراقي- محمد باهي- عبد الفتاح سباطة..وآخرون. وقد تباينت أسباب انسحاب هؤلاء من التنظيم، ما بين احتداد خلافاتهم مع الآخرين، أو رغبة بعضهم في الدراسة أو العمل التجاري الحر، أو عدم استعداد البعض الآخر لمتابعة النضال لظروف شخصية تخصه، كما كان بعضهم وثيق العلاقات مع أوساط نافذة في النظام الجزائري، ولا يريد المتاعب..أو لأسباب أخرى؟!!.

أضف إلى ذلك أن انتقال بعضهم نحو أوروبا للإقامة النهائية، ترافق مع اتهامات لهم بتحويل أموال هامة من حساب التنظيم من الجزائر نحو فرنسا تحديدا لتظهر هناك في شكل مشاريع تجارية خاصة. فقد صرح أحد وسطاء الدعم المالي (شريف بلقاسم) ذات يوم بأنه سلم للمعارضة المسلحة المغربية أكثر من 8مليارات سنتيم.كما كان هناك وسطاء آخرون كسليمان هوفمان وشريف مساعدية وعبد الحفيظ بوصوف.

رابعا: حاول التنظيم السري تطبيق نظرية البؤرة الثورية لتشي كيفارا، والتي نظر لها بتفصيل المفكر الفرنسي ريجيس دوبريه. ولكن الذي حدث هنا يعبر عن فراغ أديولوجي وتنظيمي كبير في صفوف أعضاء التنظيم. فمع أن الطبيعة الجبلية الوعرة قامت ب(واجبها)، إلا أن الجانب السياسي والتنظيمي لهذه الحركة كان ضعيفا للغاية؛ سواء لجهة امتلاك قواعد سكانية آمنة وداعمة كما هو حال العديد من بؤر الغوار الناجحة في العالم، أو لجهة امتلاك ما يكفي من الخلايا القتالية المؤهلة والمدربة على حرب الغوار، والمتجانسة فكريا وتنظيميا .

فعلى العكس تماما من الأوضاع التنظيمية لكل من حركة 26 يوليوز 1953 في كوبا

والتي أشعلت فتيل الثورة سنة1956، وحركة التحرير الوطنية في كولومبيا لقائدها دوكلاس برافو.. وحركات مماثلة في الأوركواي وأنكولا و موزامبيق، على العكس من ذلك، فإن تجربة التنظيم السري المغربي في مناطق خنيفرة وتنغير وكلميمة أشبه ما تكون بنسخة طبق الأصل للتجربة الدرامية لتشي كيفارا نفسه في أدغال نهر نانكاهوازو في بوليفيا، حيث ساهم الفلاحون والرعاة والأهالي المحليون في تعقبه والإبلاغ عن تحركاته؛ أكثر مما قامت به الأقمار الصناعية الأمريكية والقوات الحكومية للجنرال باريينتوس. والحال أن تشي كيفارا طبيب منذ بداية الخمسينات وجاء بعد استقالته من منصب وزير الصناعة في كوبا بعد استقلالها، ليتفرغ لخلق (فيتنامات) عدة ضد الإمبريالية وخدامها عبر العالم. وهكذا كان مصرع أحد القياديين الكبار للتنظيم خلال الأيام الأولى للهجوم (بنونة رفقة سليمان العلوي)، ثم مصرع قيادي بارز آخر بعد ذلك (إبراهيم التزنيتي)، كمقدمة لتشتت الآخرين هنا وهناك، ثم لجوء بعضهم لأقرب المراكز الأمنية لتسليمهم لأنفسهم، لاسيما ضمن إقليم بني ملال، واعتقال آخرين من طرف المواطنين وهم بصدد العبور نحو الجزائر. كما حصل لآيت عمي لحسن وبارو مبارك وآخرين، ونجاح كل من سيدي حمو عبد العليم ومحمد أومدة والقاضي والفقيه وغيرهم في الالتحاق بخارج الوطن.

وقد ساهمت عملية (تحييح) السكان من طرف السلطات المحلية لمطاردة عناصر التنظيم في التعجيل بنهاية هذه الحركة، والتحييح ظاهرة مخزنية قديمة تلجأ إليها السلطات من قديم، حيث تعمد إلى دفع السكان المحليين أمامها والقوات المسلحة من خلفهم، بما يساعد على إرباك الآخرين وتقليل الإصابات في صفوف قوات المخزن..

بينما استطاعت حركات الغوار المعروفة سواء في أمريكا اللاتينية أو آسيا أو إفريقيا أن تنجح في الامتداد والتوسع بفضل دعم ومؤازرة السكان المحليين. وتجنب بعضها شن العمليات المسلحة ضد الخصم قبل تحقيق درجة متقدمة من التعبئة الجماهيرية حول برامجها.

ففي حالة أحد المعتقلين على سبيل المثال، تعرض لملاحقة أكثر من عشرة أشخاص من السكان المحليين الذين كانوا يرشقونه بالحجارة قبل استسلامه للسلطات المحلية، وكان محرجا في توجيه الرصاص نحوهم، كما حدث كذلك لآخرين من باقي المجموعات المسلحة.

خامسا: لقد فوجئت الأجهزة الأمنية بما حدث، لاسيما وأن حوادث وجدة وخنيفرة وتنغير وكلميمة تزامنت مع التفجيرات في بعض المدن كالناضور والرباط والدار البيضاء و أعمال توزيع المناشير الثورية في منطقة سوس وآسفي والدار البيضاء وخنيفرة.كما يتمثل عنصر المفاجأة في اكتشاف نسبة هامة من موظفي الدولة بين المتابعين، ويحدث ذلك بعد تنفيذ أحكام الإعدام في حق 11عسكريا قبل هذه الحوادث بأشهر معدودات!!كما تتمثل المفاجأة في وجود اثنين من القواد الإداريين التابعين لوزارة الداخلية ضمن هذا التنظيم (مختبر وفراجي) .

سادسا: ظهر الغموض ثانية في ذهن القيادة للتنظيم السري ما بين مفهومي المناورة من أجل التحريك، والثورة الشعبية، في اكتشاف عدد كبير من القنابل التي لم تنفجر بسبب عدم احتوائها على صواعق كهربائية ذات قوة كافية للتفجير(12فولط).ولربما اعتقد واضعوها أن تزويدها بصواعق ضعيفة كفيل بعدم انفجارها..وهذا غير صحيح من وجهة نظر الهندسة العسكرية، فحتى في هذه الحال يمكن انفجارها إذا كانت درجة تخزينها الأصلية سيئة، أو حدث تماس كهربائي، أو موجة من الرعد والبرق، أو اشتداد درجة الحرارة أو نشوب حريق مجاور..وغيرها من العوامل الطبيعية أو الاصطناعية .

كما ظهر هذا التذبذب واضحا في مسارعة القيادة إلى محاولة سحب العناصر المسلحة نحو الخارج، ولم يمر على دخولها أكثر من شهر ونصف.

سابعا: قلت نسبة المخبرين والوشاة وسط التنظيم السري في هذه المرة، وربما يعود ذلك إلى إعدام بعض من قام بالإبلاغ عن متابعي محاكمة مراكش: إبراهيم المناضي-ميلود الغربي-شباط، وإطلاق النار على محمد أوراضي، لكن وشاة آخرين في صفوف القيادة في الخارج تأكد ضلوعهم في موافاة الأجهزة المختصة بالمعلومات أولا بأول ظلوا مستمرين في نشاطهم بدون أن يجدوا من يحاسبهم. وقد ظلوا كذلك إلى أن ألحقوا خسائر فادحة بالتنظيم السري وهاهم ينعمون بثمار خدماتهم.

ثامنا: لم يتأكد للمحكمة أي شيء في شأن اشتراك حوالي 13 محاميا وصحافيا في أعمال هذا التنظيم السري، والمعروفون بغالبيتهم بالوداعة ونبذ العنف. ولربما أرادت بعض الجهات الأمنية توريطهم نظرا لنشاطهم الملحوظ داخل تنظيمات الاتحاد الوطني للقوات

الشعبية، بحيث اعتبرت أحد الاجتماعات العلنية للحزب في مقره بطريق مديونة مناسبة لتشكيل الخلايا المسلحة وتوزيع المهام.. إلخ. وكانت (القاطرة) المقترحة لجر هؤلاء جميعا نحو الإدانة؛ هو الأستاذ أحمد بلقاضي، أحد نشطاء المحامين في محاكمة مراكش لسنة1971، وقد أضيف إليه محامون آخرون برزوا في نفس المحاكمة كعمر بنجلون وعبد العزيز بناني .

ورغم صدور حكم بالبراءة في حق أحد هؤلاء المحامين (عمر بنجلون)، فقد همس لأصدقائه قائلا: هذه البراءة تخيفني، فلربما سأقتل خارج السجن، وتشاء سخرية الأقدار أن يصرع الرجل في ظهر يوم عيد الأضحى المبارك المصادف ل18 دجنبر 1975 بنحره بالسكاكين على يد مجموعة من المرتزقة(1).

تجدر الإشارة إلى أن المرحوم عمر بنجلون قام في هذه الفترة بمجهود تنظيمي كبير لإعادة الحياة إلى فروع الحزب وهيئاته في أفق القطع مع أسلوب المواجهة المسلحة ضد النظام، فكانت اجتماعات مكتب طريق مديونة وخريبكة وغيرها مندرجة في هذا الإطار دون غيره. وقد باءت كل محاولات توريط مجموعة بلقاضي -بنجلون في الأعمال المسلحة للتنظيم السري بالفشل الكامل نظرا لعدم توفر الأدلة والقرائن، رغم ضخامة المحاضر التي أعدتها مصالح الشرطة ضدهم(2) .

تاسعا: يشكل تنفيذ حكم الإعدام في حق 22 متابعا في هذه المحاكمة على مرحلتين نسبة قياسية في تاريخ المحاكمات السياسية في تاريخ المغرب المعاصر؛ بما معناه تنفيذ عقوبة الإعدام في حق 15%من المتابعين في هذه القضية، بينما سقط صريعا من صفوف أعضاء التنظيم إبان الاشتباكات مع قوى الأمن كل من محمد بنونة-إبراهيم التزنيتي-أسكور-مولاي سليمان العلوي واختفى عشرات الآخرين في المعتقلات والأماكن السرية للتعذيب.

(1)- ذكر ضابط المخابرات السابق أحمد البخاري في كتابه الصادر حديثا بعنوان (السر)بأن هؤلاء تقاضوا مبالغ مالية سخية من طرف جهاز المخابرات لتنفيذ جريمتهم.

(2)- في معرض محاكمته صرح الأستاذ أحمد بلقاضي بأن دفاعه عن معتقلي مراكش كان نواة نسجت الشرطة حولها هذه القصة. وأضاف بأن الشرطة خلال تعذيبها له ركزت الأسئلة حول نشاطه السياسي لا غير.

عاشرا: خرج دعاة نظرية حرب الغوار، والبؤرة الثورية، بخلاصات مأساوية، ذلك أن عمر حركتهم على الأرض لم يتعد سبعة أشهر، ما بين أول اختراق مسلح جماعي للحدود، إلى استسلام آخر عناصرهم (1).

ويتضح من كل سبق استعراضه من استنتاجات في شأن الظروف والملابسات التي أدت بقسم هام من المقاومين وأعضاء جيش التحرير إلى عدم وضع السلاح، ورفض الاندماج في مؤسسات الدولة الجديدة..أن هناك محطتان فاصلتان ساعدتا على توسيع رقعة انعدام الثقة بين هؤلاء مجتمعين والدولة المغربية ما بعد الاستقلال..

المحطة الأولى: إبعاد هؤلاء من التفاوض في إكس لي بان،وسان كلو، وهم الذين عجلوا برجوع محمد الخامس إلى عرشه، ولهم قوة عسكرية مؤثرة على الأرض، وبالرغم من ذلك جرى التفاوض من خلف ظهورهم. وجرى إرساء صيغة (استقلال) لا ترضيهم، ولا تستجيب لما بذلوه من تضحيات غالية من أجل العرش والوطن .

المحطة الثانية: هي عملية (إكوافيون)، بما حملته من معاني بليغة على أن ثورتهم أصبحت تحمل عنوانا مباشرا وعريضا، وهو عنوان (الثورة المغدورة)، على غرار عنوان الكتاب الشهير لليون تروتسكي رفيق لينين في الثورة البلشفية وأول وزير للدفاع بعد قيام ثورة أكتوبر السوفياتية.

فبدل أن يدعموا لاسترجاع باقي المناطق المحتلة من تندوف والقنادسة وتوات وسبتة ومليلية ومجموع الأقاليم الصحراوية(2)، ها هم يتعرضون لمؤامرات شتى لتشتيتهم، فلا أحد أصبح يحبهم؛ من قادة حزب الاستقلال وحزب الشورى والاستقلال، وبعض قيادييهم السابقين بتطوان والناضور؛ والذين رتبوا أمورهم مع النظام الجديد..وهذا إضافة للخونة والعملاء الذين لم يصفوا بعد ،بل أن بعضهم أصبح في مراكز القرار الكبرى في البلاد.

حادي عشر: يلاحظ أن قادة التنظيم السري لم يستخرجوا العبر والدروس اللازمة من

(1)- كان آخر العناصر التي تم اعتقالها هو عبدالله المالكي على إثر وشاية وذلك بتاريخ 7/ 9/ 1973.

(2)- أصر موح أوموح نايت بري أمام المحكمة على تاكيد دخوله مسلحا إلى المغرب إنما كان بهدف الذهاب لتحرير كل من سبتة ومليلية، كما جاء في تصريحات عمر دهكون أمام المحكمة بأنه كان بصدد تنفيذ عمليات مسلحة في هاتين المدينتين المحتلتين.

انتكاسة مارس 1973الدموية، فشرعوا من جديد وبشكل مرتجل في إعداد مجموعات مسلحة أخرى اعتبارا من وهران بعد ذلك ببضعة أشهر فقط. وتؤكد الوثائق القضائية المتعلقة بمحاكمة فاس لسنتي 1974و1975 (48معتقلا) بأن عدة قطع من الأسلحة تم تسريبها، بأوامر من الفقيه البصري(1)، ومشاركة كل من العربي الفكيكي والحسين الخضار، نحو المغرب، وكانت منطقة فاس- مكناس هي القاعدة المختارة هذه المرة لانطلاقة جديدة.

ويبدو أن استمرار الدعم المالي الليبي للتنظيم شكل عنصرا هاما منع القيادة من التقاط الأنفاس، ومراجعة ما حدث ضمن أمد زمني معقول، فكان هذا النوع من (الهرولة) غير المدروسة نحو العمل المسلح مجددا، ويحدث هذا ولم تمض سوى شهران على تنفيذ حكم الإعدام في خمسة عشر عضوا من التنظيم، في طليعتهم عمر دهكون.

فهل كانت القيادة ستستأنف العمل المسلح بعد هذه الانتكاسة الدامية بعد عدة أشهر فقط، لو كانت متمركزة في داخل الوطن بمجموع أعضائها الرئيسيين؟.

الجواب البديهي عن هذا السؤال هو بالطبع..لا؛ فالاعتقالات كانت لا تزال مستمرة لتشمل حتى الزوجات والأبناء والأصهار، ومن لم يتم اعتقاله بعد كان قد اختفى عن الأنظار وجمد نشاطه، أو غادر كليا نحو الخارج. فلو كانت القيادة مقيمة في الداخل لكانت مجبرة على قبول خيار واحد دون سواه: تجميد النشاط لبعض الوقت لالتقاط الأنفاس والنزول تحت الأرض ريثما تمر العاصفة.

ولكن العكس من ذلك هو الذي حصل، فالقيادة من موقعها المريح بين الجزائر العاصمة ووهران ودمشق وباريس وطرابلس ليبيا كانت على استعداد لاستئناف العمل وكأن شيئا لم يحدث، واعتمدت هذه المرة على عناصر جديدة ذات تجربة ضعيفة. فكان طبيعيا أن يسقط أولهم وهو شاهر مسدسه على بائع للدخان بفاس، الأمر الذي أدى إلى اعتقاله بسهولة على يد المارة والذين طاردوه ليسلموه لعناصر الأمن، ولتبدأ حملة اعتقال 47 عضوا آخر بالتنظيم بعد ذلك.

(1)- رواية شفوية لامحند بوحجلة.

ثاني عشر: من المرجح أن يكون هذا (الاستئناف اليائس والفج) للعمل المسلح في الداخل اعتبارا من بداية شهر يناير 1974..سببا رئيسيا للتعجيل بتنفيذ حكم الإعدام في سبعة متهمين آخرين من التنظيم في شهر غشت1974، والذين كانوا يأملون في تخفيض عقوبة الإعدام في حقهم، ولاسيما محمد المهتدي الذي تلقى وعودا رسمية بذلك، مقابل التعاون الذي أبداه مع الجهات المختصة(1).

ثالث عشر: رغم تعرضه لتعذيب شديد على مدى1850 ساعة -حسب إفادته أمام المحكمة- فإن عمر دهكون بذل جهدا كبيرا لتخفيف العبء عن رفاقه: مصطفى جداييني- المهتدي- يوس وغيرهم. كما أنه تأكد لاحقا بأنه لم يفش أسماء عشرات الأشخاص الذين كانوا يأوونه أو يساعدونه ببعض المال في مدن أكادير- تارودانت- مراكش- الرباط..ومناطق أخرى، وبذلك لم تستطع مصالح الشرطة الوصول إليهم، وفيهم من بقي وفيا لرفاقه المعتقلين يستمر في إعالة ذويهم خارجا، وتزويدهم داخل السجون بالأدوية والملابس والتغذية، من أمثال محمد الحيحي والواثير مولاي حفيظ وأحمد بولام وعباس القباج ولحسن أوهمو وهبي وغيرهم.

رابع عشر: تعززت أكثر وضعية الكولونيل الدليمي وإدريس البصري والعشرات ممن باشر التحقيق والاستنطاق في هذه القضية، أما مخبروهم من قلب التنظيم السري في وهران والجزائر وباريس فقد عادوا إلى المغرب ليتمتعوا بالامتيازات التي أغدقت عليهم. وراكم

(1)- هناك حالات مماثلة، فعندما قتل شيخ العرب ثلاثة من عناصر الأمن في يوليوز1964 في حي ليرميتاج بالدارالبيضاء، والذين حاولوا اعتقاله، ولم يبق سوى على حسين جميل نظرا لكونه من نفس منطقة طاطا التي ينتسب إليها، حيث قام بنزع رشاشته بعنف لينتزع منها خزان الرصاص ثم ليقذفها في أحضانه قائلا له بلهجة تاشلحيت: ماذا سيقول أولاد البلاد إذا أنا قتلتك؟ بعدها قامت مصالح أوفقير بتصفية أربعة معتقلين بدار المقري من جماعة شيخ العرب، على سبيل الانتقام وقذفت بجثتهم في شواطئ عين السبع وعين الذئاب، مع إصدار بلاغ يؤكد بأن شيخ العرب هو الذي قتلهم (أشويض- دا بلعيد- بوزاليم- كاكاز)، وبنفس السلاح الذي قتل به ثلاثة من عناصر الأمن !.

كما كان أوفقير يستعجل تنفيذ حكم الإعدام في الثلاثي: البصري- الديوري- بنجلون سنة1964 عندما كان عاجزا عن اعتقال شيخ العرب. ولم يستفيدوا من عفو بتخفيض عقوبتهم إلى السجن المؤبد إلا بعد مصرع شيخ العرب بأقل من أسبوعين. كما جرى تنفيذ الإعدام في 11شخصا (مجموعة بنحمو) في أواخر مارس 1965، في غمار اشتداد انتفاضة 23 مارس 1965، وجرى تفسير ذلك آنذاك بالرغبة الرسمية في امتصاص مضاعفات هذه الانتفاضة.

وكقاعدة عامة، فإن معظم دول العالم الثالث تلجأ لتنفيذ أحكام الإعدام في المعتقلين لديها، كلما اضطرب حبل الأمن داخليا. فالنظام اللبناني على سبيل المثال لا يكتفي بهذا الإجراء كلما برزت بوادر معارضة مسلحة أو تفاحشت ظاهرة الإجرام لديه بشكل عام، وإنما يراعي كذلك قاعدة الانتساب الطائفي من أجل إعدام مجموعة من مختلف الطوائف لتهدئة الوضع في الداخل تفاديا للحساسيات الطائفية.

الكولونيل أحمد الدليمي المسؤوليات السياسية والعسكرية بين يديه على خطى أستاذه ومعلمه الجنرال أوفقير السيء الصيت، وذلك على حساب خيرة مناضلي هذا الشعب، ليتوج هذا المسار بنهاية مأساوية على غرار ما حدث لأوفقير، هذا اللوبي الذي بذل أقصى ما يستطيع لاجتثاث جذور الحركة الوطنية والتقدمية بكل مكوناتها.

وبقدر ما كان هذا الشخص متوفرا على الدوام على نوايا انقلابية ضد المؤسسة الملكية على غرار أستاذه أوفقير، بقدر ما كان شرسا بشكل لا يصدق مع المعتقلين من 1963إلى1971 إلى 1973، وينتصب أمامنا هنا مثال محمد بلحاج أمهروق- صهر صاحب الجلالة- والذي عذبه أمام ابنه شديد العذاب وصل حد تشويه وجهه، على الرغم من أنه استفاد كثيرا من خرجات الصيد الباذخة التي كان أمهروق ينظمها له بخنيفرة قبل ذلك، رفقة ضباط سامين آخرين بما فيهم أخوه الجنرال حمو، وكان هذا الأخير يصطحب معه بغلا لنقل مختلف أنواع الخمور أثناء هذه الخرجات.

فكيف لنا أن نصدق بأن هذا الشخص يتصل ويتعاطف مع قادة التنظيم السري، في أفق عمل مشترك وموحد ،والحال أنه يمارس تجاههم أبشع مما مارسه الجنرال أوفقير؟. ومما يزكي هذا الطرح، أن لا أحد من أعضاء التنظيم السري أو المحسوبين عليه بعد تفكيكه، كان موضع استنطاق من طرف اللجنة الأمنية المشكلة بعد مصرع الجنرال أحمد الدليمي مباشرة، في شأن البحث عن المتواطئين المحتملين معه، كما حدث لكل من الكولونيل ماجور مصطفى العبدي وهابي الطيب وغيرهم، وكان يرأس هذه اللجنة محمد السوسي(1). فلو كانت هناك تواطئات مع أعضاء من التنظيم السري لجرى اعتقال أصحابها في ضوء تقرير هذه اللجنة.

وإذا افترضنا صحة اللقاء الذي تم في القاهرة في بداية السبعينات بين الفقيه البصري والكولونيل الدليمي- كما يدعي محمد البشير الفكيكي- فلماذا استغنى الملك الحسن الثاني عن هذه القناة ليستبدلها بقناة إدريس البصري والحوس مول البراد في معرض تفاوضه لعودة الفقيه البصري إلى المغرب بعد ذلك بسنوات؟

خامس عشر: استخرج الملك الحسن الثاني دروسا هامة مما حدث، وباشر إجراءات حازمة

(1)-بعد تصفية الدليمي تشكلت لجنة أمنية رفيعة للتحقيق في الملابسات (رواية شفوية لرئيس اللجنة محمد السوسي).

لاستئناف المسلسل الديمقراطي في البلاد والذي توقف مع تلفيق مؤامرة ضد أمن الدولة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية في 16 يوليوز 1963، وهذا ما أفضى إلى انتخابات 1977، ثم افتتاح البرلمان، والشروع في ترتيبات العفو العام عن المعتقلين والمنفيين، وتعويض ضحايا التعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي..إلخ، وصولا لتنصيب حكومة التناوب في مارس 1998.

سادس عشر: بقي جزء من الفارين من المثول أمام هذه المحاكمة في المنافي لأزيد من تسع سنوات، عانوا خلالها الأمرين في نمط عيشهم وتنقلاتهم، وابتعادهم عن أهلهم وذويهم، ولغاية 1982بصدور عفو عام عن كافة المنفيين، ومنهم من توفي بالخارج مثل محمد أومدة.

سابع عشر: لعبد الحفيظ البكباشي، أحد المعتقلين الرئيسيين في هذه المحاكمة، قولة بليغة كثيرا ما يرددها حتى اليوم: لولا تضحياتنا، ولولا استشهاد عشرات الرفاق بين صفوفنا، لما وصل المغرب إلى ما وصل إليه في الوقت الحاضر من انفتاح وانفراج ولو نسبيين.

وبالفعل، لقد كانت هذه الجولات الساخنة ضرورية لبالغ الأسف لقيام كافة الأطراف الفاعلة في الساحة آنذاك باختبار قوتها، وصولا إلى تليين مواقفها في النهاية لتفادي الأسوأ، وذلك في قارة كأفريقيا، وإقليم دولي كالعالم العربي، يعج بالكثير من الأنظمة الاستبدادية والدموية والتي لا تتورع عن رفع الشعارات الثورية والتقدمية البراقة لتغليف حالة (الأحكام العرفية) التي تعيشها باستمرار.

فحالة الغليان والتوتر التي كانت ترزح تحتها البلاد، كانت تدفع بقوة في اتجاه الانخراط في هذه المواجهات المؤلمة، والتي أدت إلى فقدان وطننا لثلة من خيرة أبنائه؛ مدنيين وعسكريين، وأضاعت عليها عقودا من الاستقرار والوئام والتقدم(1).

ثامن عشر: يقول محمد البشير الفكيكي، أحد الأشخاص الرئيسيين في هذه القضية،

(1)-ظلت شبكة فنادق الشيراتون- إحدى مؤسسات التمويل المالي الذاتي لوكالة المخابرات المركزية الأمريكية- ترفض بإصرار بناء فنادق في المغرب بسبب هشاشة الوضع السياسي والدستوري في ذلك الإبان لحوالي ثلاثة عقود من الزمن ولغاية بداية الثمانينات، علما بأن هذه الشبكة الفندقية العملاقة تسترشد دوما في توظيف استثماراتها الخارجية على تقارير CIA. في شأن الأوضاع الداخلية للبلدان التي تشيد فيها فروعا لها، علما بأن تكلفة الفرع الواحد قد تصل إلى50 مليون دولار أي تكلفة سد مائي للري وإنتاج الطاقة الكهربائية من الحجم الكبير.

بأن الملك الحسن الثاني شكل مع بداية السبعينات لجنة خاصة برئاسته تضم عسكريين ومدنيين لحفظ الأمن العام وحماية الحدود الشرقية للمغرب مع الجزائر (أكثر من ألف كيلومتر)، وهي مشكلة من البشير الفكيكي والكولونيل أحمد الدليمي، وإدريس البصري.

وكان الفكيكي البشير يدخل ويخرج من وإلى الجزائر بهذه الصفة، فهو واضح كل الوضوح (في تقديره) في الاتصال بكافة قادة التنظيم السري باعتباره صديقا ورفيقا لهم منذ أيام المقاومة المسلحة ضد الاستعمار.

وقد أكد لنا كثيرون من قدامى المعتقلين في هذه القضية بأن البشير الفكيكي كان هو صلة الوصل بين أجهزة أوفقير ثم الدليمي ثم إدريس البصري لعدة سنوات..كما أنه هو الذي تفاوض من أجل عودة الفقيه البصري إلى المغرب، إضافة إلى المقاوم السابق الباز -مول البراد(1).

تاسع عشر: لا يزال بعض معتقلي هذه الحركة الدامية يحتفظون في قلوبهم بالكثير من المرارة والخيبة من جراء تخلي قيادة التنظيم السري عنهم، سواء بالنسبة لتنصيب المحامين عنهم ورعايتهم صحيا وإعانتهم ماديا وهم خلف قضبان السجون، أو بالنسبة لرعاية عائلاتهم التي لحقها أذى كبير، ولا سيما أهالي الجنوب الشرقي والأطلس المتوسط، حيث احتفظ بأطفالهم ونسائهم وأقربائهم في المعتقلات تحت أسوأ الظروف لمدد متفاوتة بدون أن يعرفوا ما اقترفوه من ذنب، وتعرضت ممتلكاتهم للنهب، وجرى تغييب آخرين عن هذه الدنيا الفانية بدون أن تعرف لهم قبور لزيارتها والترحم عليها وفقا لقواعد شريعتنا الإسلامية السمحاء وحتى اليوم.

فكان طبيعيا أن ينفر كثير منهم بعد إطلاق سراحهم من كافة أشكال العمل الجمعوي، سياسيا أو ثقافيا أو تربويا.

عشرون: يعتبر رفض قيادة التنظيم السري للقيام بعملية نقد ونقد ذاتي شجاع تجاه ما حصل، تجاهلا فاضحا لتضحيات المناضلين الذين استشهدوا، والذين لا يزالون يعانون من

(1)- البشير الفكيكي عنصر أساسي ومحوري في هذه الوقائع، وعليه أن يخرج عن صمته، بكامل النبل والشجاعة ليحكي تفاصيل ما حصل، كما فعل ضابط المخابرات الأسبق أحمد البخاري.

ويلات التعذيب والاعتقال والنفي ومختلف أشكال الإعاقة البدنية أو العقلية. فكلما ظهرت حقائق جديدة عن هذه المرحلة، كلما لاذ هؤلاء القادة بالصمت، وأحيانا قليلة ينكرون بالمرة أية علاقة لهم بما حدث، وهو الأمر الذي يلحق الكثير من الضرر بماضي هذه القيادات ونضالها المعروف عبر مختلف المراحل.

ونسجل هنا بأسف كبير، بأن كثيرا من أعضاء التنظيم السري من الأحياء يشعرون حاليا بغبن معنوي ومادي كبير من جراء هذا الموقف غير المفهوم وغير المبرر.

ب- الـــملاحـــق

1. قرار الإحالة على أنظار المحكمة العسكرية

الحمد لله وحده

المحكمة العسكرية الدائمة
للقوات المسلحة الملكية
بالقنيطرة

المملكة المغربية إدارة
الدفاع الوطني

النيابة العامة

قضية جنائية رقم :**1748/ 33754**

مقرر بالإحالـة

نحن محمد الكردودي، المحامي العام وكيل الملك لدى المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية بالقنيطرة.

بناء على الأوامر الصادر عن سيادة الوزير الأول بتاريخ4 و8 و9 و13 و14 من شهر يونيو 1973 بإحالة المساعد أمحراش الحسين رقم 2174/ 57 من الفوج الثالث للحامية المرابط بالحاجب ومن معه على المحكمة العسكرية إثر التلبس بجرائم المس بأمن الدولة.

وبناء على الفصل الثاني من القانون المؤرخ في 26يوليوز 1971 المغير والمتمم لقانون العدل العسكري، والفصل 3من قانون العدل العسكري (الفقرة الأخيرة منه).

وبناء على البحث الإعدادي الذي أجرته الضابطة القضائية إثر التلبس بالجرائم المشار إليها أعلاه.

حيث يستنتج من هذا البحث ما يأتي:

عرض الوقائع

في سنة1966 تكونت بباريس ووهران منظمة سرية ترمي إلى قلب نظام الحكم بالبلاد تحت رئاسة محمد البصري الذي تمتع بالعفو الملكي الشريف الصادر في حقه بتاريخ 14أبريل 1965إثر الحكم عليه بالإعدام من طرف محكمة الجنايات بالرباط بتاريخ11 مارس1964.

وخلال سنة1967 وقع تدريب عسكري لبعض العناصر المشاغبة بثكنة أرزو بالجزائر استمر 45 يوما.

وخلال سنة 1969 وقع تدريبان عسكريان بسوريا بثكنة عين بيضا بضواحي دمشق استمر 45 يوما وكذا بثكنة الزبداني.

وفي أوائل أكتوبر 1971 تسلم المسمى عمر دهكون بالجزائر مسدسين، وبالحدود الجزائرية المغربية بالقرب من أحفير ثلاثة مسدسات أخرى ورشاشة.

وبتاريخ 29 أكتوبر 1971 تفجرت قنبلتان "مولوطوف" بالدار البيضاء.

وبتاريخ 27 أبريل 1972بضواحي وجدة عثر على جثة المسمى الغربي ميلود الذي قتل رميا بالرصاص.

وبتاريخ 23 غشت 1972وبملحقة عين الصفا اختطف المسمى وليت بومديان المدعو شباط، من منزله ليلا من طرف عدة أشخاص والذين قيدوه وابتعدوا به عن منزله وأطلقوا عليه الرصاص الذي أراده قتيلا.

وبتاريخ 29غشت 1972 عثر عند المسمى عظمى ميلود المنتمي إلى المنظمة السرية على مسدس تلقائي من عيار6.35ملم من صنع ألماني مرقم تحت عدد 132893، وعلى 6رصاصات.

وبتاريخ 29 دجنبر1972 وبمدينة سلا تعرض المسمى الورادي محمد لمحاولة اعتداء تسببت له في جروح بليغة بعدما أطلقت عليه3 رصاصات من سيارة كان على متنها شخص ملثم.

وخلال شهر نونبر 1972 توصلت المنظمة السرية بكمية من السلاح والعتاد تحتوي على رشاشتين ومسدس و23 أنبوبة من البلاستيك وعدة متفجرات ومجموعة مهمة من الخرطوشات،

وقد تسلمتها المنظمة بمدينة الرباط، حيث أدخلت بواسطة سيارة تم شحنها ببلجيكا.

وبشهر دجنبر 1972وقع اجتماع بمكتب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية بطريق مديونة بالدار البيضاء، اتخذ أثناءه قرار تكوين خلايا سرية في كل من المدينة القديمة والمدينة الجديدة وحي بن مسيك ودرب غلف والحي المحمدي هدفها قلب نظام الحكم بالبلاد.

وخلال سنة1972 وقع اغتيال المسمى مناضي إبراهيم بأمزميز.

وبتاريخ 2فبراير 1973 وبوجدة هجم شخصان على حارس الأمن خويرة نور الدين أثناء قيامه بمهمته، وأطلقا عليه رصاصتين تسببتا له في جروح بليغة.

وبتاريخ 5فبراير1973 وبوجدة وقع اغتيال المسمى عبد القادر لكبير، حارس الأمن أثناء قيامه بمهمته بعدما أصيب بثلاثة رصاصات، أطلقت عليه عن كثب، واستولى المهاجمون على مسدسه ورشاشته.

وبتاريخ 2مارس1973 وضعت ليلا بالرباط دون أن تنفجرا قنبلتان من صنع محلي الأولى بمسرح محمد الخامس والثانية بقطعة أرض قريبة جدا من مدخل المكتبة الأمريكية.

وفي ليلة ما بين 2و3 مارس1973 وقع الهجوم على مكاتب ملحقة مولاي بوعزة بدائرة خنيفرة من طرف جماعة من الأشخاص المسلحين، ونتج عنه قتل أحد حراس هذه المكاتب برشقة من الرشاشة، وذلك بعدما قام المهاجمون بقطع الخطوط الهاتفية.

وفي نفس الليلة وبخنيفرة انفجرت قنبلتان من صنع محلي أمام محطتي طوطال وشال، تسببت في جرح ثلاثة من المارة، كما وزعت مناشير معادية لنظام الحكم في البلاد تدعو السكان للتمرد.

وقد أعلن في نفس الفترة على أن عناصر مشاغبة قوية التسلح تسربت إلى المغرب من فكيك آتية من الجزائر واستقرت جماعة بنواحي كوليمة وتنغير وخنيفرة وصفرو.

وبتاريخ 3مارس 1973 وقع اشتباك بأملاكو بدائرة كوليمة بين جماعة من المشاغبين وقوات الأمن نتج عنه قتل مشاغبين هما: بنونة محمد المدعو "محمود"، ومولاي سليمان بن عبد الواحد.

كما أسر مشاغب ثالث وهو المسمى عبد الله بن محمد بن أحمد بن مخزور المدعو

فريكس، وقتل شخص من بين قوات الأمن، كما أصيب ثلاثة بجروح.

وبتاريخ 3مارس 1973 وبالدارالبيضاء عثر على قنبلة من صنع محلي تحت سيارة تابعة لقنصلية الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت راسية أمام مقر هذه القنصلية.

وبتاريخ 5مارس 1973 وبالدارالبيضاء عثر قرب مرحاض بالطابق الأول من المكتبة الأمريكية المعروفة "بدار أمريكا" على صندوق للأحذية يحتوي على قنبلة من صنع محلي.

وبتاريخ 12مارس1973 توصلت من وهران خلية المنظمة السرية بوجدة بعلبة للأحذية تحتوي على أربع مسدسات وعتاد.

وبتاريخ 16مارس1973 عثر بملحقة كوليمة على مستودع يحتوي على أسلحة وعتاد تكون منذ سنة1958.

وقد أسفر البحث الذي أجرى في هذه القضية على حجز كمية من الذخيرة والعتاد والأسلحة تحتوي على بنادق حربية ومسدسات ورشاشات ومفرقعات يدوية ومتفجرات وألبسة عسكرية وغير ذلك مما جاء في لوائح المحجوزات الملحقة بالملف.

وبتاريخ 20 مارس1973 وبالناضور تفجرت في آن واحد قنبلتان من صنع محلي الأولى بمقر العمالة، والثانية ببناية البلدية دون أن تسفر عن أية خسارة.

وبتاريخ 21مارس 1973وبوجدة تفجرت 3قنابل من صنع محلي، الأولى أمام مقر البلدية، والثانية أمام بناية المحكمة الإقليمية، والثالثة إزاء بناية مفوضية التعليم، متسببة في خسائر زهيدة.

وبتاريخ 30 مارس 1973 عثر عند أحد المشاغبين بآسفي المنتمي إلى الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على 1203 منشورا تدعوا السكان لمساندة المشاغبين المتسربين من الخارج والمستقرين بجبال الأطلس.

وبأكادير تم العثور عند أحد أفراد المنظمة على مخطوط مخصص لراديو ليبيا يتضمن قذفا موجها لحكومة صاحب الجلالة، ويدعو الشعب المغربي للتمرد.

كما قدمت للشرطة شكايات عديدة من المواطنين بآسفي الذين توصلوا برسائل التهديد صادرة عن أفراد هذه المنظمة.

ويستنتج من تلك الوقائع أن الاعتداءات وأعمال العنف التي اجتاحت البلاد في المدن والبوادي منذ 1971، تصدر عن منظمة سرية موجهة من الخارج هدفها قلب نظام الحكم وإحداث التخريب والتقتيل والنهب في جميع مناطق المغرب.

كما ثبت من التحقيقات التي أجريت في عين المكان والتصريحات المدلى بها ونتائج الخبرات التي قامت بها الشرطة، أن المنظمة السرية يسيرها البصري محمد وأتباعه الفارون إلى الخارج، وأن المسمى عمر دهكون هو المسؤول عن الحوادث التي وقعت بالبوادي.

وقد أسفر البحث الإعدادي الذي أجرته الضابطة القضائية عن ضبط157 شخصا الواردة أسماؤهم وهويتهم في اللائحة الملحقة بهذا المقرر ومن بينهم أربعة عسكريين وأربعة أفراد من القوات المساعدة.

واعترف جلهم بالانتماء إلى هذه المنظمة السرية، وأكدوا في تصريحهم لدى رجال الشرطة أو الدرك الملكي ما قاموا به من أعمال.

ولذا نحيل المتهمين الآتية أسماؤهم على المحكمة العسكرية المنعقدة بالقنيطرة ليحاكموا طبقا للقانون.

دهكون عمر- يوس مصطفى- صبري أحمد بلحسن- جناح بوجمعة- لالي محمد- الصنهاجي عبد المجيد- الزياني أحمد- مختبر لحسن- المهتدي محمد- الإدريسي المليانى أحمد- قوراس محمد- أحيحي لحسن- الرمضاني مصطفى- أزغار محمد- مروان فرجي- كرام محمد- أقداف أحمد- الشرقاوي محمد- كابون محمد- ميري بوجمعة- الحدودي بن يونس- حجيوي محمد- حجو الحاج حمو- الناصري فاضل- ايخيش عمر- بوعيبي الطيبي- الوثيق محمد- إدريس حسن - بروا مبارك - حماد بن خدجو- بوشوا علي- أسموح علي- أجداييني مصطفى- الملحاوي محمد- محمودي محمد- بلفروخ أحمد- وزاني أحمد- اخيش الحسن- إبراهيم بن عبد السلام- الفلاحي محمد- البكباشي عبد الحفيظ- آيت عمي لحسن- لحسن بن محمد بلنوار- أمزيان علي- موحا باعلي أوهوها- إبراهيم بن صالح العتابي- أعبيدو علي المدعو"علي بوكرو"- أمزيان سيدي محمد- قنجل الحاج لحسن- مسين عبد الرحمن- أوريسو محمد- مسعودي لحسن- أمحزون حمو- رقصون أبا سيدي- هايا محمد- أمحراش الحسن- كادر مصطفى- الحبيب بلقاسم- كمو

محمد- زايد إبراهيم- وزان حمو- قصيصر عامر- أمزيان أمهروق الحاج حماد- أقمري أوسيدي محمد- أمزيان محمد- لعجيني مولود المدعو "أزلماد"- لعجيني علي بن سعيد- عقا بن محمد بن حدو- قنجل إبراهيم بن الحاج لحسن- عسيلة موحى المدعو"أولخباز"- الروزاني إبراهيم المدعو "أمحزاوي"- قمر بن سالم- أمحزون موحى أولحاج الوبا- أمحزون بوعزة بن موحى- أرسلي الحاج بن اعبا- سهيل إدريس- أفقوح علا- يونس محمد- داريتي إبراهيم- عيسى محمد- لشلاش أحمد- مرزوقي محمد- وزان بن قاسم- عدي شان العرج- سعيد وحسن أوموح- عقادر سكوا- تاغجيجت لحسن- دحمان سعيد- آيت زايد لحسن- فخر الدين محمد- باسو أحمد- بوشاما أحمد- معزوز أحمد- بوشاما محمد- علي وزايد واسكونتي- عبد الله بن محمد- موحى وموح ناي بري- بوشعكوع محمد- آيت زايد عمر- التركي عدي بن المدني- داني عسوا سكو- كيري محمد- عظمى مصطفى- بوعبد الله رابح- أجعواني عبد الله- محمادي ميلود- عزام عبد النبي- عزام أحمد- عزام موسى- عزام محمد- بوعبد الله موسى- محمد بن أحمد - بختي بن عبد الله بن الشريف- بختي أحمد بن عبد الله بن الشريف- عزاوي عبد الكريم- علاوي علي- بوعبد الله سعيد- حبشي محمد- الزوش محمد- ماروش محمد- مومني مصطفى- عزام قويدر- بوعبد الله عبد الغني- عزام الوكيل- ميمون بن عبد الرحمن- أدخيس محمد- مومني إبراهيم- الجابري محمد- بوعبد الله أحمد- محمد بن أحمد بن مصطفى- بونعالة بومديان- بختي لحسن- الجابري محمد- التهامي محمد- بوعبد الله سهيل- مرزوقي محمد- عزام بلخير.

من أجل ارتكاب جناية المس بسلامة الدولة الداخلية المنصوص عليها وعلى عقوبتها بالفقرة الأولى من الفصل201 من القانون الجنائي، والمساهمة والمشاركة في نفس الجناية.

بوراس العربي- الحلوي محمد- توفيق الإدريسي- أيوبي العربي- بناني عبد العزيز- بالقاضي أحمد- عبد المومني اسماعيل- أرميتي أحمد- القرشاوي مصطفى- بن جلون عمر- اليازغي محمد- الخطابي عمر- التمسماني محمد.

من أجل محاولة القضاء على النظام وإقامة نظام آخر مكانه الجريمة المنصوص عليها وعلى عقوبتها بالفصلين 169و170 من القانون الجنائي والمساهمة والمشاركة في نفس الجريمة.

بركاوي مبارك- علي وموحى وحساين- علي واحماد- حدو وموحى والعسل- أمغا باسو

واحساين- عسو واحماد وعلي اجراري.

من أجل جناية حيازة السلاح والعتاد بدون قانون المنصوص عليها وعلى عقوبتها في الظهير الشريف المؤرخ في2شتنبر 1953.

وحرر بالنيابة العامة بالقنيطرة بتاريخ 16 يونيو 1973

المحامي العام وكيل الملك

الإمضاء: محمد عزيز الكردودي

المملكة المغربية

المحكمة العسكرية الدائمة

للقوات المسلحة الملكية

بالرباط

النيابة العامة

قضية رقم : 1797/8949 ع.ع

2. صك الاتهام

(الفصل 78 من قانون العدل العسكري)

إن وكيل الملك لدى المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية بالرباط.

بناء على المرافعة الجارية ضد المسمين:

1)ميمون دودوح المدعو "لهمين" مغربي- 2)الموساوي عبد القادر بن محمد- 3)بودرقة امباركمغربي- 4) البصري محمد المدعو الفقيه مغربي- 5) بوراس محمد المدعو الفكيكي لعور المدعو لفقيه مغربي- 6) خير أحمد المدعو الميد مغربي- 7) الحسين بن محمد المدعو "الخضار" مغربي- 8) ناصر عمر المدعو "فرشي المدعو عمر العربي المدعو محمد المدعو وجيه عدوان مغربي- 9) ساعة عمار محمد بن عبد الحق مغربي- 10)اللوزي حدو مغربي- 11) أمدة محمد المدعو خطاب المدعو لحبيب مغربي- 12) محمد بن صالح مغربي- 13)أحمد بن صالح مغربي- 14) أرسالي موحى مغربي- 15) حمو نبا علي مغربي- 16)استاني سيدي حمو أوعلا مغربي- 17) أوسو عبد الله نايت الهاشمي المدعو عبد الله المدعو المالكي المدعو فرزات الخلف مغربي- 18)إبراهيم بنمحمد نايت هاشم (النايت الهاشمي) 19) أبو يعقوب عمر مغربي20)آيت قدور محمد مغربي21) المالكي أحمد بن عبد الرحمان المدعو جحا مغربي 22) السجيني أحمد مغربي23) الجعواني محمد مغربي 24)الغراني أحمد بن فرجي بن حومدان مغربي25) طليب أحمد المدعو بالحاج الدكالي مغربي26) موحا أوخويا بن موحى أوعقا المدعو القاضي مغربي- 27) الدكالي عبد الله مغربي- 28) نفيع محمد مغربي- 29)سهير العربي، بالحبيب الفكيكي المدعو عباس أحمد مغربي- 30) الطالبي حسن بن حمو المدعو "بفريمة"مغربي- 31) زين البشير بن قدور المدعو الخيراني المدعو نشير إبراهيم النجار مغربي32) المسعودي سليمان مغربي- 33)

مرزوق حسن المدعو بكي مغربي- 34) مرزوق الحسين أو لحو وعلي مغربي- 36) لحبيب أوبلوك مغربي- 37) حسن صالح ويزة مغربي- 38) إبراكي عبد المجيد- 39) لعجيني محمد بالحسين أزلماط مغربي- 40) حماد بن أحمد بن إبراهيم مغربي- 41) أرسالي موحى أوعقا أو عبا مغربي42) نايت الهاشمي محمد المدعو الفقيه المدعو العطاوي محمد المدعو السي إبراهيم المدعو عبد الرحمان المنصوري مغربي- 43) موحى أوعلي أوايدار مغربي- 44) الجعواني محمد بن محمد بن عمر- 45) الجعواني عبد القادر بن جعواني محمد بن عمر- 46) الجعواني المختار بن أحمد بن عامر- 47) الجعواني حسن بن أحمد بن علي- 48) الجعواني محمد بن بوزيان بن علي- 49) بوعبد الله أحمد المدعو لعرج الوكيلي والسمكيل- 50) بوعبد الله إبراهيم بن عبد الرحمان بن محمد- 51) يحيى بن محمد بنموسى- 52) الفكيكي بن محمد بن لطرش- 53) علاوة محمد بن أحمد بن محمد بن سالم- 54) الطاهري عبد النبي بنمحمد بنمحمد- 55) عزاوة أحمد بن عبد الرحمان بن حسن- 56) أحمد بن أحمد بن جابري السكنة بن لمقدم- 57) عمر ولد المقدم محمد بن أحمد بن جلول- 58) باديس فكيكي- 59) العربي بيداوي- 60) كروط محمد بن لعرج- 61) رابح ولد حسن بنسعيد- 62) محمد ولد حسن بنسعيد.

المذكورة حالتهم المدنية في القرار بالإحالة والمتهمين بالمس بسلامة الدولة الداخلية والاعتداء والمؤامرة ضد شكل الحكومة.

يتشرف بأن يبلغكم ماهية النازلة وكيفية ارتكاب الجرائم.

خلال سنة 1972 قامت عناصر مسلحة تسربت من القطر الجزائري وقتلت مواطنين في ملحقة عين الصفا بإقليم وجدة.

وفي أواخر نفس السنة وبالضبط في 29 ديسمبر 1972 اعتدى على الأستاذ الورادي بمدينة سلا من طرف شخص مجهول ومسلح فأطلق عليه النار.

كما أطلق مجهولين النار على الشرطيين الخويرة نور الدين وعبد الفاضل الكبير حيث أصيب الأول بجروح وتوفي الثاني.

وفي ليلة 2و3مارس 1973 هجمت جماعة مسلحة على ملحقة مولاي بوعزة وأطلقوا النار على رجال المخزن فقتلوا أحدهم وجرحوا الآخرين.

كما فجروا قنبلتين بمدينة خنيفرة وقاموا بتوزيع منشورات في كل الأماكن التي كانوا يمرون بها.

وفي يوم 8مارس 1973 وقع اشتباك بمكان يعرف باملاكو بإقليم قصر السوق بين خلية مشاغبة وأفراد من القوات النظامية.

كما وضعت في نفس الشهر والسنة المذكورين قنابل من صنع محلي إحداها تحت سيارة قنصل الولايات المتحدة بالدار البيضاء والأخرى بدار أمريكا بنفس المدينة، كما وضعت قنابل بمقر عمالة الناضور وبمقر البلدية والمحكمة الإقليمية ونيابة التعليم بمدينة وجدة.

وحيث أن البحث الذي قامت به الشرطة القضائية الوطنية والتصريحات التي أدلى بها المحاكمون حضوريا في نفس القضية، ومن أجل نفس الأفعال أبانت بأن المتهمين المذكورين أعلاه والفارين من وجه العدالة كان لهم دور في الأعمال الإجرامية التي ارتكبت سواء من كان منهم داخل التراب المغربي، ومساهم مباشرة في تلك الأعمال أو من كان خارجه فدبر تلك الأعمال وحرض على القيام بها.

وبناء على الأمر بإجراء البحث الصادر عن السيد أحمد عصمان الوزير الأول والمؤرخ في 4شتنبر 1973.

وبناء على القرار بالإحالة الصادر عن السيد قاضي التحقيق المؤرخ في 8يناير 1974، فإن المسمين أعلاه متهمون بجرائم المس بسلامة الدولة الداخلية والاعتداء والمؤامرة ضد شكل الحكومة، الجرائم المنصوص عليها في الفصول:3و190و201 وما يليه و169 وما يليه من القانون الجنائي.

وحرر بالرباط في 14 يناير 1974

وكيل الملك

3- أسماء بعض المتدربين في الجزائر الواردين في محاكمتي 1971 – 1973

الاسم الكامل	الاسم الحركي	اسم المعسكر	مدة التدريب	ملاحظات
بنمنصور أحمد	السعداني		18 يوما	أواخر 1967
شوجار عبدالرحمن	اليعقوبي أحمد	معسكر البرقاني		من 30مـاي 1970إلـى 31 يوليوز 1970
عمر الفرشي		معسكر البرقاني	18 يوم	30مـاي1970– 31يوليوز 1970
الشعبي محمد	مولين	معسكر البرقاني	25 يوم	03غشت1967– 28غشت1967
ابراهيم بن الجيلالي	المرنيسي			1966
الزادي لحسن	بحري		شهر	من غشت إلى شتنبر1967
الختير الختير	بومديان	كولمبشار + القنادسة+لواتة		
آيت موحى وعدي		كولمبشار+لواتة	6 أشهر	فبراير– يوليوز1964
بوجمعة بن إبراهيم	ستيتو	عين الصفرا+لواطا	شهر	نونبر1963 ونهاية أكتوبر1964
المانوزي الحسين بن محمد			شهر	غشت 1967
بوشعكوك محمد	حبيب سليم			
البارودي عبدالله		بني مسوس	شهران	
اليزيد البركة		بشار+توات		
بوزيان جحا حمدون		عين الصفرا + لواطا	شهر	
إبراهيم التزنيتي	عبد الله خالد	بشار+توات		
عبد الله بن محزون	بيهي	بشار	6 أشهر	
المشتاري حميد		بني مسوس	شهران	
أحمد بنجلون		بني مسوس	شهران	

المشرفون العامون: الحسين الخضار – عمرو العطاوي – عبدالله النمري – شيخ العرب – سعيد بونعيلات – عبدالفتاح سباطة .

4- قائمة ببعض المتدربين الذين تلقوا تداريب عسكرية في سورية بين نونبر 1968 - شتنبر 1969

الاسم الحقيقي	الاسم الحركي	اسم معسكر التدريب	مدة التدريب	ملاحظات
1. محمد لومة	برهان محمد حجازي	الزبداني	1 نونبر 1968- 28فبراير 1969	
2 – شوجار عبدالرحمن	وليد تامر	الزبداني	9 مارس - 2يونيو 1969	
3 – الحفيان محمد	شاهين	الزبداني	4مارس- 30 أبريل 1969	
4 – انتظام عيسى	عبد الله	عين بيضا		
5 – الراشدي مصطفى	طلال	عين بيضا	غشت 1969	
6 – دريوش محمد	عبدالله	عين بيضا + الزبداني	شتنبر 1969 (شهر واحد)	
7 – الرباطي ابراهيم	نصحي	عين بيضا		
8 – عمر دهكون	زهير + الزبير	الزبداني		أعدم سنة 1973
9 – الدريوش بوعزة	جواد الخضراوي	عين بيضا		
10 – أحمد بنجلون	نجار إلياد خطيب + عبد المومن	الزبداني + عين بيضا	4أشهر ونصف لغاية آخر يونيو 1969	
11 – كوار الحسين	السعدني	عين بيضا	غشت 1969	
12 – محمد بنونة	محمود	الزبداني + عين بيضا	أربعة أشهر ونصف	قتل في حوادث مارس 1973
13 – توفيق الإدريسي	عبد اللطيف	عين بيضا	15 يوما – غشت 1969	
14 – ملوك الشافعي	بوعلي	الزبداني	ماي -4 يوليوز 1969	
15 – الختير الختير	عبد الكريم مهنا	الزبداني + معسكرات الأردن	مارس -4 يوليوز 1969	من قدامى منظمة شيخ العرب

16 -عمر ناصر الفرشي	حسن العربي	الزبداني	مارس-يونيو69	
17 – ابراهيم التونيتي	عبد الله خالد + عبد عبدالله النمري	الزبداني	مارس-يونيو69	قتل في حوادث مارس 1973
18 – بوجمعة بن ابراهيم	علي قدورة	الزبداني	15 مارس –نهاية يونيو1969	
19 – محمد الأفره الدحيش	إبراهيم	الزبداني	خمسة أيام	
20 – البركة البريد	عبد الله فوزي	الزبداني	4 أشهر ونصف انتهت في آخر يونيو1969	
21 – عبد السلام الصدقاوي	علي	عين بيضا	غشت 1969	
22 – محمد بن عبد المالك	حبيب	عين بيضا	15 غشت1969	من قدامى مجموعة شيخ العرب
23-مصطفى الفيكيكي	غلاب	الزبداني + عين بيضا	مارس –يونيو 1969	
24- الحسين المانوزي	أبوعلي	الزبداني	غشت1969	مختفي منذ 1974
25 – محمد التوزاني	حسن ابراهيم	الزبداني + عين بيضا	ماي – يونيو 1969	
26 – محمد أوراصي	يونس فهمي	الزبداني	غشت 1969	
27-محمد بوشعكوك	عثمان	الزبداني	4 أشهر تدريب	أعدم في1973/11/1
28 –احمد الغوزاوي	هاشم	عين بيضا	15 يوم غشت 1969	من قدامى مجموعة شيخ العرب
29 – آيت موحى وعدي		الزبداني	مارس -- 4يوليوز1969	أعدم بتاريخ 29 غشت 1973
30 – العربي آيت واكريم	صانع العيد	الزبداني	15 مارس -- نهاية يونيو 1969	
31 – علي بورزة	جواد الخضراوي	الزبداني	غشت 1969	
32-محمد بلحسن بلحاج (صبري)	هوشي منه	الزبداني	غشت 1969	أعدم في 1973/11/1
33- آيت زايد الحسن		الزبداني	غشت 1969	أعدم في 1973/11/1

34-دحمان بن عبد المالك		الزبداني	يوليوز 1969	أعدم في 1973/11/1
35-عبد الله تخزوز(فريكس)	هانئ	الزبداني	" "	أعدم في 1973/1/1
36-بارو مبارك		الزبداني	" "	أعدم في 1973/11/1
37-حسن الإدريسي		الزبداني	" "	أعدم في 1973/11/1
38-بلقاضي الصغير		الزبداني	" "	
39- محمد طيفور أسكور	سليم علي	الزبداني	" "	أعدم في 173/11/1
40-إيخيش الحسين		الزبداني	" "	
41-الناصري فاضل		الزبداني	" "	
42- آيت عمي لحسن		الزبداني	" "	أعدم في 1973/11/1
43-محمد أومدة		الزبداني	" "	هرب إلى الجزائر حيث توفي مؤخرا
44-موحا وموح نايت بري		الزبداني	" "	أعدم في 1973/11/1
45-الحسين تاغجيجت		الزبداني	14مارس-22أبريل1969	أعدم في 1973/11/1
46-محمد نافع	العطار	الزبداني	" "	
47-محمد المهتدي	سمير	الزبداني	14 مارس-22أبريل1969	أعدم في 27 غشت 1974
48-العماري محمد		الزبداني	14 مارس-22 أبريل1969	
49- محمد النشابي		الزبداني	مارس يوليوز 1969	

50-دباج لكبير	عطية شاهين	الزبداني		توفي في سورية مؤخرا
51-محمد بوزيان	محمد حسن	الزبداني		
52-عبد القادر الباعمراني	طارق	الزبداني		
53-آيت بيهي لحسن	علي بابا	الزبداني		
54-محمد بوزائيم	سالم قلعجي	" "	" "	
55-العربي بن إبراهيم	خليفة	" "	" "	
56-بلحاج بوجمعة	بوعلام	" "	" "	
57-عبد الله المالكي	فرزات الخلف	" "	" "	
58-إبراهيم المالكي				
59-مولاي سليمان العلوي	سالم المدني	" "	" "	قتل يوم8مارس 1973
60-موحا أوخويا	القاضي		" "	هرب إلى الجزائر
61- زين البشير بن قدور	النجار		" "	هرب إلى الجزائر
62- موحى أو علي (السي إبراهيم)				هرب إلى الجزائر

5-المحجوزات من الأسلحة والذخائر حسب صك الاتهام وبلاغات وزارة الأنباء

الإسم الكامل	نوعية المحجوزات من أسلحة وذخائر
دهكون عمر	عدد من القنابل+ مسدسان+ 15 رصاصة
يوس مصطفى	مواد لصنع القنابل + مسدسين+ 150 رصاصة
الصنهاجي عبد المجيد	ثلاث رشاشات و3مسدسات + ذخيرة من9ملم و7.62ملم+ كمية من المتفجرات
الحدودي بنيونس محمد	مسدسين أوتوماتيكيين و111رصاصة+ قنبلة
المحمودي محمد	مسدس واحد + 5رصاصات
الروزاني إبراهيم أومدة	قنبلتان + مادة متفجرة وفتائل +مسدس عيار 9ملم+ عتاد وأدوات متفجرة
كادر مصطفى	مسدس واحد +رشاشة
الدرايتي إبراهيم	مسدس واحد + كمية من الرصاص أسلحة وذخيرتها
الحبيب بلقاسم	مسدسان+ كمية من الرصاص+ وعائين مملوآن بالرشاشات
كمو محمد	وعاءان مملوءان بالسلاح+ ذخيرة+ مسدس+ كمية من الرصاص
زايد إبرهيم	بندقيتان+ 6خزانات يحتوي كل واحد منها على30رصاصة
قصيصر عمرو	ثلاثة عشر رصاصة من عيارات مختلفة
عدي بن احساين	كمية من الأسلحة وذخيرة
عقا سكو	بندقية صيد
موحا وموح نايت بري	بندقيتان+ كمية وافرة من الرصاص
دحمان سعيد	بندقيتان+ كمية من الرصاص
بوشاكوك محمد	بندقيتان+ كمية وافرة من الرصاص
آيت زايد عمر	بندقية+ ثلاث خزانات مملوءة بالرصاص+ رشاشة
سيدي باسو أو أحمد نيا علي	عشر بنادق حربية +مسدس
فخر الدين محمد	بندقية حربية + كمية من الرصاص
التركي عدي	بندقية حربية + كمية من الرصاص

الإسم الكامل	نوعية المحجوزات من أسلحة وذخائر
داني عسو	أسلحة وعتاد
البركاوي مبارك	مسدس واحد + 12رصاصة
ماغا باسو	مسدس أوتوماتكي +6رصاصات
علي وموحى	سبعة عشرة رصاصة
صبري محمد بلحسين	مدفع رشاش صامت+ نظارة مكبرة +رشاش
أو هوهو موحا	رشاش +90 رصاصة
مولود العجيلي	كمية من الرصاص والمتفجرات
عقا العبيدي	بندقية صيد
عقا بن حدو	مسدس + كمية من الرصاص
جدايني مصطفى	خمس مسدسات
بوشوا علي	ست عبوات متفجرة+ 25صندوقا للرصاص9ملم+ 4صناديق من مادة البلاستيك+ 8 متفجرات بخيوطها
محمد ساعة (مستودع أسلحة)	تسعة وثلاثون سلاحا أوتوماتيكيا+ 17بندقية رشاشة+ كمية كبيرة من الرصاص

ملاحظات:

1. قام عدد هام من العناصر الفارة نحو الجزائر بدفن أسلحتهم وعتادهم العسكري في أماكن متفرقة داخل المغرب لتسهيل عملية الفرار.
2. ينسب صك الاتهام لبعض العناصر حيازتهم لرشاشين في وقت واحد في حين أن المقاتل لا يستطيع استعمال رشاشه بشكل جيد، وعلى كتفه الأخرى رشاش إضافي. وفي ما يبدو، فإن المحاضر كانت تتوخى المزيد من (التغريق) لهؤلاء المتهمين.
3. بتقديرنا، فإن كمية السلاح المحجوز يفوق مائتي قطعة بين مختلف العيارات مع ذخيرتها إضافة للقنابل اليدوية والعبوات الناسفة وتجهيزات عسكرية مختلفة، هذا مع العلم أن مخابرات الهواري بومدين صادرت في وهران كميات أخرى من الأسلحة والذخائر. ويكفي هذا التسليح لتجهيز كتيبة كاملة(Bataillon)من ثلاث سرايا، أو تسع فصائل مقاتلة وفقا لقواعد التسليح في حرب العصابات.
4. نسبة هامة من الأسلحة المحجوزة كانت لا تزال في وضعية تخزين، ولم توزع بعد على المقاتلين.

8- العناصر العسكرية والإدارية المتابعة في محاكمة 1973

الاسم الكامل	الرتبة	تاريخ الازدياد	الوضعية الاجتماعية
1. عمر إيخيش	عريف أول بالقوات المسلحة الملكية	1928	متزوج وله6 أولاد
2.إبراهيم بن عبد السلام	ضابط صف برتبة رقيب في القوات المسلحة الملكية	1935	متزوج وله5 أولاد
3.إسماعيل عبد المومني	ضابط الأمن	1936	متزوج ولا أولاد له
4.حمو أمحزون	ضابط صف برتبة رقيب أول في القوات المسلحة الملكية	1942	متزوج ولا أولاد له
5.بوعزة أمحزون	مساعد في القوات المسلحة الملكية	1944	أعزب
6.علا أفقوح	مخزني بالقصر الملكي بفاس	1928	متزوج وله6 أولاد
7. الحسين أمحراش	ضابط صف برتبة مساعد في الجيش الملكي	1927	متزوج وله 8 أولاد
8.حمو وزان	مخزني بملحقة	1914	متزوج وله 10 أولاد
9.عامر قصيصير	رقيب في القوات الاحتياطية	1928	متزوج وله 4 أولاد
10.بن قاسم وزان	مخزني بملحقة	1924	متزوج وله10 أولاد
11.مختبر لحسن	قائد إداري	1944	متزوج وله ولدان
12.مروان فرجي	قائد إداري	1941	متزوج لا أولاد له
13. أوحمو عقا	مقدم	1910	متزوج وله ولدان

ملاحظات :

متوسط السن : 42 سنة .

متوسط عدد الأولاد : 04 أطفال .

ملحق الصور

بعض قادة وأعضاء التنظيم السري المتابعين في هذه القضية

الفقيه البصري

بوراس الفكيكي

حمدون جحا

حفيظ البكباشي

البشير بن قدور

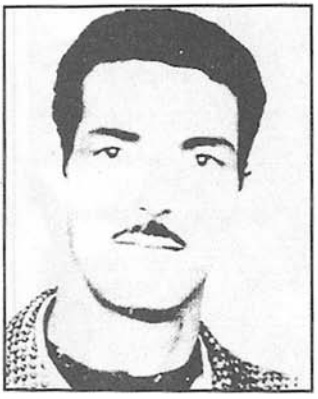

أحمد خيار

عبد الله المالكي

عبد الله الدكالي

ابراهيم التزنيتي

بلحاج (هوشي منه)

أمحزون موحا أولحاج

عبد الله بن محزون

ميري بوجمعة

الملحاوي

الجداييني مصطفى

عمر الفرشي

محمد أومدة

سيدي حمو عبد العليم

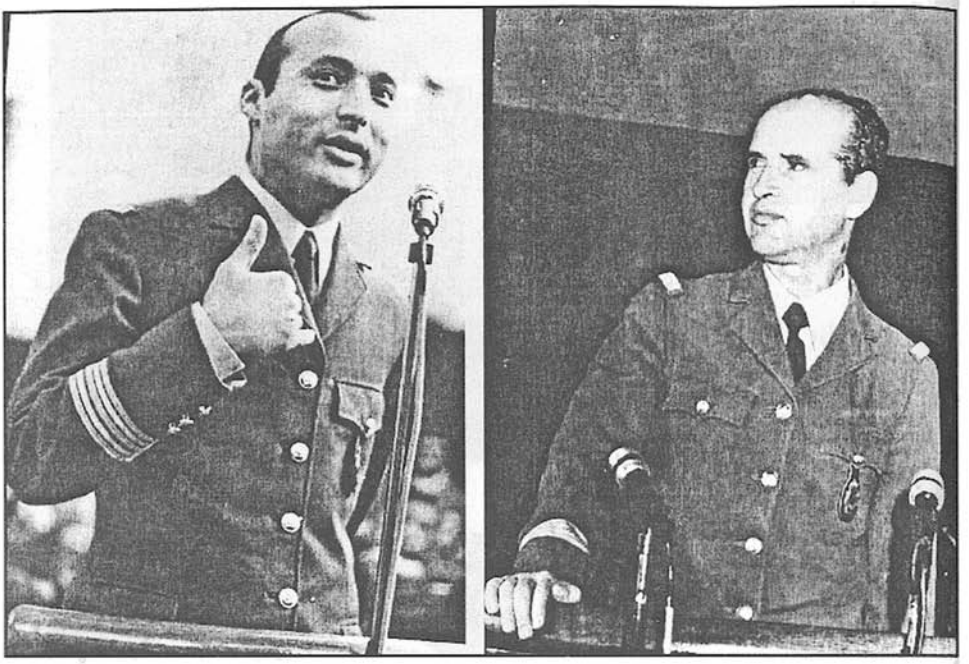

الكومندان كويرة و الكولونيل أمقران تعرض الخطابي بسببهما إلى تعذيب شديد (حادث 16 غشت 1972)

محمد أسكور (كاسترو)

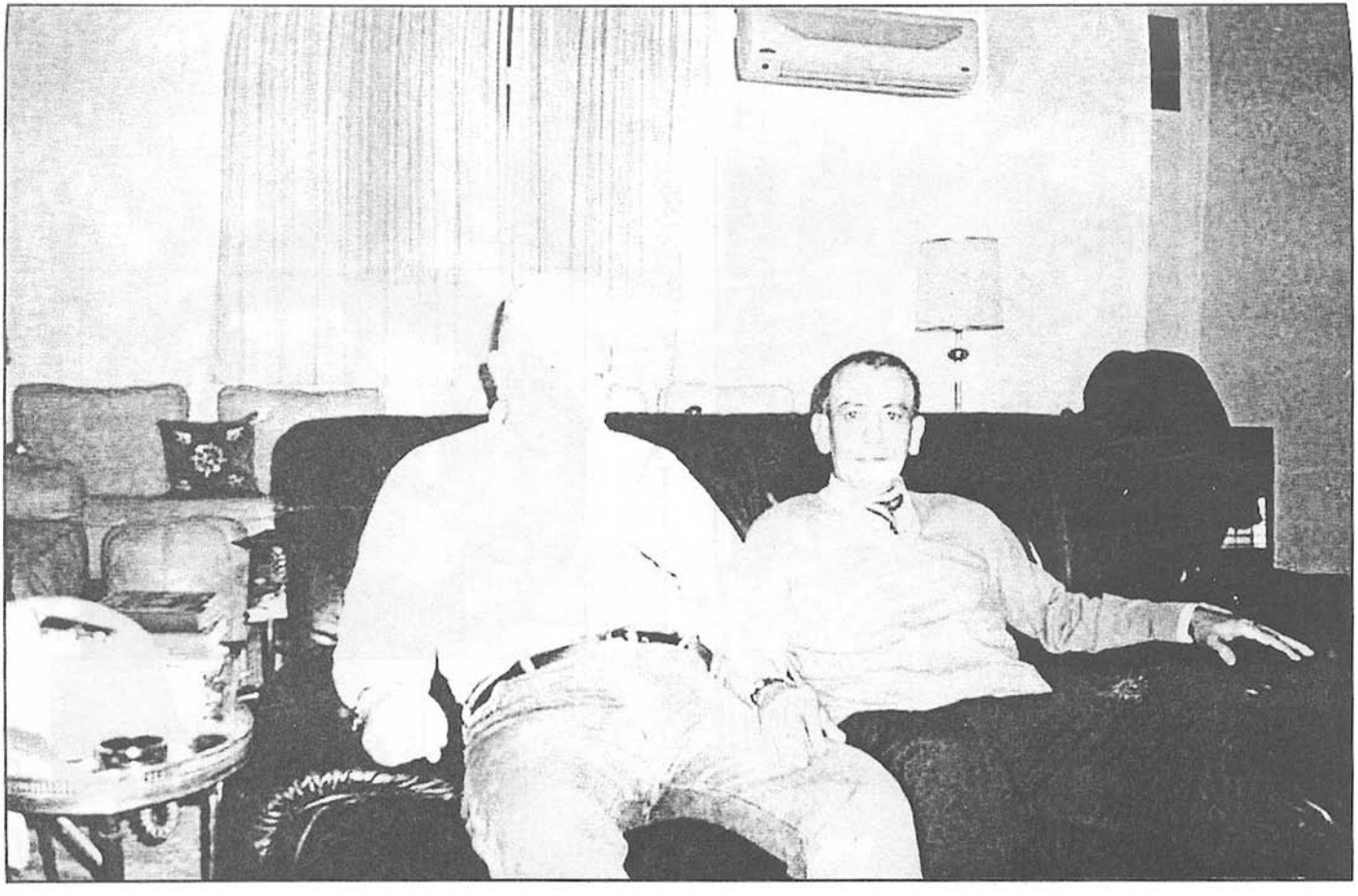

الدكتور عمر الخطابي رفقة المؤلف

الفـهـرس

تقديم للأستاذ النقيب عبد الرحمن بنعمرو	3
مقـدمـة	5
الفصـل الأول: الإطار العام لحركة 3مارس 1973	9
المقدمات السياسية والتنظيمية لقيام حركة 3مارس 1973	11
التنظيم السري بين النشأة والتطور	22
الفصـل الثاني: المحـاكمـة	33
المحاكمة	35
التصريحات	39
1. المرافعات	60
2. الأحكام	67
3. التنفيذ	73
الفصـل الثالث: تحليل مختلف الجوانب السياسية والتنظيمية والأمنية والعسكرية لهذه القضية	75
أ- الجانب السياسي والتنظيمي	77
1. الإطار الدولي العام	77
2. الإطار الجهوي والمغاربي	78
3. الإطار الوطني الخاص	88
4. الجذور التنظيمية لحركة 3 مارس1973	91
ب-الجانب الأمني والعسكري	100

1. التحضيرات المسلحة 101
2. بداية الاشتباكات 108
3. العمليات المسلحة المنفذة حسب صك الاتهام 130
ج- الجانب الحقوقي 131

الفصل الرابع 137
أ-الخلاصات العامة 139
ب-الملاحق 152
1. قرار الإحالة على أنظار المحكمة العسكرية الدائمة للقوات المسلحة الملكية بالقنيطرة
(قضية جنائية رقم 1748/337754) 152
2. صك الاتهام (قضية جنائية رقم -1797/8949ع.ع) 159
3. أسماء بعض المتدربين في الجزائر الواردين في محاكمتي1973-71 162
4. قائمة ببعض المتدربين الذين تلقوا تداريب عسكرية في سورية 163
5. المحجوزات من الأسلحة والذخائر حسب صك الاتهام وبلاغات وزارة الأنباء 167
8. العناصر العسكرية والإدارية المتابعة في محاكمة1973 209
9. المتابعون حسب مهنهم 210
10. الوضعية الاجتماعية والمهنية للمتابعين 211
ملحق الصور 217

الطبع : مطبعة بني ازناسن
13، الحي الصناعي الزهراء الوليدة - سلا
الهاتف : 79 / 81.02.42 الفاكس : 81.01.92

■ من مواليد1948 بنواحي سوس

■ اشتغل معلما ابتدائيا بكولميم بين سنوات حرب 1965-1968

■ عضو الكتابة الإقليمية للإتحاد الوطني للقوات الشعبية في منطقة سوس 1966-1968

■ عضو التنظيم السري المنبثق عن الاتحاد منذ 1966، وتفرغ داخله اعتبارا من صيف 1968.

■ تلقى أول دورة عسكرية لمنظمة الصاعقة - طلائع حزب التحرير الشعبية، بعد تأسيسها مباشرة (1968/11/1لغاية 1969/2/28)، وذلك قبل مجيئ عشرات المتدربين المغاربة الآخرين من أعضاء التنظيم السري.

■ التحق بالكلية الحربية السورية، حيث تخرج على يد حافظ الأسد مهندسا عسكريا برتبة ملازم في شتنبر1971.

■ التحق بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش)، حيث زاول مهام التدريب للمقاتلين في القطاعين الأوسط والشرقي في لبنان وفي معسكر التدريب المركزي بمخيم البداوي بطرابلس، وقد ساهم في تدريب كثير من أعضاء المنظمات الثورية الأممية من حلفاء الجبهة الشعبية، كالجيش الأحمر الياباني واليسار الإيراني والتركي.

■ كما ساهم في تأسيس الجبهة الشعبية الثورية وكان قائدا لقطاعها العسكري في العرقوب.

■ مؤسس وأمين عام سابق لمنظمة الطليعة الشعبية (تنظيم مغربي ماركسي مسلح) اعتبارا من بيروت في صيف 1972 واعتقل في أعقاب اشتباك مسلح مع الجيش اللبناني، مع مجموعة من مقاتليه أثناء التحضير لاختطاف إحدى الشخصيات السامية المغربية من بيروت، وذلك في 20 فبراير 1973 من أجل اطلاق سراح الفرقاني، بونعيلات وبن جلون.

■ عاد للمغرب بموجب عفو ملكي خاص إنطلاقا من يوغسلافيا في صيف 1976، وانخرط في الإدارة العمومية، وتقلد مناصب نائب اقليمي للوزارة (الشبيبة والرياضة 1980-1982) ورئيس قسم بالادارة المركزية (وزارة الشؤون الإدارية (1982-1984).

■ استاذ بالمعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة منذ 1984 ولغاية اليوم.

■ حاصل على دبلوم الصحافة من المعهد الدولي للصحافة في القاهرة، وعلى دبلوم الدراسات العليا للمدرسة الوطنية للإدارة العمومية بالرباط، وعلى دبلوم الكلية الحربية السورية (شعبة الهندسة).

■ أنتج وأخرج عدة أعمال فنية في شكل أفلام الفيديو والتلفزيون، نال بموجبها تنويها ملكيا خاصا سنة 1996.

■ له حاليا نشاطات جمعوية مختلفة أبرزها: أمين عام للنقابة الوطنية للإنتاج والتوزيع الفني، ورئيس الجمعية المغربية لمنتجي الأعمال السمعية - البصرية، رئيس الغرفة المغربية لموزعي أفلام الفيديو، ورئيس جمعية متصرفي وزارة الشبيبة والرياضة.

■ عضو معتمد في لجان التدبير والإستشارة للمركز السنيمائي المغربي، والمكتب لحقوق المؤلفين

■ من مؤلفاته: إعلان الدولة الفلسطينية المستقلة والقانون الدولي العام (1990)، ثورة شعبية أم مناورة للتحريك؟(2001)، أية استراتيجية للانتاج السمعي-البصري في المغرب (2003).